



كتاب في الخوف

شاهد عيان على الصحافة السورية

حكم البابا



لوحة الغلاف: علي فرزات

تصميم الغلاف: هاني شرف

حكم البابا

كتاب في الخوف

شاهد عيان على الصحافة السورية



الطبعة الثالثة، 2012

لبنان، ص. ب: بيروت - الحمرا 113 - 5626
تلفون: 0096171573886
U.S.A: 13112 W. Warren Ave, suite 9
Dearborn MI 48126
Fon:0013134361192

zeinab@alghawoon.com
www.alghawoon.com



سيئات الحرية خير من محاسن الاستبداد

إلى الأساتذة

ممدوح عدوان وعادل حمودة ومحمد حسنين هيكل وميشيل كيلو

الذين شكَّل كل واحد منهم جزءاً من صورة الصحافي المقاتل في وعيي...

لماذا أعتبره كتاباً في الخوف؟

لا يغلب على الصحافي السوري شعور أقوى من الخوف، إذا أراد أن يكون شاهد عصره ومؤرِّخ لحظته، وسيكون خوفه مضاعفاً لو قرَّر الكتابة في شؤون مهنته، والبحث في تفاصيلها، وتقديم جانبها الآخر المعتم، ولهذا فأنا أعتبر هذا الكتاب الذي يضم مجموعة من المقالات التي كتبت حول تجربة شخصية معاشة في الإعلام السوري ونُشرت في فترات متفرقة كتاباً في الخوف بامتياز، وهذا الشعور بالخوف متنوِّع ومتفاوت، لكن مصدره واحد وهو بالتأكيد ليس من القارئ صاحب الحق الأول والأخير في تقييم مقال لكاتب صحافي، وهذا خوف مشروع يفكر به أي كاتب في العالم، إنما وبسبب (الخصوصية السورية) هو من السلطة ممثلة بوجهها المرعب: المخابرات.

ولأن هذا الخوف ليس واحداً أريد أن أفصّل قليلاً داخل خيوط قماشته نفسها، فهناك الخوف الذي انتابني أثناء كتابة المقال، والخوف الذي شعرت به يوم نشر المقال وانتظار ردة الفعل (من جهة السلطة لا من جهة القارئ)، والخوف يوم وصول الاستدعاء لمراجعة المخابرات من أجل المقال، والخوف خلال وجودي داخل بناء المخابرات وخضوعي للتحقيق مع الهواجس المختلفة التي يستدعيها، ثم الخوف الذي تولده التجربة وتتركه في النفس بعد انتهائها، ومدى تأثيره في المباشرة بكتابة مقال جديد، أو الصمت والانتظار حتى تنتهي آثار تلك التجربة.

ولأنني خضت تجربة الخوف من أبسط أشكالها الغريزية، وتعاملت مع أقصى تجلياتها، إلى حد إصابتي بمرض السكري جراء تحقيق أمني سببه

لي مقال من تلك المقالات المنشورة في هذا الكتاب، فقد توصلت للنظر إلى شعور الخوف باعتباره فنّاً، وصرت على معرفة بكل دقائقه إلى الحد الذي جعلني أستطيع معالجتها حين توقع حدوثها، وربما لأن هذا الشعور الغريزي الذي يولده خطر ما (هو في حالتي أجهزة المخابرات) لم يستطع أن يمتلكني إلى الدرجة التي تجعلني أصمت، فقد كانت تجربة كل مقال جديد أكتبه أقل خوفاً وأكثر جرأة.

ربما الآن (وفي هذا السطر الذي وصل إليه) سيسأل القارئ الذي أعتبره الحكم الوحيد في تقييم كتابتي: وأنا مادخلي بهواجسك حتى تضيّع وقتك بكتابتها؟ ووقتي بقراءتها؟ فأنا اشتريت كتابك لأقرأ شيئاً عن الاعلام السوري، ومعه بعض الحق. لكني أستسمحه لهذه المقدمة الشخصية، لأن الكتاب بمجمله شخصي بقدر ماهو عام، تتداخل فيه سيرة المهنة بمعاناة من عاشها، والصحافي بالجريدة، ورغبت بسطور قليلة في هذه المقدمة إضاءة ما حول كتابة المقال، وما حول ردود الفعل بعد نشره، وماحول فسحة الحرية التي حصلنا عليها بخوفنا وبأظافرنا، من دون أن يمن علينا أحد بمنحها، وكيلت لنا شتى الاتهامات حول المقال نفسه، وحول الجريدة التي نشر بها. مع كامل معرفتي بأن أية ظروف خفية (مهما بلغت قسوتها) محيطة بمقال لاتضفي عليه قيمة غير متوفرة فيه نفسه

أخيراً.. المطلوب هذا الكتاب كما أردت من إعداده هو تقديم صورة عن الظروف غير العادية التي عمل ويعمل بها الصحافي السوري خلال سنوات من الرقابة والطمس والإلغاء، ومحاولته الجادة والخطرة لرفع السقف لتجاوز الخطوط الحمراء، والتأكيد على وجود الصحافي السوري العنيد الذي بقي رغم كل مامرّ على إعلامه من حملات تنظيفية استهدفت اقتلاع

أنياب النقد والتفكير والعقل، لصالح حشد من الصحفيين الانكشاريين مغسولي الأدمغة الذين ضخوا في الجسد الصحافي والإعلامي واستخدموا كشهود زور وبواقين ومروجي فساد واستبداد، ومن خلال ذلك التأريخ لمرحلة غير مشرقة من تاريخ الصحافة والإعلام في سورية، ولصحف لم يكن فيها صحافة إنما كان فيها صحفيون لايستطيع أحد أن ينكر بأنهم لم يصمتوا في وقت كان فيه الصمت هو عنوان مرحلة وأسلوبها وشكلها، وربما بشكل من الأشكال ساهموا في أي تغيير يمكن أن يحصل في سورية، باعتبار أن الاحتجاج على الصمت بدأ في مقالات صحفية استطاعت أن تنقل الخوف إلى من كانوا يخيفوننا.

حكم البابا

ثلاثون عاماً من الإلغاء:
لا صحف... لا صحافيين... ولا من يحزنون!!

ما بين فرح مستبشر بانفتاح ديموقراطي موعود، وبين شامت يرى أن القرار الذي صدر أحرج من طالب به طوال ثلاثين سنة، تنوعت ردود الفعل على قرار القيادة السورية بالسماح لأحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» التي تشارك حزب البعث – ولو صورياً – في حكم سورية، بإصدار صحف علنية لها تعبر عن وجهة نظرها وتوزع في السوق السورية، وهو أمر ما كانت تحلم به هذه الأحزاب قبل عام واحد فقط من تاريخ صدور هذا القرار (التاريخي). وبين ردتي الفعل المتناقضتين كتبت مقالات كثيرة، المتفائلون غالوا في مدح الإجراءات الديمقراطية التي بدأت تباشيرها تهل على بلد كان مغلقاً لثلث قرن، معتبرين أن وجود أصوات أخرى غير صوت الصحافة الحكومية خطوة أولى ستتبعها خطوات بالسماح لصحف مستقلة بالصدور، و إعادة الحياة الصحفية إلى سورية بعد تعطيل دام اكثر من سبعة وثلاثين عاماً هي عمر حزب البعث في حكم سورية، أما الشامتون فلم يخفوا تشفيهم بالأحزاب التي أحرجت بصدور القرار، والتي لم يعد لها من وجود حقيقي أصلا، وبقيت مجرد إكسسوارات تظهر في اجتماعات قيادة الجبهة الوطنية التقدمية بين الحين والآخر من قبيل ملء الكادر بكومبارس صامت في دراما تلفزيونية مفتعلة، الجميع يعرف مدى تلفيقها، ولذلك فهذه الأحزاب غير قادرة على إصدار صحف باسمها، لا من ناحية التمويل، ولا من ناحية امتلاكها للكادر الصحفي المؤهل لإصدار صحيفة _ وهو بالمناسبة غير موجود حتى في الصحف الرسمية

السورية – فضلاً عن أن البرامج السياسية لهذه الأحزاب، فسدت بعد طول تخزين في (ثلاجة) الجبهة الوطنية التقدمية.

في غمرة هذه الانفعالات المتناقضة، انشغل الجميع بمضغ كلمة (الديموقراطية) كما لو أنها قطعة من الحلوى كانوا محرومين منها وهم يشاهدونها في كل المحطات التلفزيونية ويسمعون عنها، وها هي قد وصلت إلى أفواههم، ومن شدة انبهارهم بها غاب عنهم أو غيّب عن سابق تصميم وخوف الدخول في مناقشة جدية عن واقع صحافة وواقع صحفيين، وعن إمكانية تنشيط حياة صحفية ركنت على الرف هذا القدر الطويل من السنين، وهل هناك من هو مستعد لإعادة الاعتبار للمهنة الصحفية بعد أن تحولت الى مهنة ذليلة وتابعة تشوه الحقائق، وتقلب المفاهيم، وتزور الواقع وتمسح البلاط، ومن بقي حتى اليوم من الصحفيين أصحاب الرأي الذين لم يتم استنساخهم داخل المداجن الأيديولوجية للنظام، و..أسئلة كثيرة لابد من أن تطرح لإنقاذ ما يمكن (واعتقد انه يستحيل) إنقاذه لإعادة ضبط الساعة الصحفية السورية على التوقيت العالمي لحركة الصحافة الحقيقية بعد تأخر وصل إلى سبعة وثلاثين عاماً كعدد سنين، لكنه في عمر التقدم الهائل للصحافة والإعلام في نهاية القرن العشرين يصل في الحقيقة الى تخلف قرن كامل أو يزيد.

كيف وصلنا إلى هنا؟

ومشكلة الصحافة السورية – واسميها صحافة تجاوزاً – ليست مشكلة عدد اليوم او البارحة، او أعداد السنة الأخيرة من الصحيفة السورية الواحدة التي تصدر يومياً بثلاثة عناوين (تشرين، الثورة، البعث)، بل هي مشكلة ثلاثون عاماً من الإلغاء قضتها الصحافة – حتى وهي مؤممة

وتابعة – بين مد وجزر، ثلاثون عاماً تميز عقدها الأول بانفتاح نسبي في الشؤون غير السياسية، فرضه وجود عدد من الصحفيين المهنيين الذين تسربوا الى « نشرات الإعلام الملتزم « من عهود الصحافة المستقلة والحرة، وبعض تلامذتهم الذين تربوا في عهد حكم البعث الأول على أيدي هؤلاء الصحفيين وتعرفوا على تقاليد المهنة وأصول الصنعة الصحفية، وتأثروا بتيارات سياسية وأفكار كانت لا تزال فاعلة وحية في ذلك الوقت، وفي هذا العقد _ السبعينات _ ونظراً للون الواحد الذي فرضه النظام على الشأن السياسي لصالح البواق والمردد والمنشد، غاب المعلق السياسي وصاحب الرأي والتحليل (من يذكر لي اسم صحفي سياسي واحد في الصحافة السورية منذ ثلاثين عاماً؟) ووجد الصحفيون منفذاً لهم في تجارب الصحافة الثقافية، فقدمت السبعينيات من القرن الماضي واحدة من أهم تجارب الصحافة الثقافية في الوطن العربي ساهم في صنعها إضافة إلى الصحفيين مجموعة من المع كتاب وشعراء سورية، سواء في الصفحات الثقافية للصحف اليومية، أو من خلال تجربة هامة كملحق الثورة الثقافي. لكن سرعان ما تنبه النظام إلى خطورة وضع الصحافة والثقافة بأيدي من لا يضمن ولاءهم الكامل، وبسبب من عدم وجود كوادر لامعة لديه تعمل في المجال الثقافي عمد إلى إجهاض طفرة الصحافة الثقافية المتألقة، ومع تأكد أجهزة النظام بأنه لا يستطيع ضمان ولاء المثقفين بعد بيانهم حول دخول (تل الزعتر)، ومن ثم لقائهم العاصف بقيادة الجبهة الوطنية التقدمية إبان تصاعد أزمة (الإخوان المسلمين) في سورية، بدأ الهامش الصغير يتضاءل، وزاد الفرز الأمني فمنع عدد من الكتاب والصحفيين من الكتابة في الصحف السورية، ومنعت أسماؤهم من الظهور على صفحات

هذه الصحف، حتى لو وردت في صيغة خبر عابر، وترافقت إجراءات الحرمان المعنوي هذه بحملة لتوزيع الصحفيين (المشاغبين)على دوائر الدولة كموظفين عاديين في مؤسسات ووزارات غير معنية بالصحافة،وظهرت كلمة وزير الإعلام السوري الراحل احمد اسكندر احمد الشهيرة كقانون في الصحافة السورية، حين قال في اجتماع مع بعض الصحفيين انه يريد الإعلام السوري كله مثل فرقة سيمفونية، يقودها مايسترو هو وزير الإعلام وكل عازفيها ينظرون إلى (العصا) التي يحملها المايسترو، ويعزفون حسب حركتها.

بعد هذا الفرز الأمني أبعد كثير من الكتاب وابتعد البعض جراء يأسهم من الصورة القاتمة للقادم، وتم إفراغ الصحف من أهم كوادرها المهنية، ليتبقى الجيل الثالث الذي حظي بالعمل مع جيل ما بعد الصحافة المستقلة، وورث حدوداً دنيا من احترام تقاليد المهنة، لكن هؤلاء لم يعمروا طويلاً، فبعضهم انساق مع حركة عصا المايسترو، والبعض الآخر همش، سواء من خلال المنع الروتيني لما يكتبون في خطة منظمة للتيئيس أو بتعيين من هم اقل خبرة وموهبة لكن اكثر ولاءً مسؤولين عليهم. حيث كانت مرحلة الثمانينات من القرن الماضي هي مرحلة إنهاء أصحاب الرأي في الصحافة السورية.

ومع بداية التسعينات تم الإغداق وبكرم زائد – بموظفين عقائديين بصفة صحفيين على الصحف السورية، وانتشر هؤلاء بشكل سرطاني، بحيث تحول الصحفي المهني إلى قلة وسط جيش إنكشاري يقف باستعداد حين يسمع اسم عضو شعبة حزب في قرية نائية كمعرة مصرين على سبيل المثال، فكيف لو سمع باسم وزير أو قيادي في الحزب أو من هو أعلى

مرتبة!! ورافق هذا الانخفاض المهني لجيش الصحفيين السوريين تضييق في الهوامش التي كانت متاحة في الصحافة السورية، فبعد أن كان المنع والحظر والتخوين يقف عند الشأن السياسي وبعض القضايا المحلية، وصل إلى حد التدخل حتى في الشؤون الثقافية والفنية، فمرة يمنع الكتابة عن الدراما السورية بشكل سلبي لان وزير الإعلام يشجع هذه الدراما، ومرة يتدخل مدير المسارح لإغلاق ملف عن المسرح السوري لعلاقته الحميمة بالوزير أو بالأجهزة إياها، وثالثة يتدخل ممثلون لمنع صحفي من الكتابة لمجرد انتقاده أدوارهم في مسلسل تلفزيوني، ولا تتحدثوا عن مهرجان الأغنية وتحدثوا عن مهرجان السينما، ووسط هذا الجو المليء بقرارات المنع، والرعب مما إذا كان أي من الفنانين أو مدراء المؤسسات الثقافية له ارتباطات تحميه فضل المسؤولون عن مفاصل النشر في الصحف السورية الحفاظ على رؤوسهم وكراسيهم بالاعتماد على المادة المحايدة التي لا تثير قضية ولا تستعدي أحدا، وبحواسهم السادسة والسابعة والثالثة عشرة صارت لهم قوائم منع خاصة بهم، وهكذا صار الكل يمنع، الوزير يمنع.. المدير يمنع.. مدير التحرير يمنع.. سكرتير التحرير يمنع.. ورئيس القسم يمنع، وحتى القلة القليلة من أصحاب الرأي التي عاندت وبقيت في الصحافة السورية غدت تفكر بالممنوع والمسموح وخف حماسها ثم ما لبثت أن انطوت على نفسها وفضلت الصمت على حرب غير متكافئة.

وسط هذا الجو انتعشت مواد جيش الصحفيين الانكشاري، وطغت المواد الرديئة التي لا تثير أحدا ولا تهم قارئاً، وزاد معدل منع الكتاب من الكتابة، ومنع تداول أسماءهم حتى في الأخبار، بحيث لا يمر شهر إلا ويمنع اسم كاتب أو اكثر.

وفي هذه المرحلة ومع انتعاش الشركات الخاصة بدأت تتشكل قوائم من الصحفيين الذين يستلمون رواتب شهرية من هذه الشركات، مقابل إدارة الحروب بينها، أو تقديم الدعاية المجانية أو إخفاء ملفات فساد تطالها وبيعها لأصحابها بدل نشرها، ومع التزوير الذي كانت تمارسه الصحافة في الشأن السياسي والاقتصادي والمحلي ظهر الفساد المالي والأخلاقي، واصبح شراء الذمم لا يقتصر على الراتب الوظيفي للصحفي والخوف من المجهول داخل الأقبية المعتمة، بل تعداه إلى فساد حقيقي ومخيف.

... وهكذا عبر ثلاثين عاماً من حروب متنوعة الأساليب واجهها صحفيون يعملون في صحف الدولة ألغي الرأي الآخر، وتحول الصحفي إلى خادم مطيع، يؤمر فيرضخ، ويطالب فيطيع، وينافق ولا يعبر، ويغير رأيه حسب أوامر رؤسائه وخططهم الإعلامية غير الموجودة أساسا، فالصحفي الذي كان يكتب حتى أواخر أيام رئيس الوزراء المنتحر محمود الزعبي عن خطة الحكومة الرشيدة وحكمة قراراتها، هو نفسه الذي راح يكتب بعد شهر واحد من تاريخ نشر رأيه المدائحي الأول عن فسادها وسرقاتها، ورئيس التحرير الذي كان يمنع أي مقالة يرد فيها اسم الشاعر الفلسطيني محمود درويش على اعتباره جزءا من سلطة ياسر عرفات، هو نفسه الذي غدا يرسل المحررين والمصورين إلى أمسية لمحمود درويش ويفرد لها الصفحات، بعد تلبية درويش دعوة لزيارة سورية وجهها له وزير الإعلام السابق محمد سلمان، واسم نجيب محفوظ الذي كان ممنوعا باعتباره واحدا من أدباء كامب ديفيد قبل المصالحة السورية المصرية أصبح فجأة مرحبا به و طلب من الصحفيين الكتابة عنه وعن أعماله بسبب حديث لوزير الإعلام المصري تحدث فيه عن سورية التي تمنع أدب

العربي الوحيد حامل جائزة نوبل، فجاء الرد سريعا بتوجيه يطلب تنفيذ الأمر بالاحتفاء بأدب محفوظ وهكذا غدت الصحف السورية لا هم لها إلا الإشادة بمحفوظ وأدبه، وتم منع الكتابة عن الدكتور أحمد زويل بعد حصوله على نوبل للكيمياء دون مبررات حقيقية إلا حديث مبهم ردده رؤساء التحرير عن أن لديهم أوامر بعدم التحدث عنه، وشنت حملات عديدة في الصحف السورية على فنانين وكتاب ومفكرين سوريين، فاتهم حافظ الجمالي بالماسونية لمجرد انه تحدث عن الديموقراطية، وشككت في ذمة صباح فخري المالية لأنه قال كلاماً في محطة عربية عن الإعلام،وتم الإيحاء بلا وطنية محمد ملص لأنه اخرج فيلم (الليل) لأن البعض رأى في بطليه القادمين من مدينة حماه السورية تاريخا لا يرغب في استعادته و.. و..وكانت دائماً هناك أقلام مستعدة لتلبية ما يطلب منها، وتقديم الولاء بصرف النظر عن قناعتها وقيمها. ومع إلغاء الرأي والعقل وحرية الاختلاف حتى في اكثر القضايا هامشية،وتجاوز التقاليد المهنية، وتهميش المخالفين–كأكثر إجراء اثبت فاعلية – تم إلغاء الصحافة وتشييعها إلى مثواها الأخير، واستبدالها بمنشورات تعكس صورة حياة سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية منهارة، أشبه ما تكون بأرض قفر موحشة ليس عليها إلا مجموعة من خيالات المآتة!! ومع ذلك لم يكف رؤساء تحرير الصحف – طوال كل تلك السنوات – عن التشدق بالتطوير وعقد الاجتماعات بين الحين والآخر لذلك، كلما طالتهم كلمة من مسؤول في الدولة حول صحفهم، وغالباً ما تؤدي هذه الاجتماعات إلى لاشيء، وتعود الأمور كما كانت،فقد كان الهم الأساسي لرؤساء تحرير الصحف السورية إرضاء النظام لا إرضاء القارئ. والغريب في الأمر أن مسؤولي

النظام يفضلون قراءة الصحف العربية (الحياة ــ النهار « وهذه الأخيرة لاتوزع في سورية» -السفير.. الخ) على صحفهم دون أن يخطر لأي منهم العمل على تطوير الصحف السورية لتنافس العربية التي يداومون على قراءتها، بل كانوا مصرين على بقاء الصحافة السورية في شللها، ويقمعون أي بادرة — ولو صغيرة — للتطوير، محافظين عليها كالابن المعاق.

بالمقابل كان النصف الثاني من العملية (القارئ) ملغى تماماً من عقلية رؤساء تحرير الصحف السورية، فلا أحد يهتم به، ولا أحد يفكر بما يرغب قراءته، والصحف لا تعكس صورته،ولا تقترب من مشكلاته إلا في الحدود الدنيا، كأن يتحدث صحفي عن حفرة في حي،أو يشكو من قطع الكهرباء عن شارع،لكن حتى هذه المشكلات البسيطة تغيب عن الصحف أحيانا بسبب توجيه ما يصدر أمرا بإغفال السلبيات والتركيز على الإيجابيات، وهو الامر الذي يزداد عادة في المناسبات الوطنية، إذ تتحول صورة البلد إلى جنة عدن، والطريف في الأمر أن المؤسسات الخاسرة تصبح رابحة، والمشاريع المتوقفة تصبح عجلة العمل فيها دائرة، وما كان يكتب عنه سابقا من فساد يصبح مثالاً للنجاح والازدهار والتقدم والاستقرار.

لكن إذا كان المواطن – القارئ لا يستطيع الرد على الكذب عليه والتلفيق والتزوير الذي تمارسه الصحافة السورية علانية، إلا أن عجزه لم يمنعه عن الرد ولو بالسلبية تجاه هذه الصحافة، ويوجه لها أقسى الضربات التي تجلت في الانخفاض الواضح في أرقام توزيع الصحف السورية، وحسب إحصائيات مؤسسة توزيع المطبوعات السورية التابعة لوزارة الإعلام فقد كان توزيع صحيفة (تشرين) عام 1990 ستون ألف نسخة يومياً، انخفض الرقم 1998 إلى أربعة وعشرين ألف نسخة، ثم تدنى 1999 إلى ستة

عشر ألف نسخة،ليرتفع عام 2000 إلى عشرون ألف نسخة بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وتولي نجله الرئاسة وانتظار الناس أخبارا حول ما يجري وحول مستقبل البلد، أما صحيفة (البعث) فقد تدنى رقم توزيعها من عشرة آلاف نسخة عام 1990 إلى أربعة آلاف نسخة عام 1999 ثم ارتفع العدد عام 2000 إلى سبعة آلاف نسخة للمتغيرات السالف ذكرها، في حين ازداد رقم توزيع صحيفة (الثورة) من خمسة عشر ألف نسخة عام 1990 إلى ثمانية وعشرين ألف نسخة عام 1999 بسبب إضافة أربعة صفحات تتضمن مواداً للتسلية وحوادث جنائية، لكنه عاد في عام 2000 لينخفض إلى عشرين ألف نسخة. وتعتبر هذه الأرقام —بمعدلات ارتفاعها وانخفاضها- مخجلة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن عدد سكان سورية ستة عشر مليون نسمة، بينهم عشرة ملايين قارئ حسب إحصائيات مؤسسة توزيع المطبوعات السورية، وكذلك تدني سعر الصحيفة السورية، بالمقارنة مع الصحف الأخرى العربية التي يباع اقلها سعراً بضعف ثمن الصحيفة السورية، ومع ذلك تنفذ هذه الصحف من الأسواق، في حين تتكدس الصحف السورية في منافذ البيع ثم تعاد إلى مصادرها تمهيداً لإرسالها إلى معمل الورق الذي يعتبر المستهلك الأول والرئيسي للصحافة السورية.

في أي اتجاه ماضون؟

ليست هذه هي المرة الأولى التي تثار فيها أزمة الصحافة السورية، وأزمة الحرية فيها، فقد سبق وان أثيرت اكثر من مرة، لكن اعنف تلك المرات ظهر في بداية العام الماضي وتحديداً في أواخر عهد وزير الإعلام السابق محمد سلمان، حيث استخدمت مجموعة أقلام مغمورة تعمل في المؤسسات

الإعلامية السورية للكتابة في الصحف العربية عن واقع الإعلام السوري المتخلف، والصحافة غير المقروءة، وطالبت بمزيد من الشفافية، وتمت حماية أصحاب هذه الأقلام من أي إجراء يتخذ بحقهم من قبل مدراء مؤسساتهم الإعلامية أو حتى وزير الإعلام نفسه، وهو ما حدث بالفعل حين اجبر مدراء تلك المؤسسات على إعادة أصحاب هذه الأقلام إلى مواقع عملهم بعد أن تم نفي بعضهم إلى صحف المحافظات السورية، الأمر الذي جعل الصحفيين السوريين يستبشرون خيراً وهم يرون همومهم المهنية تنشر في الصحف العربية، ويتم إزالة الجور على من نقل هذه الهموم، لكن سرعان ما تبين أن الأمر لم يزد عن كونه معركة تصفية حسابات بين قوى متناقضة داخل النظام، وبنتيجة هذه المعركة خسر وزير الإعلام وخرج من الوزارة، لتهدأ بعدها ضجة الحديث عن واقع الصحافة السورية وتذهب إلى النسيان وتعود الأمور كما كانت، بل ربما اشد انغلاقاً وحظراً، فبعد التغيير الوزاري الذي طال وزارة الإعلام، عاش مدراء المؤسسات الإعلامية حالة من الذعر، وهم ينامون ويستيقظون مترقبين قرار إبعادهم، وبدلاً من الانفتاح تماشياً مع شعارات المرحلة الجديدة، وحاولوا ما أمكنهم تجنب المواقع الخطرة، فزادوا من حجم الممنوعات، وبذلوا ما في وسعهم للابتعاد عن أية مادة أو قضية فيها شبهة خطر على كراسيهم، واستخدموا ما في قاموسهم من ألفاظ الدجل والتملق للحفاظ على رؤوسهم في مرحلة غدا فيها ثمن الرأس لا يساوي الكثير. لكن الزمن لم يطل بهم حيث تم استبدالهم بآخرين غرباء عن المهنة وآلياتها وتفاصيلها، ومن خارج الوسط الإعلامي والصحفي ليبدؤوا العمل الصحفي من الصفر كأي صحفي مبتدئ لكن الفارق انهم هنا بمرتبة مدراء عامين ورؤساء تحرير.

وبسبب من قلة خبرتهم اعتمد هؤلاء على مفاصل النشر ذاتها الموجودة في الصحف على الرغم من أنها أثبتت فشلها — باعتراف النظام نفسه- عبر ما أنتجته من صحافة متخلفة. وبدلاً من توسيع الهوامش الضيقة، وفتح النوافذ للتجديد تماشياً مع العناوين العريضة للشفافية والانفتاح التي طرحها الرئيس بشار الأسد، اختار الإعلام السوري خياره الأبدي: إعادة إنتاج نفسه وتسويق الانغلاق، وعلى نحو اكثر سوءاً من المرحلة التي لعنها الجميع وتم إبعاد المسؤولين عنها واستبدالهم بهؤلاء. فالتحقيقات المحلية التي كانت تتناول آلية عمل مؤسسات الدولة الرسمية وتكشف الأخطاء وتعري الفساد والتي نشطت بشكل مثير قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد ألغيت وطويت إلى غير رجعة، والزوايا النقدية الاعتيادية التي تسلط الضوء على ظواهر سلبية ولا تشكل خطراً على النظام اعتبرت تطاولاً وتم إيقافها وعادت سيرة منع الصحفيين عن الكتابة، وسجلت للمرة الأولى في تاريخ الصحافة السورية سابقة إصدار تعميم على الصحف السورية يمنع نشر أي مادة تخص عملاً أو نشاطاً لوزارة الثقافة السورية إلا بعد موافقة وزيرة الثقافة شخصياً، مما يعني إلغاءها لدور رئيس التحرير ومفاصل التحرير الأخرى في الصحف، وتدخلها في شأن وزارة أخرى هي وزارة الإعلام.

وهكذا ضيعت الصحافة السورية على نفسها فرصة ثمينة في هذه المرحلة لتستعيد دورا فقدته وقارئا أهملته وفضلت ترك دورها للصحف العربية التي صارت هي مصدر المعلومات عن سورية، مكتفية بدور الحاجب الذي يطيع ويدلس وينافق، وبدلا من تفعيل دورها مستندة إلى خطاب القسم للرئيس بشار الأسد، اكتفت بنشر المطولات عن أهمية هذا الخطاب، وشرحه،دون أدنى محاولة لتطبيق مضامينه والاستفادة منه في فتح النوافذ

المغلقة منذ عقود. وذلك بسبب سيطرة الحرس القديم للصحافة على شؤون النشر التي لا تزال مستمرة، والذين اعتادوا أسلوب « المداح – النواح « في الصحافة، حسب اتجاه الرياح التي تهب في البلد، والتي تضمن لهم البقاء جالسين على كراسيهم، أما القادمون الجدد الذين هبطوا بالبراشوتات على كراسي رؤساء التحرير فهم بالإضافة إلى عدم معرفتهم بمهنة الصحافة – جملة وتفصيلا –أرادوا أن يكونوا أمينين للأجهزة التي أنزلتهم بالمظلات فوق مباني المؤسسات الصحفية التي تولوا إدارتها.

حدث كل ذلك – ولا يزال يحدث – على الرغم من الشعارات والمانشيتات العريضة التي تملأ الصحف العربية وتتحدث عن تغير في العقلية الإعلامية، وانفتاح لا محدود، وصحافة لأحزاب الجبهة، وقانون مطبوعات جديد سيتيح للأفراد امتلاك صحف خاصة، وهي أمور في رأيي الشخصي مجرد أمنيات طيبة لمروجيها إذا أحسنت الظن، لكنها في حقيقة الأمر تسريبات لأجهزة هي التي تتحكم بمقادير الأمور، وتسمح أو تمنع حتى مراسلي الصحف العربية بنشر هذا الخبر أو ذاك، فكيف بالصحافة التي تملكها وتتحكم برقاب أفرادها، فترى أهمية الصحفي بما يكتبه لها من تقارير لا بما يكتبه في صحيفته، فتتدخل في تثبيت هذا وإقصاء ذاك، وتقوم بتوجيه حملات منظمة لنشر ما تريد، وتعطي التوجيه بالكف عن النشر في موضوع ما، وبوجود مثل هذا (التوجيه) الذي تحكم ثلث قرن بالصحافة السورية ولا يزال ساري المفعول، اقرأ السلام على روح الصحافة الغائبة.. الغائبة.. الغائبة، وقل: لا صحف، لا صحفيون، ولا من يحزنون.

جريدة النهار اللبنانية، 20/ 2/ 2001

الصحافة السورية من الصمت إلى حق القول 1:

كيف نستعيد قارئا فقدناه!؟

أفزعني بقدر ما أفرحني هذا الإقبال الكبير الذي لقيه العدد الأول من جريدة علي فرزات «الدومري» في اليوم الأول لنزولها إلى السوق السورية، أما لماذا أفرحني نفاد العشرين ألف نسخة من الجريدة خلال ساعات، ومن ثم نفاد الطبعة الثانية من العدد نفسه بهذه السرعة وبهذا الشغف في التلقي، فلأن في ذلك تأكيدُ على عطش حقيقي في الشارع السوري لصحافة يفترض القارئ (وهي تعلن عن نفسها كجريدة ناقدة ساخرة) أنها ستكون لسانه وصوته ومرآته، ولأن في ذلك ايضاً دحضا للمقولات التي دأب المسؤولون في الصحف السورية على ترددها لتبرير تقصيرهم، وفحواها أن القارئ لم يعد موجوداً، وأن هموم المواطن وكثرة المحطات التلفزيونية الفضائية وتنوع مصادر الأخبار جعلته – القارئ – يدير ظهره للصحافة المكتوبة، ولأن في ذلك — –مرة ثالثة — تكذيبا للتقصير الذي يوجهه البعض لمؤسسة المطبوعات السورية حول مسئوليتها عن أكداس المرتجعات من الصحف اليومية السورية، فسوء التوزيع مهما كان أثره لن يتعدى العشرة بالمائة في توزيع وبيع أية مطبوعة ناجحة.

أما ما أثار خوفي وذعري وأنا أتابع كيف تنفد كميات « الدومري « من أكشاك الصحف حال وصولها فهو واقع الصحافة السورية، وهي تقف على المحك للمرة الأولى في تاريخها، وتدخل المنافسة مع صحافة أخرى بدأت بـ«الدومري» ولن تنتهي بها، بعدما كانت لا تنافس إلا نفسها،

«تشرين» تنافس «البعث»، و «البعث» تنافس «الثورة» وهكذا.. وهي معرضة اليوم في حال ركونها إلى حالتها الراهنة، واطمئنانها إلى أدائها الحالي، وغياب حضورها الفاعل في حياة المواطن السوري، إلى التحول إلى واقع اكثر هامشية مما هي عليه اليوم، خصوصا وأن الحدث السياسي والثقافي والاقتصادي و الاجتماعي في سورية يتجاوز بسرعة مشيتها السلحفاتية المطمئنة إلى نوم الأرنب كما في القصة الشعبية الشهيرة، ويخلفها وراءه، بدلاً من أن تكون إن لم نقل في مقدمته تساعده وتفتح أمامه الطرق (وهو دور أساسي للصحافة) فعلى الأقل في موازاته تكشف له مواطن الخلل وتقدم الاقتراحات، وتساهم بالنقاشات المنتوعة في إضاءة كل القضايا ومن مختلف الجوانب، وتساعد في الإصلاح والتحديث والتطوير الذي لا تكف الصحف السورية عن ترديد شعاراته دون أن تحاول المساهمة بها.

الاعتراف بداية التطوير

مهما حاولت وبذلت من جهد في البحث عن تعابير لطيفة تصف واقع الصحافة السورية، فلن أعثر على مفردات توصّف الحالة بصدق وشفافية دون أن تستفز احداً، سيقوم بدوره في البحث عن توصيفات يقولبني داخلها، وعن اتهامات يوجهها إلي، في محاولة منه للدفاع عن مواقعه، وهو أسلوب معروف عُمل به سنوات وسنوات، تعودته دون أن اقبل به أو أرضخ له خلال سنوات عملي في الصحافة السورية التي قاربت العشرين، لكن وقبل الحديث عن أي آفاق مقترحة للتطوير هناك واقع لابد من الاعتراف به، وهناك أرقام تشير بدقة إلى سوء هذا الواقع، وهناك إجماع على هذا الواقع المرير يفوق الإجماع على أن السماء زرقاء، مستثنين رأي

مكفوفي البصر بالألوان.
في حديثه لجريدة «الشرق الأوسط» 28/ 2/ 2001 تحدث رئيس الجمهورية عن الإعلام السوري وتقصيره في دعم عملية التطوير والتحديث في سورية فقال ما أنقل نصه حرفياً (الإعلام هو جانب من جوانب دعم وشرح عملية التطوير، قد يكون هذا الدعم أضعف وهذا يؤثر ولكنه لا يمنع)، وكلام رئيس الجمهورية تؤكده أرقام توزيع الصحف والمجلات السورية _ التي هي المقياس الحقيقي والوحيد لدى كل صحف العالم في تحديد نجاح أو فشل الصحيفة _ وهذه الأرقام تؤكد بما لا يدع حجة لمدافع مرارة حال الصحافة السورية، فصحف (تشرين، الثورة، البعث) تبيع جميعاً اقل من خمسين ألف نسخة يومياً، ومجلة (تشرين الأسبوعي) لم يتعد رقم مبيعها الستمائة نسخة، ومجلة (فنون) تصل في أفضل أحوالها إلى رقم الخمسمائة نسخة، وهي أرقام مخيفة بأي مقياس قسناها في بلد يصل تعداد سكانه إلى الثمانية عشر مليون، ويصل عدد قرائه إلى عشرة ملايين حسب إحصاء رسمي لمؤسسة توزيع المطبوعات السورية، وهنا لابد لي من التنويه بأن الصحف والمجلات السورية تصدر باللغة العربية التي هي اللغة الأصلية للسكان، حتى لا يخطر على بال أحد أنها تصدر بلغات أخرى لا يتقنها سكان البلد فيبرر للصحافة السورية تدني أرقام توزيعها (!!).
وفي حال مقارنة أرقام بيع الصحف السورية بأخرى عربية وعالمية، لن أستطيع وأقولها معتذراً أن أجد تعبيراً _ مهما حاولت وجاملت _ يوصّف وضع الصحافة السورية ألطف من كلمة (الكارثة)، فجريدة « الأهرام « المصرية (وقد اخترتها كونها صحيفة حكومية وليست خاصة) توزع ما يقارب المليون ونصف المليون نسخة في بلد يصل تعداد سكانه إلى

سبعة وستين مليون نسمة، وبحسابات النسبة والتناسب يفترض أن توزع « تشرين « السورية ما يفوق الأربعمائة ألف نسخة يومياً، لكنها لا توزع اكثر من (21030) نسخة في اليوم حسب الإحصائيات الرسمية لعام 2000، ولو تعديت الحدود العربية إلى جريدة أمريكية صغيرة تصدر وتوزع في مدينة دترويت فقط هي جريدة « ذي ديترويت فري برس « سأجد أن هذه الجريدة المحدودة توزع أربعمائة وخمسين ألف نسخة في مدينة لا يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة، ولن ألجأ هنا إلى حسابات النسبة والتناسب، لأنني لن اعثر في القاموس على الكلمة المناسبة لتوصيف الحالة.

هذه أرقام والرقم لا يكذب كما قال رئيس الجمهورية (وأفضل أن لا يفكر أحد بالتشكيك في صحة أرقامي التي أوردها فلدي كل الوثائق التي تثبت صحتها وأعرض بدلا من ذلك، لمن يبحثون عن تبرير أن ينقصوا عدد سكان سورية أو يزيدوا في رقم نسبة الأمية فيها لتصل إلى تسعين بالمائة مما سيجعل أرقام توزيع الصحف السورية مقنعة إلى حد ما!!) وهذه الأرقام تؤكد الواقع الذي نتحدث عنه، وهي أبسط رد من القارئ على صحافة تتجاهله، ولكنها في الوقت نفسه أقسى رد، ولكن قد يحاول البعض التماس أسباب مختلفة لتراجع توزيع الصحف السورية (بالمناسبة « تشرين « كانت توزع عام 1990 ستين ألف نسخة فلماذا تراجعت؟)، و قد حدث فعلاً نقاش بيني وبين الأستاذ محمود سلامة مدير عام جريدة « الثورة « في ندوة أقامها اتحاد الصحفيين السوريين حول الصحافة السورية قبل أسابيع، واعتبر الأستاذ سلامة أن المسألة تعود إلى سوء توزيع الصحف من قبل مؤسسة التوزيع السورية، وان برنامج التوزيع الإلكتروني

لديها معطل، وأن باستطاعته بيع خمسين ألف نسخة من جريدة «الثورة» في دمشق وحدها، فيما لو رفعت المؤسسة يدها عن التوزيع، وأجبته يومها بأن أية مؤسسة توزيع في العالم لا تستطيع أن تؤثر في بيع ورواج أية مطبوعة بأكثر من عشرة بالمائة، وهناك خمسة بالمائة هي النسخ التالفة نتيجة الربط والحمل والنقل، ودللت على كلامي بمثال من الواقع ويخص جريدة الثورة تحديداً، فحين نشرت الجريدة قانون الإيجار الجديد في عددها الصادر يوم الجمعة 16/ 2/ 2001 نفدت كل نسخ» الثورة « من الأسواق في العاشرة من صباح ذلك اليوم، على الرغم من أن بيع الصحف يوم الجمعة – باعتباره يوم العطلة الرسمية في سورية– يعتبر أقل من أي يوم آخر حسب إحصائيات مؤسسة توزيع المطبوعات السورية دائماً (وهي مسألة غريبة حقا في سورية فالصحف عادة في كل دول العالم توزع أعلى أرقامها في يوم العطلة)!! في حين اعتبر الدكتور خلف الجراد مدير عام جريدة « تشرين « السورية في حديثه معي أن ارتفاع عدد النسخ المباعة من الجريدة عام 2000 بنسبة 24 بالمائة عن عام 1999 إنجازا (كانت « تشرين» تبيع عام 1999 (14770) نسخة يومياً وأصبحت تبيع في عام 2000 (21030) نسخة) وهنا تذكرت قصة طريفة رويت لي منذ زمن بعيد، فقد سافر أحد الشيوخ إلى الاتحاد السوفيتي — أيام كان قائماً– للعلاج، وعاد ليقول لجلسائه كيف تتحدثون عن الكفر في الاتحاد السوفيتي، فخلال زيارتي كلها لم أجد امرأة سافرة، وهنا سأله بعض الخبثاء متى سافرت يا شيخنا؟ فأجاب في كانون الثاني، فردوا عليه وكيف يعقل يا شيخنا أن تشاهد امرأة سافرة في برد موسكو القارص؟ تذكرت هذه القصة وأنا انظر إلى العام الذي تحسن فيه رقم توزيع « تشرين « وهو عام 2000 فهذا

التطور الطفيف لا يعود إلى تحسن الأداء المهني، بل يعود الفضل فيه إلى رئيس الجمهورية حصراً، فالإقبال على الصحف السورية عموماً خلال السنة الماضية كان نتيجة طبيعية لنشر مواضيع تتعلق بالفساد، وهي الحملة التي قادها الدكتور بشار الأسد قبل تسلمه منصب الرئاسة، وأيضاً نتيجة للقوانين والمراسيم التي أصدرها الدكتور بشار الأسد بعد تسلمه الرئاسة، وهي قوانين تهم الناس وتمس حياتهم.

البحث عن قارئ

إذا القارئ هو الطرف الأول الذي تحاول كل صحف الدنيا استمالته واسترضاءه وتلبية مطالبه، وبدونه لا تصبح أية مطبوعة ذات قيمة، ومقياس أهمية أية مطبوعة يقاس بعدد قرائها، وحتى المهرجانات والمؤتمرات الدولية لا تعترف بأية مطبوعة ما لم يكن رقم توزيعها عالياً، وترفض استقبال أي صحفي من مطبوعة محدودة الانتشار، واجد انه من المفيد أن اذكر هنا أن مهرجان «كان» السينمائي الدولي طلب من صحفية في جريدة «تشرين «السورية رغبت في حضور المهرجان كتاباً من رئيس تحرير الجريدة برقم توزيعها، وتم إرسال مثل هذا الكتاب إلى المهرجان بعد أن ضرب رقم التوزيع الحقيقي بعدة أضعاف كي يقبل المهرجان استضافة الصحفية.

والقارئ يعني شيئاً آخر غير رقم البيع، فهو يعني الإعلان، فأي معلن لن يجازف بنشر إعلانه في صحيفة لا تملك عدداً كافياً من القراء، ويفضل الصحيفة الواسعة الانتشار، وهذا الأمر ليس محصوراً بالصحف الخاصة وحدها والتي تعتمد في تمويلها على البيع والإعلان، بل يتعداه

إلى الصحف الحكومية ايضًا، ومن خلال متابعة شخصية لما ينشر من إعلانات في الصحف المصرية الحكومية الثلاث، وجدت أن ما ينشر من إعلانات في جريدة « الأهرام « اكثر بما لا يقاس مما ينشر في جريدتي « الأخبار « و» الجمهورية « وهي مسألة لها أهميتها الكبيرة حتى لدى هذه المؤسسات التي تملكها الدولة المصرية، ولذلك يفضل الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة « الأهرام « في تعيينه لمراسلي الأهرام خارج مصر المراسل الذي يستطيع الحصول على إعلانات تمكنه من تمويل مصاريف مكتبه.

وتتطرف بعض الصحف في تلبية القارئ إلى حد أن جريدة مثل «ذي دترويت فري برس» الأمريكية تعتبر القارئ هو الذي يرسم سياستها، ويعتبر القائمون عليها والعاملون فيها أن همهم الوحيد إرضاء القارئ وإسعاده بالمعلومات، الأمر الذي اضطر ناشرها إلى الاهتمام بالجالية اللبنانية (التي يبلغ عددها في دترويت 350 ألف نسمة) والأخذ بملاحظاتها بعدما تمنع أصحاب محطات الوقود – ومعظمهم من اللبنانيين – عن بيع الجريدة حين وجدوا فيها انحيازاً في تغطية العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 1996 وهذا الموقف أثّر في الجريدة، وجعل ناشرها يستضيف عدداً من أبناء الجالية اللبنانية في مكتبه معتذراً وواعداً بعدم تكرار ما حصل. وفي حديث أجريته مع الصحفي المصري عادل حمودة أجاب عن سؤال وجهته له عن مفاتيح نجاح المطبوعة بتأكيده أن المفتاح الأهم هو الانحياز لقارئ، وانه يعتبر نفسه موظفاً لدى القارئ، وقد حاول امتحان علاقة مجلة «روز اليوسف» التي كان يديرها بقرائها حيث قام برفع سعر المجلة، وحصل على ما يريده حين وجد أن رقم التوزيع بقي كما هو (في حين أن أرقام توزيع

الصحف السورية الثلاث تدنت بعد أن ارتفع سعرها إلى خمس ليرات سورية في عام 1992 وزادت نسبة مرتجعاتها بحيث اصبح مرتجع جريدة « تشرين» (5300) نسخة من اصل (18000) نسخة، بينما كانت توزع قبل رفع السعر (33500) نسخة، واصبح مرتجع جريدة «الثورة» (6400) نسخة من اصل (12300) نسخة، بينما كانت توزع قبل رفع السعر (21900) نسخة، واصبح مرتجع « البعث « (5000) نسخة من اصل (9300) نسخة، بينما كانت توزع قبل رفع السعر (17800) نسخة).

أمام تجارب النموذجين العربي من خلال « الأهرام « والغربي من خلال «ذي دترويت فري برس» لا بد أن نتساءل عن الطريقة التي تفكر فيها الصحافة السورية بقارئها؟ وهل تعرف هذا القارئ فعلاً كي تلبي اهتماماته في الصحيفة؟ ولنسأل أنفسنا ما الذي يجده العامل في أية صحيفة سورية مهماً بالنسبة له؟ وما الذي تجده ربة المنزل يستحق أن تقضي وقتاً في قراءته؟ وهل يجد الشباب ما يثير اهتمامهم في الصحف السورية؟ والفلاح، والطالب، وكل شرائح المجتمع الأخرى، وحتى المسؤول في الدولة ما الذي يقرؤه في أي من الصحف السورية الثلاث؟ (حتى أنا كصحفي اعمل في جريدة « تشرين « قلما اعثر على موضوع يثير اهتمامي، واكتفي عادة بتصفح لجرائد الثلاث في مدة لا تتجاوز الدقائق العشر، أستطيع بعدها أن أعيد على من يشاء ملخصاً عما هو موجود في هذه الصحف،لان التكرار والجمود هما الميزة الأساسية لهذه الصحافة).

ولابد هنا أن أشير إلى ظاهرة تلفت النظر في العلاقة مع الصحف السورية، حيث غالباً ما تقوم أكشاك بيع الصحف بتصوير مقال عن جريمة منشورة في إحدى الصحف السورية، وبيع هذه الصور التي يفضلها المواطن على

قراءة وشراء الصحيفة نفسها التي نشرت المقال وبسعر الجريدة نفسه، مما يعني أن المواطن – القارئ يشتري ما يحتاج إليه ويهمه فعلاً.

إذا ما الذي تفعله الصحافة السورية إذا كانت لا تهتم بقارئ، ولا تثير احداً، ولماذا تنفق الأموال الطائلة عليها (لا اعرف الرقم بالضبط الذي يهدر على هذه الصحف) ما دامت لا ترضي القارئ دافع الضرائب الذي يمولها، ولا تخدم في الحقيقة والواقع النظام السياسي الذي أنشأها.

إن الأمر الوحيد الذي يشغل بال القائمين على الصحف السورية هو عدم إغضاب المسؤولين عن الإعلام، وهم يظنون بذلك أنهم يخدمون النظام السياسي، لكنهم في واقع الأمر يساهمون في قطع كل قنوات الحوار والتواصل والتفاعل بين الدولة والمجتمع، و في استشراء الفساد،بدلاً من أن يأخذوا دورهم المفترض بفضح بؤره ليتسنى لمسؤولي الدولة معالجته، ولا ينقلون هموم الناس لأجهزة الدولة إلا في الحدود الدنيا (شكوى معلمة وكيلة لم تتقاضى راتبها، قطع كهرباء عن حي، حفرة في طريق) مما يعني تغييب هموم الناس عمن بيدهم القدرة على حلها.

وحتى أكون منصفاً يجب أن أقول إن الصحف السورية ومسؤوليها قد لا يتحملون كل هذه الأخطاء وحدهم، فثمة تجارب سابقة مرت بها الصحافة السورية جعلتها تفضل لعب هذا الدور السلبي خوفاً من وجع الرأس، وأرغمتها على أن تحني رأسها للعاصفة حتى تمر، وحتى اعتادت أن تحني رأسها دائماً لكل عاصفة أو في توقع عاصفة إلى أن وصل بها الخوف للانصياع لهبة نفس بشري لا لعاصفة، وقد يكون غضب مسؤول في فترة ما ساهم في تراجعها، وإفقادها نزعة المبادرة، وقد يكون حادث استبدال مدير بآخر جعل الجديد يستفيد من تجربة من سبقه فيحاول تجنب ليس ما

يعتبره من مواضيع خطراً مائة بالمائة، بل وصل الأمر إلى ما يشتّم منه رائحة واحد بالمائة من الخطورة، وأدى غياب المعايير الواضحة للمسموح والممنوع في مجال النشر، إلى اعتبار الكل ممنوعاً وكفى الله المؤمنين شر القتال.

كيف نستعيد قارئاً فقدناه؟

لا بد لمسيرة التطوير والتحديث التي تعيشها سورية من إعلام حقيقي يواكبها ويدعم خطاها، ويكون رديفاً قوياً لها في إصلاح الخلل، ومناقشة كل شؤون الحياة السورية، وأول المهمات التي يجب أن تتوقف عندها الصحافة السورية وهي تريد اخذ دورها الفاعل في حركة النهوض اليوم هي إعادة الثقة المفقودة بينها وبين القارئ الذي يشكك فيما تنشره، فلم يعد يثق بها أو يصدقها، وصار حاله كسكان القرية في الحكاية الشعبية المعروفة باسم «الراعي الكذاب»، وسأذكر هنا حادثة شخصية كنت أنا أحد أطرافها، فعقب انتهاء عرض المسلسل الذي قمت بتأليف نصه (عائلتي وأنا) قرر التلفزيون السوري عقد ندوة حول المسلسل في عيد الفطر الماضي، واتصلت بي معدة الندوة لتدعوني، فقلت لها إن لدي ملاحظات كثيرة على مسلسلي وسأقولها على الهواء، فاستمهلتني بعض الوقت، وفي صباح اليوم التالي اتصل بي الدكتور فؤاد شربجي مدير البرنامج العام في التلفزيون السوري ليخبرني انهم يقيمون ندوة احتفاء بالمسلسل، والأفضل أن لا ابدي أية ملاحظات سلبية عليه، وقلت إنني مؤلف المسلسل ولدي ملاحظات فهل من المعقول أن تكونوا حريصين على مسلسلي اكثر مني، ثم كيف سأظهر على شاشة التلفزيون لأتحدث عن نجاح مسلسل لم يلق الإقبال الجماهيري، وأشارك في الكذب على المشاهدين، ثم إنكم تقولون

الإعلام تغير، فرد علي الدكتور شربجي هذا في هولندا وليس عندنا. وانتهى الحديث ولم اظهر على الشاشة، لكني تابعت الندوة التي كان يتحدث كل من شارك فيها عن النجاح المنقطع النظير للمسلسل. فإذا كان هذا ما حدث بالنسبة لمسلسل تلفزيوني فكيف تكون معالجة القضايا الأخرى (؟!). ومع كل هذا لا يزال التلفزيون السوري يقوم باستطلاعات يومية مع الناس ليسألهم عن آرائهم في تطوير الشاشة الوطنية وما الذي يريدون مشاهدته في شاشاتهم (!!).

إن إعادة الاعتبار للقارئ كشريك أساسي في العملية الإعلامية هي المطلب الملح في حال الرغبة بتطوير الصحافة، وذلك بالمحافظة أولاً على من تبقى من القراء،وممن نحن معرضين لخسارتهم في حال الركون إلى واقع الصحافة الحالي، ومن ثم الانتقال فيما بعد لكسب قارئ جديد، وهي مسألة تحتاج إلى جهد مضن، لكنه ليس سحرياً على أية حال لإعادة أواصر الثقة بين القارئ السوري وصحافته، وذلك يمكن الوصول إليه عبر عدة محاور سأفصلها فيما يلي:

المحور الأول: ربما يكون البند الثالث من غايات الصحافة السامية التي حددتها لجنة حرية الصحافة في أمريكا في أربعينيات القرن الماضي، والذي ينص على أن (الصحافة يجب أن تكون صورة تمثيلية للجماعات التي يتكون منها المجتمع) مدخلاً لإعادة صياغة علاقة الصحافة السورية بالقارئ، بحيث تتخلى عن أحادية الرأي والرؤيا، ولغة الريبة والاتهام والشك وتنفتح على كل الآراء، وتصبح مكاناً للإرسال والاستقبال، ويغدو الجميع مشاركين لا مجرد مستقبلين وفي أحيان عديدة متهمين، فهل يعقل مثلاً أن يقوم الدكتور خلف الجراد مدير عام جريدة «تشرين» السورية بكتابة

ثلاثة افتتاحيات في مجلة «تشرين الأسبوعي« (الأعداد: 145 - 146 - 147) يهاجم فيها المثقفين دون أن يتاح لهم حق الحوار، ويجتزئ مما قالته د.فهمية شرف الدين في توصيف حياة المثقفين المصريين كلاماً عن كون (غالبية المثقفين يعيشون في منطقة سكنية واحدة، وأولادهم يذهبون إلى المدارس نفسها، وهم على الأرجح أعضاء الأندية نفسها، وهو ما يعني أن المثقفين ينقسمون إلى تيارات أيديولوجية في التعبيرات الثقافية،في الكلام فقط، لكنهم موحدون في أنماط المعيشة)، يجتزئ هذا الكلام ليوظفه في سياق الاتهامات التي كالها، وكأن على المثقفين أن يصادقوا منظفي البلاليع – مع الاحترام الشديد لكل مهنة – ليصبحوا أسوياء في نظره!!

المحور الثاني:إن ما يساهم في إعادة القارئ إلى الصحافة السورية هو إثارة الموضوعات التي تهم حياته، وتنقل همومه، وتتحدث عن مشكلاته، وتلبي رغباته في مختلف المجالات وشتى القطاعات، بحيث يجد المثقف والعامل والفلاح والطالب والشاب وربة المنزل ما يريد أن يقرأه في الصحف وتصبح الجريدة اليومية تستهدف كل رجل وامرأة بما يرضي اهتماماتهم وبالطريقة نفسها التي تكون فيها الجوارب المطاطية (مقاساً واحداً يصلح للجميع) على حد تعبير اثنين من كبار الصحفيين الأمريكيين هما جورج هاملتون وجورج كريمسكي.

المحور الثالث: والذي يعتبر عاملاً جوهريا في إعادة الثقة بين القارئ والصحافة السورية هو تغيير النظرة إلى هذا القارئ باعتباره قاصراً يتم إخفاء الأخبار عنه أو تأجيل نشرها لمدد طويلة، بحيث صار القارئ السوري يعرف ما يجري داخل بلده من الصحف والمحطات التلفزيونية العربية، بدلاً من أن يعرفها من وسائل إعلامه التي يمولها كدافع ضرائب،فهل يعقل مثلاً

أن تكتفي جريدتا « تشرين» و «الثورة» السوريتين بنشر خبريين مقتضبين لا يصل عدد كلمات أي منهما إلى ستين كلمة بتاريخ 30/ 1/ 2001 عن اجتماع وزير الإعلام السوري الأستاذ عدنان عمران بمراسلي الصحف السوريين في اليوم السابق للنشر، في حين تفرد صحف «الحياة « و « السفير « و « الزمان « و»النهار»وغيرها في أعدادها الصادرة يوم 30/ 1/ 2001 مساحات كبيرة لتقارير إخبارية لا يقل كل منها عن خمسمائة كلمة لما جرى في الاجتماع، وهل يعقل أن تقوم جريدة ك» المحرر النيوز «بتاريخ 10/ 2/ 2001 بالرد على منتقدي الأستاذ عمران بدلاً من الصحافة السورية، وإذا كان هذا ما يحدث مع المسؤول الأول عن الإعلام في سوريا فما الذي يحدث مع غيره (!!). وهل يعقل أن ينشر في الصحافة السورية كلام غير مهني يبرر تأخر وسائل الإعلام لسورية في نقل المعلومة كما كتب المشرف على «ملحق الثورة الثقافي «الأستاذ مفيد خنسة في افتتاحيته بتاريخ 11/ 2/ 2001 قائلاً (وان تأخر إعلامنا عن تقديم المعلومة السريعة فيشفع له انه لا يقبل أن يقدمها إلا بعد التحقق الأكيد من صحتها).

هل يعني الأستاذ خنسة بكلامه أن ترسل الصحافة السورية محرراً إلى محطة مير الفضائية لتتأكد من أن تلفاً أصابها؟ رغم أن هذه الصحافة حتى في الأخبار المحلية تكتفي بأخبار وكالة «سانا « السورية وبدون أي تحرير أو إضافة أو تدخل، ولا ترسل محرراً لإحضار خبرها الخاص، مما يعرضها للتشابه والتطابق الكامل. إن كلام الأستاذ خنسة المخجل مهنياً في مهنة أهم سماتها السرعة يجعل العذر اقبح من الذنب، ويشير إلى عقلية ساهمت ولا تزال تساهم في تراجع الصحافة السورية.

بدون إعادة النظر في كل القضايا السالفة الذكر فيما يخص علاقة الصحافة السورية بقارئها، وبدون تغيير العقلية المسيطرة على هذه الصحافة، وبدون إعادة الاعتبار للمهنة والحرفة الصحفية، وبدون إلغاء تدخلات بعض المسؤولين في أصغر الصغائر في المؤسسات الصحفية بالتعيينات ومنع المواد وإعطاء شهادات حسن السلوك أو سوئها دون النظر إلى العامل المهني (وهذا موضوع حديثنا القادم) لا يمكن لهذه الصحافة أن تساهم في عملية التطوير والتحديث، بل ستصبح عصاً في عجلاتها، وعامل إعاقة لا تقدم، وفي مستقبل يشير إلى صحافة أخرى مستقلة، ستغدو الصحف السورية شيئاً من الماضي الذي لا يمت لحاضر فيه عمل كثير لبناء مستقبل اكثر ازدهاراً.

جريدة العرب اليوم الأردنية، 13/ 5/ 2001

الصحافة السورية من الصمت إلى حق القول 2:
واقع المهنة وآفاق التطوير

قدَّم رئيس الجمهورية في سورية مجموعة من الإشارات الواضحة للصورة التي يود الظهور بها، وهي صورة رئيس من الشعب يعيش بينه ويشاركه حياته، فحدد توزيع وتداول صوره الشخصية خارج الأماكن الرسمية، وذهب ليصلي الجمعة في مسجد الشيخ محي الدين بن العربي بدمشق دون حرس أو مرافقين أو كاميرات تلفزيون، وبعيداً عن كل الطقوس الرسمية التي ترافق في العادة زيارة رئيس جمهورية لمكان عام، وتجول في شوارع مدينة حلب وحده، وحضر عرضاً مسرحياً فيها دون إعلان مسبق، وأعلن خبر زواجه في الصحف بصيغة بسيطة، وظهر على شاشة التلفزيون السوري وهو يرتدي (بيجاما) رياضية ويقوم بزرع شجرة في احتفال رسمي.

هذه الإشارات وغيرها من الحكايا التي يتداولها الناس عن مصادفتهم لرئيس جمهوريتهم وهو يتجول في عدد من شوارع دمشق ساهمت (إضافة إلى طروحات الإصلاح ومحاربة الفساد) في زيادة شعبية الرئيس بنسبة كبيرة، وكان من المفترض أن تلتقطها الصحافة السورية وتفسرها على أنها رغبة من رئيس الجمهورية بتقديم صورته كإنسان وكفرد من أفراد الشعب، وتساهم في تقريب صورة الرئيس من رجل الشارع، وتخلع عن نفسها البدلة المنشاة، وتتخلى عن خطاب المانشيتات والكليشيهات الجاهزة، وتستبدل أسلوبها الإنشائي ولغتها الخشبية بخطاب جديد ومنفتح، عصري وحي يتلاءم والتوجهات الجديدة في سورية، ويماشي التطور الهائل لحركة الصحافة في العالم، لكن الصحافة السورية آثرت أسلوبها القديم، وركنت

إلى إعادة إنتاج الجديد بصيغ قديمة من خلال تدبيج مقالات الإنشاء المكرورة والمتشابهة، ففوتت على نفسها فرصة ذهبية لإعادة وصل ما انقطع من علاقة بين الجريدة والقارئ من جهة، وبين الجريدة والمهنة الصحفية من جهة أخرى، ولإعادة صياغة علاقة جديدة بالسلطة السياسية من جهة ثالثة.ولذلك أسباب أولها غياب المهنيين عن مراكز القرار الصحفي داخل الصحف السورية، وندرتهم في الجسم الصحفي كله، وثانيها غياب صاحب القرار في الصحف السورية والذي تم استبداله عبر سنوات وسنوات بمجموعة من الموظفين التنفيذيين، وثالثها العلاقة الملتبسة بين السلطة السياسية والصحافة والتي مرّت بمآزق كثيرة أثمرت في النهاية عن إلغاء روح المبادرة لدى الصحافي السوري، وجعلت الخوف سيد الموقف، ورابعها الفجوة الحقيقية والمرعبة بين واقع الصحافة السورية وبين حركة الصحافة العربية والعالمية والثورة الحقيقية التي يعيشها الإعلام في العالم منذ عشر سنوات وحتى الآن على صعيد حرية التعبير والتطور التقني الذي بدّل في المفاهيم المهنية للصحافة، وخامسها غياب الدور الفاعل لاتحاد الصحفيين السوريين سواء في تأهيل الكوادر الصحفية من خلال إقامة الدورات وإرسال وفود من الصحفيين السوريين للاطلاع على ما يجري من تطورات على مهنة الصحافة في العالم، أو من خلال وضع ضوابط حقيقية ومهنية لا يتم اختراقها للعمل الصحافي،أو في الدفاع عن حقوق الصحفيين السوريين، أو عبر تنمية الروح الجماعية للصحفيين السوريين مما يؤهلهم للدفاع عن مهنتهم في مواجهة أي ضغوط أو أخطار.

بين السلطة والصحافة

من بين الأسباب الخمسة التي حددتها لقراءة واقع الصحافة السورية (وكأول خطوة لتقديم اقتراحات في مجال تطويرها) أجد أن العلاقة الملتبسة بين السلطة السياسية والصحافة هي السبب الأهم والجوهري الذي يستحق النقاش أولا، كونه ساهم في إيجاد وتعزيز الخلل المهني، الذي تبدى في الأسباب الأربعة الأخرى، والتي كونت بمجملها المعوقات الأساسية أمام تطور هذه الصحافة. فعلى الرغم من أن كلام الرئيس الراحل حافظ الأسد في انه (لا رقابة على الفكر إلا رقابة الضمير) و (لا أريد لأحد أن يسكت عن الخطأ ولا أن يتستر على العيوب والنواقص) يرفع سقف الرقابة بتحديده بضمير الصحفي، باعتباره وطنياً يسعى لخير بلده، إلا أن المسؤولين عن الإعلام وجدوا المنفذ المناسب لفرض رقابتهم بأخذهم دور (الضمير)، ولذلك صار من حقهم فرض الرقابة على الفكر والإعلام والصحافة، ولأن الرئيس الراحل طالب بعدم السكوت عن الخطأ، فقد أنكروا طوال الفترة التي تولوا فيها مسؤولية الإعلام وجود أي أخطاء أو نواقص أو عيوب (تكشفت فيما بعد ارتكابات وصلت إلى حد اتهام المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية في سورية لمدة 13 سنة)، فغيبوها عن الصحافة السورية، وفي رأيهم انهم نفذوا كلام الرئيس الراحل، وعلى هذا الأساس تمت إدارة الصحافة السورية في السنوات الماضية، مما ساهم في تغييب دورها الرقابي على أجهزة الدولة، الأمر الذي سمح بخلق مناخ صالح لنمو بكتريات الفساد واستشرائها في الجسم السوري من جهة، وأدى من جهة أخرى لخلق واقع مهني متدن كان وراء حالة الصحافة السورية التي يمكن أن نقرأ من خلالها تعاسة المهنة، وهي مسألة ضرورية في

الأداء الصحفي لأنها تضبط القارئ، وهو ما يؤكده الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي يرى (أن أول ما يطالعه الإنسان في الصباح بحكم العادة هو الجريدة، فإذا نظرت إلى الصفحة الأولى من هذه الجريدة ستشعر على الفور بالمزاج العام للذين كانوا وراء صدور هذه الجريدة وتشعر إلى أي مدى قام هؤلاء بعملهم، والى أي مدى فعلوه وهم راضون عنه) وكلام الأستاذ هيكل يجد خير تأكيد له في النموذج السوري للصحافة(!!).

وإذا كان بعض مسؤولي الإعلام الأوائل ــ الذين جاؤوا من وظائف مرتبطة بالعمل الصحفي ــ قد حددوا الخط الأحمر للصحافة السورية بعدم المساس بالسلطة السياسية، واعتبروا الكتابة عما يخص القضايا المحلية أمرا بدهياً، وحافظوا على مجموعة من المهنيين في إدارة شؤون الصحافة فإن الآخرين الذين تولوا مسؤولية الإعلام ــ بدون علاقة سابقة به ــ بالغوا في تقديم أوراق اعتماد وولاء (ربما لم تطلب منهم) للسلطة السياسية، بأن اصبح المنع هو القاعدة، والسماح هو الاستثناء، والولاء لا المهنية هو مقياس الصحفي الناجح، والإيجابيات هي التي يلهث وراءها الصحفي، بينما يتم حجب كل سطر يتناول سلبية من سلبيات مؤسسات الدولة، إلى حد وصلت فيه الصحافة السورية إلى ما يمكن تسميته (صحافة استقبل وودع) على حد تعبير سائق تكسي اقلني إلى مكتب جريدة « تشرين « السورية بعد ما علم أنني اعمل صحفيا فيها.

إن التوجيهات التي مارسها مسؤولو الإعلام الكبار على رؤساء تحرير الصحف السورية (إلى الدرجة التي كانت فيها الأسئلة التي يطرحها رؤساء تحرير الصحف في المؤتمرات الصحفية لرؤساء الدول داخل سورية وخارجها تعطي لهم – كما حدثني هامساً أحد رؤساء تحرير الصحف السورية

– مما يعرضهم لبعض المداعبات الناقدة، كما حدث مع أحد رؤساء التحرير هؤلاء حين داعبه الرئيس المصري حسني مبارك قائلاً بعد أن وجه سؤاله(أنت تسألني السؤال نفسه دائماً، مما وضعه في موقف لا يحسد عليه بينما كان الصحفيون المصريون ومراسلو الوكالات والمحطات التلفزيونية يسألون كل ما يخطر ببالهم). هذه التوجيهات كان رؤساء تحرير الصحف ينقلونها إلى مديري تحريرها، وهؤلاء بدورهم ينقلونها إلى أمناء التحرير الذين ينقلونها إلى رؤساء الأقسام، ليصل التوجيه إلى المحرر الصحفي، وبالتالي إلى المادة الصحفية التي تتهالك تحت عبء كل التوجيهات الواردة أعلاه.

وعبر هذه التراتبية الهرمية من الأعلى إلى الأسفل تم الاستغناء عن أصحاب الرأي من المهنيين وأصحاب القرار الذين يفضلون المبادرة على السؤال، وتم استبدالهم بمجموعة من الموظفين التنفيذيين الذين لا يستطيعون البت بأية مسألة مهما صغرت إلا بعد العودة إلى مرجعياتهم الأعلى،والتي بدورها تسأل مرجعياتها وهكذا دواليك. وسأورد حادثة كنت طرفاً فيها لتقديم مثال واقعي على ما أقول، ففي أثناء التحضير للاحتفال بالذكرى الثلاثين للحركة التصحيحية، وفي اجتماع عقد في القسم الثقافي لجريدة « تشرين « حيث اعمل محرراً قدمت اقتراحاً عن خطة مغايرة للاحتفال بالمناسبة كي لا تقع الجريدة في التكرار، وكي لا تزيد كمية المرتجعات من الصحف السورية – كما هي العادة في المناسبات – وقلت لرئيس القسم لماذا لا تذهبون إلى الكتّاب والفنانين السوريين وتسألوهم ما الذي يطلبونه من الرئيس حافظ الأسد بعد ثلاثين عاماً على قيام الحركة التصحيحية، فقام رئيس القسم بنقل الاقتراح إلى مرجعياته، وبعد عدة أيام أتى الجواب

– الذي لا اعرف مصدره بالضبط – أن الرئيس لا يُطلَب منه بل هو الذي يَطلب (!!).

إن أولى المهام التي يجب أن تنجزها الصحافة السورية هي إعادة بناء علاقتها بالسلطة السياسية بشكل يترك الجانب المهني للصحفيين عبر عدة أسس:

أولها: الاعتماد على مهنيين أصحاب قرار، وإسناد منصب رئيس التحرير لهم حصرا، مطبقين ما نص عليه اجتماع اتحاد الصحفيين العرب في العام الماضي في عمان، الذي اعتبر أن رئيس التحرير يجب أن يكون من المشتغلين بالعمل الصحفي حصراً، وهو ما أكده لي رئيس اتحاد الصحفيين السوريين الدكتور صابر فلحوط الذي اعتبر أن تعيين اثنين من رؤساء تحرير الصحف السورية من خارج المهنة ليسوا أعضاء في اتحاد الصحافيين يعتبر تجاوزاً لقانون الصحافة العربية الموحد، وبالاعتماد على المهنيين – ومن داخل السلطة السياسية نفسها – يمكن إنجاز خطوة على طريق تفعيل الصحافة السورية.

وثانيها: اعتبار الخبر الصحفي مسؤولية أصحاب المهنة الصحفيين، ابتداءً من الخبر الرئاسي الذي تبثه في العادة وكالة «سانا» السورية ولا يسمح لأي كان بالتدخل لإغنائه، مما يجعل الصحف السورية تتشابه في نشره، فضلا عن نشره متأخراً مدة 12 ساعة على الأقل عن ساعة بثه في التلفزيون. فما الذي يجذبني كقارئ لخبر شاهدته أمس، واستطاعت الصورة التلفزيونية أن تنقله لي بحيوية اكثر مما لو قرأته ذاته في الجريدة (!؟). ولذلك فالمطلوب هنا نقل الخبر التلفزيوني من صورة تستطيع أن تنقل انطباعاً إلى كلمة تستطيع أن تخلق اقتناعاً حسب ما يقوله الأستاذ

هيكل: (سوف يختفي من الصحف خبر الاستقبالات الرسمية، سوف يراه الناس في التلفزيون لكن ستكون الصحف مضطرة لأن تقول ما وراء الخبر، ماذا قال في لحظتها بصوت هامس هذا الضيف وهذا لزائر)، وينطبق هذا على كل الأخبار التي تنشرها الصحف السورية لتغطية أحداث محلية عبر وكالة « سانا « السورية، فعلى سبيل المثال تمنع جريدة «ذي ديترويت فري برس» الأمريكية نشر أي خبر محلي منقولاً عن الراديو أو التلفزيون أو وكالات الأنباء، وتعتبر أن مسؤولية صحافييها إيجاد الأخبار ومتابعتها دون التدخل في صنعها، ولا تستخدم الوسائل السالفة الذكر إلا بالنسبة للولايات والأماكن التي لا يوجد فيها مندوبون للصحيفة.

وثالثها: إعادة الاعتبار للصحافة السورية، كونها مؤهلة وقادرة على أن تنافس الصحف العربية، من خلال تسريب الأخبار لها أولا بدلا من تسريبها للصحف العربية، التي دائماً ما يعرف منها القارئ السوري أخبار بلده قبل نشرها في الصحف السورية (والأمثلة كثيرة).فقد كان المحرر السياسي لجريدة « الأهرام « المصرية على سبيل المثال هو أول من يشير إلى تعديل وزاري سيحدث في مصر، أو موقف ما ستتخذه القيادة السياسية المصرية. ويدخل في هذا الإطار فتح المجال أمام لصحافة السورية لتناول المشكلات حتى قبل أن يتم الإعلان عنها رسمياً، فكثير من ملفات الفساد كانت متوفرة بين أيدي الصحفيين السورين، لكنها لم تنشر إلا بعد الإعلان الرسمي لها.

ورابعها: اعتبار الصحافة السورية شريكاً للسلطة السياسية لا مجرد تابع لها تردد ما تقوله، بل على مستوى من الندية تسمح لها بمناقشة كل شؤون الحياة السورية، وتقديم الاقتراحات وعرض وجهات النظر، والمحاورة لا

الموافقة، بحيث تصبح صفحات الصحف قاعات مجلس شعب كبير يضم كل أفراد الشعب، وليس ممثلين عنه فقط، فما الذي كان يمنع الصحف السورية أن تناقش قانون الإيجار مثلاً قبل إصداره، وما هو المانع حالياً من مناقشة قانون المطبوعات أو قانون الأحزاب علناً على صفحات الصحف، وتقديم أفكار حولهما!!

وخامسها: إعادة الاعتبار للخبر وبدرجة من الاحتراف ودون استخدام مصطلحات قيمية، وحصر آراء السلطة السياسية في أية قضية من القضايا في مقالات الرأي، بدلاً من الخلط الحاصل الآن والذي ضاعت فيه هوية الصحافة السورية، فلا هي صحافة رأي ولا هي صحافة خبر بالنسبة للمهنة، وخلقت نوعاً من التشويش على الأداء السياسي لسورية كونها تعامل عربيا وعالميا باعتبارها نشرات موجهة إذا حاولت أجد التعبير الألطف لما توصف به الصحافة السورية خارجياً.

إن إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة السورية، لا يعتبر فقط إنجازا على صعيد المهنة الصحفية التي ينبغي أن تأخذ دورها الفاعل في عملية التطوير والتحديث، بل يساهم أيضا في تسويق الأداء السياسي السوري وخدمته بشكل أرقى وبما لا يقاس مما عليه الآن.

في شؤون المهنة

إذا كانت الصحافة هي مهنة البحث عن المتاعب في كل أنحاء العالم، فإنها في سورية مهنة البعد عن المتاعب، فلا شيء يثير فيها، ولا موضوع يعرّض أي كان لأي متاعب (باستثناء متاعب قراءة تلك الموضوعات الخشبية التي تصيب قارئها باليأس والقنوط) والصحفي السوري هو اكثر

موظفي الدولة راحة، فوكالة « سانا « تزوده بالأخبار، وهو ليس في حاجة لتقديم أي إسهام فيها، ومؤسسات الدولة الأخرى تقدم خططها له والتي ينشرها دون تدخل يعرضه للدخول في مماحكات مع مسؤولي النشر، وحتى شكاوى المواطنين تنشر دون تحرير (هل يعقل مثلا أن محررة قضايا المواطنين في إحدى الصحف السورية تنبه كل صاحب شكوى بأن يأتي بها مكتوبة، فلا وقت لديها لسماعه، وحين تكون مشغولة باحتساء فنجان قهوتها والثرثرة مع إحدى زميلاتها ويطلبها مواطن على الهاتف الموجود على طاولة أخرى غير طاولتها، تقول لزميلها الصحفي الذي أجاب على الهاتف واخبرها بأن هناك شكوى من مواطن أن يخبر هذا المواطن بأن يأتي بالشكوى مكتوبة، دون أن تكلف نفسها عناء التحدث إليه مباشرة. وحين تتجمع لديها بعض الشكاوى، تكتب سطرين في نهاية كل شكوى وترسلها للنشر دون أي تحرير للقضايا التي يطرحها المواطنون أو بحث أو استقصاء!!).

إن غياب حس المسؤولية وروح المبادرة لدى الصحفي في الصحف السورية يجعل هذه الصحف مليئة بالمعلومات الخاطئة والأخطاء المهنية، (فيتحول الكاتب والسيناريست المصري وحيد حامد إلى ممثل على يد محرر الصفحة الأخيرة في جريدة « تشرين «بتاريخ 17/ 12/ 2000. ويتم نشر خبر عن إنجاز مسلسل « ليل المسافرين « السوري في الصفحة نفسها بتاريخ 19/ 10/ 2000، ليعاد نشر الخبر في اليوم التالي 20/ 10/ 2000 إنما بفارق بسيط هو أن مخرجه يعد العدة لتصويره، على الرغم من المسلسل منجز فعلياً. وتنشر جريدة «البعث« خبراً منقولاً عن الصحف المصرية مفاده عن استعداد نجلاء فتحي لتصوير فيلمها الجديد في القاهرة بتاريخ 18/

2/ 2001 ورغم ذلك تفتتحه بكلمتي (دمشق–البعث) وكأن الخبر هو خبرها الخاص، أو كأن الحدث يجري في دمشق. وتكال الاتهامات لفنانة بحجم أصالة نصري (حضورها العربي أحد صور الدعاية للفن السوري) في مقالتين نشرتهما جريدة « الثورة « بتاريخ 18/ 1/ 2001 للأستاذ أحمد بوبس وبتاريخ 23/ 2/ 2001 للأستاذ مفيد خنسة، لمجرد أنها قالت في لقاء تلفزيوني معها إنها مصرية 99 بالمائة. وينشر رد الجهة المعنية في العدد (112) من مجلة « تشرين الأسبوعي « على موضوع كتبه الأستاذ أسامة يونس في المجلة نفسها في العدد (110) دون أن يسمح للمحرر بالتعقيب على الرد في مخالفة صريحة لقانون المطبوعات. وتصبح افتتاحيات الصحف السورية مواضيع تعبير مدرسية تغيب عنها المعلومة والرأي لصالح سرد تاريخي مدرسي وبحيث تغدو إحداها عن زيارة رسمية لرئيس التحرير إلى بلد عربي موضوعاً جغرافياً يتحدث عن حدود البلد من الشمال والجنوب والشرق والغرب وعدد السكان وما تشتهر به البلد من زراعة وصناعة. وتنشر التغطيات الصحفية لأعمال فنية بعد مرور زمن طويل على إقامة هذه التظاهرات أو عرض هذه الأعمال، فتنشر جريدة «البعث« بتاريخ 18/ 3/ 2001 مقالاً عن مسرحية «صدى» التي عرضت في دمشق على الرغم من أن المسرحية عرضت بتاريخ 8/ 1/ 2001 وانتهى عرضها في نهاية الشهر الأول. وتنشر جريدة « تشرين « بتاريخ 22/ 1/ 2001 موضوعاً عن تكريم الفنانين التشكيليين في مهرجان المحبة الذي أقيم في شهر آب 2000. ويكتب كل محرر في كل موضوع، فيُنشر كلام أقرب إلى السريالية حين تسأل الأستاذة رغداء مارديني في جريدة «تشرين « في ندوة أقامتها حول المسرح الشعري بتاريخ 7- 8/ 1/ 2001 مثل هذا السؤال (إذا ما لغة

الشاعر الآن وما علاقتها بالجذور بعيداً عن التكريس،، وكيف تنظرون إلى عملية التبديد التي تدخل في آلية التجريب). ويصل الأمر برئيس القسم الثقافي في جريدة « تشرين « الدكتور عبد الكريم عبد الصمد إلى الوقوع في خطأ إدراكي حين يكتب بتاريخ 5/ 10/ 2000 (فقد سقط الطفل الفلسطيني محمد جمال الدرة الذي لم يتجاوز 12 خريفاً). ويغدو الخبر الوحيد الذي نقلته كل الصحف العربية من سورية عن إقرار مشروع قانون سرية المصارف خبرا ثانويا في أسفل الصفحة الأولى في جريدة « تشرين « بتاريخ 19/ 3/ 2001. وأخطاء أخرى كثيرة أحتاج إلي صفحات اكثر من صفحات الموسوعة البريطانية لكي اعددها).

وإذا كان ما ذكرته سابقاً يقدم صورة قاتمة – على واقعيتها – للصحافة السورية، فان المسؤولية المباشرة تقع على عاتق الأشخاص الذين يتولون مفاصل النشر في الصحف وهم نوعان الأول يعتقد انه بتفريغ الصحافة السورية من الموضوعات الحارة يحمي السلطة السياسية فيتحول إلى ملكي اكثر من الملك، ولأمثال هؤلاء دور أساسي وكبير في تدهور وضع الصحافة، أما النوع الثاني فهو الذي يعتقد أن عليه الحصول على اكبر رقم في جدول المكافآت فينشر مواد رديئة من اجل مكافآتها فقط (أحصيت مواد أعداد شهر كانون الثاني لعام 2001 في القسم الثقافي في جريدة « تشرين «فوجدت 42 مادة لرئيس القسم وحده، بينما بلغ عدد مواد 14 محرراً مجتمعين 58 مادة فقط) ومن يعود إلى جداول المكافآت في الصحف السورية خلال السنوات الخمس الماضية، يكتشف حجم المستأثرين بالمبالغ الأعلى، بينما لا يحصل بقية الصحفيين داخل الصحف على مبالغ تذكر، وفي غياب اجتماعات يومية ودورية للتحرير في

الصحف السورية يصبح لهذين النوعين من مسؤولي النشر السالفي الذكر السلطة المطلقة على كل مقدرات وتوجه هذه الصحف، ففي جريدة « الأهرام « المصرية على سبيل المثال تجتمع هيئة التحرير ثلاث مرات في اليوم لمناقشة عدد اليوم وتقرير مواد عدد الغد، وهو ما يحدث في جريدة « ذي ديترويت فري برس « الأمريكية التي يجتمع محرروها كل في قسمه صباح كل يوم لتداول الأفكار وإبداء الاقتراحات في المواضيع المرتقبة، والتشاور في الموضوع المزمع كتابته وجوانبه والزاوية التي سيكتب منها، وبعد الاجتماعات الفرعية ينتدب واحد في كل قسم إلى اجتماع التحرير العام الذي يتكرر ثلاث مرات يومياً، وتترأسه مديرة تحرير توزع الأدوار على المتكلمين وتسجل ملاحظاتهم ومقترحاتهم، ويعقد الاجتماع الأول في العاشرة صباحاً ويخصص لقراءة نقدية للعدد الصادر صباح اليوم، ويسألون عن مقترحاتهم ومواضيعهم لليوم التالي، وفي اجتماع الثانية والنصف ظهراً يتم تثبيت المواضيع مبدئيا التي ستنشر في عدد الغد ومناقشة الأخبار والأحداث الجديدة. أما اجتماع الرابعة والنصف فيتم فيه تثبيت المواد نهائياً التي ستنشر في اليوم التالي. وإذا كان هذا ما يحدث في جريدة مؤلفة من ثمانين صفحة، فما الذي يحدث في صحف يتراوح عدد صفحاتها بين 12 - 16 صفحة في سورية (!؟) لا تحدث اجتماعات لأي من أقسام الجريدة، وهيئة التحرير تجتمع مرة واحدة أسبوعيا، ويتم تقرير المواد للنشر حسب المتوفر وبرأي شخصي، ولا تتابع أي أحداث بالسرعة والحرارة الكافية وتفضل مواد المستكتبين من خارج الصحف على مواد المحررين (كون مكافآت هذه المواد تصرف من بند خاص لا يؤثر على مكافآت الذين يبحثون عن أعلى الأرقام، بينما تؤثر عليهم

مكافآت المواد المنشورة لمحررين في الصحف)، وتنتشر الفوضى بحيث ينشر في عدد واحد وصفحة واحدة ثلاثة حوارات على سبيل المثال، وتمر عشرة أيام دون نشر أي حوار، ولا أحد يدري أهمية الشخصية موضوع الحوار (رغم أن الحوار هو قرار مطبخ الجريدة وليس قراراً فردياً) وتطغى المواد التي تكتب من خلف المكاتب، بينما تغيب المواد الميدانية (من بين ستين نشاطاً ثقافياً أقيم في دمشق خلال شهر كانون الثاني 2001 غطت جريدة «تشرين» تسعة نشاطات فقط)، ويُفرض ذوق ورأي المسؤول عن النشر على كل المواد التي تنشر في غياب أي حوار بين المشتغلين بالتحرير، وهذا الذوق غالباً ما يكون محكوماً بالمحافظة على المكان والمردود المادي، فيتم تجنب المواد الحارة والمثيرة للجدل، ويغّيب رأي القارئ وما يبحث عنه من مواضيع تثير اهتمامه، وتختفي الهوية اللازمة لكل جريدة.

إن أي تطوير تبحث عنه الصحافة السورية لتستعيد دوراً فقدته، يجب أن يعيد المهنة إلى هذه الصحف، من خلال مراجعة أداء مفاصل النشر طوال السنوات الماضية،ومدى أثرهم على تراجع توزيع الصحف، وتبديل غير المهنيين منهم، والعمل على تحفيز الصحفيين السوريين لكي يعودوا إلى اخذ دورهم الذي دفعوا إلى التنازل عنه، وإطلاق حرية المبادرة، وتشجيع التميّز،ووضع خطط بالمواضيع التي ستنشرها الصحف ومناقشتها، والالتصاق بالحدث الراهن، والسماح بكل الآراء، وفتح باب النقاش لكل من يود المساهمة فيه، وتأكيد خصوصية كل جريدة من الخبر وحتى التحقيق والمقال، والانفتاح على كل الكتاب السوريين، وتطوير الشكل الفني للمادة من الخطوط إلى الصور إلى العناوين بحيث تعطي القارئ سبباً إضافيا يفتح شهيته للقراءة، والاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة

للحصول على افضل نتائج كما في أحد تعريفات الإدارة الناجحة، ومحاولة إحداث أقسام لإجراء استطلاعات حول توجه الرأي العام المغيّب تماماً في الصحافة السورية،وميوله تجاه قضية من القضايا،مما يساهم في تنوير الصحفي السوري حول المواضيع التي تهم القارئ.

وهذا التطوير يجب أن يشمل إعادة النظر في التشابه الموجود بين الصحف السورية الثلاث، بحيث تخصص إحدى هذه الصحف وتطوّر باتجاه أن تصبح صحافة شعبية، تقدم وجهة النظر الشعبية فيما يجري من أحداث على غرار مجلة «روز اليوسف « المصرية، التي تختلف اختلافاً جذرياً عن صحيفة مثل «الأهرام « على الرغم من أن المطبوعتين مملوكتين للدولة. وعلى غرار صحيفة « الصن « البريطانية التي توزع أربعة ملايين ونصف المليون نسخة، في حين أن جريدة « التايمز « توزع 400 ألف نسخة رغم أن مالك الصحيفتين هو شخص واحد. ومن أهم مميزات هذه الصحافة الشعبية أنها تقف أمام الصحافة صاحبة النفوذ،وتتمتع بحرية في الانتقاد اكثر مما تتمتع به الصحف الرسمية، وتستخدم لغة اقرب للناس من لغة الصحافة الرسمية بمعنى أن القارئ يتمتع بها وهو يقرأها فأسلوبها جزء من طبيعة الموضوع.

إن وجود صحيفة واحدة بين الصحف السورية تتخذ أسلوب الصحافة الشعبية سيخفف كثيراً من الضغوط والاحتقانات حين يجد المواطن صحيفة تتبنى موقفه وتدافع عنه وتنقل رأيه للدولة في أية قضية من القضايا، ويحد أيضا من انتشار بكتريات الفساد في المجتمع السوري، ويساهم في إصلاح الخلل، ودفع مسيرة التطوير والتحديث ومساعدتها للوصول إلى غاياتها.

لا تاريخ بدون جغرافيا ملائمة

لا أريد أن أعيد حديثاً قديماً عن أهمية الإعلام، خصوصا في ظل هذا التطور المرعب الذي يعيشه، ولكني سأكتفي بالمقارنة بين الدور الذي لعبته محطة تلفزيونية مثل قناة «الجزيرة «في تحويل دولة صغيرة مثل قطر إلى لاعب على المستوى الإقليمي يحسب حسابه، وبين دور الإعلام السوري الذي لم يستطع أن يرقى إلى مستوى الأداء السياسي لسورية، وأصبح بدلا من أن يساهم في نقله وتسويقه عائقا أمامه، ومثل هذا الإعلام قادر أن يحول أية قضية رابحة حين يتبناها إلى خاسرة. وإذا كنت قد قدمت فيما سبق مقترحات حول إعادة صياغة علاقة الصحافة السورية بقارئها، ومن ثم علاقتها بالسلطة، وعلاقتها بالمهنة نفسها، فمن غير المعقول أن أتجاهل دور التقنيات الحديثة (من تكنولوجيا المعلومات إلى الاتصالات إلى الطباعة) في تطوير الصحافة السورية، التي لا يزال محرروها يستخدمون الأوراق والأقلام في إنشاء مقالاتهم وتحرير أخبارهم، في حين أن جريدة مثل « الأهرام «المصرية ألغت في صالة الديسك المركزي استخدام القلم،وأخضعت محرريها لدورات على أجهزة الكومبيوتر، وجريدة مثل « ذي ديترويت فري برس «ألغت قسم التنضيد في الجريدة، وكل صحفي من صحفييها يستخدم جهاز كومبيوتر ويمكنه الاطلاع على كل ما يدور في الجريدة ويكتبه زملاؤه.

وفي مجال الاتصالات لا يستطيع أي صحافي من صحافيي لصحافة السورية الاتصال بأية محافظة من المحافظات السورية لمتابعة خبر أو موضوع إلا بعد الحصول على إذن مسبق من المدير العام للصحيفة، ناهيك عن سرية الانترنيت حيث يمنع عن أي صحفي الاستفادة من إمكانيات الانترنيت

في الصحف السورية لأسباب يوحى بأنها أمنية في حين تسمح الجمعية المعلوماتية لأي صحفي بالاشتراك بخدمة الانترنيت وبدون أي قيود؟! (ومن اجل إضفاء بعض الطرافة على حديثنا الجاف سأذكر هنا حادثة واقعية جرت أحداثها في جريدة «تشرين «السورية في نهاية العام الماضي، إذ قام مديرها العام بفصل الخطوط الهاتفية للجريدة، ولم يعد بالإمكان الاتصال بأي رقم هاتفي داخل دمشق إلا عبر مقسم الجريدة، وحين سألته عن الأمر أجاب بأن كثيرا من المواطنين اشتكوا من هواتف إزعاج صادرة عن الجريدة التي ظهرت أرقام هواتفها على أجهزة كاشف الرقم في بيوتهم، وساعتها قلت للمدير العام كيف يمكن أن تصدر جريدة بدون اتصالات؟! وتراجع المدير العام عن قراره بعد يومين من تنفيذه فعلياً).

أما في مجال الطباعة فالأمر يصل إلى حدود الخطر الحقيقي، فمجلة مثل «تشرين الأسبوعي« السورية تنجز اكثر من 85 بالمائة من طباعة عددها قبل أسبوع من صدوره، بينما تترك عدة صفحات إخبارية تغلقها قبل أربعة أيام من صدور العدد، مما يجعل موادها متأخرة دائماً عن الأحداث المحلية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والسبب في ذلك عدم وجود آلات الطباعة التي تستطيع تلبية حاجة الصحافة إلى متابعة الأحداث الراهنة والمتسارعة.

أمام مثل هذا الوضع التقني لا يمكن أن نصنع تاريخاً بدون الجغرافيا الملائمة، فعلى الرغم من أننا في العام 2001 إلا أن كل أساليب التعامل (من الخبر إلى الحدث إلى الاتصال إلى مصادر الأخبار إلى الأجهزة الطباعية) تنتمي إلى عصر مضى في ظل ثورة إعلامية عالمية حققت في العشر سنوات الماضية اكثر مما حققته في القرن الماضي كله.

اتحاد الصحافيين والدور الفاعل

ركن اتحاد الصحافيين في سورية إلى مجموعة إنجازات قدمها عبر تاريخه، وتعد على أصابع اليد الواحدة (الحصول على تعويض طبيعة عمل للصحافيين لا يتجاوز في احسن أحواله الأربعمائة ليرة سورية —تأمين خط هاتفي لكل عضو — تأمين خصم خمسين بالمائة على بطاقات شركة الطيران السورية — قانون تقاعد الصحفيين — تقديم قروض متواضعة بفوائد للصحفيين) ونسي مهامه الأساسية كمسؤوليته في الرقابة على الحالة المهنية للصحافة السورية، لا بل انه لم يعترض على مخالفة قوانينه بتعيين رؤساء تحرير ليسوا أعضاء فيه، ولم يفكر بالمساهمة في تطوير الأداء المهني للصحفيين السوريين من خلال تنظيم دورات واستقدام الخبراء الإعلاميين، وتنظيم اللقاءات بين الصحافيين لمناقشة شؤون مهنتهم، وإرسال الوفود إلى الصحف العربية والعالمية للاطلاع على احدث ما توصلت إليه الصحافة العالمية،والتدخل لحل مشكلات جدية تعترض الصحفيين السوريين كالإجراءات العقابية التي تتخذ بحق الصحفيين في الصحف السورية مثل المنع من الكتابة والنفي إلى شعبة الأرشيف، ولأسباب لا تعود في العادة إلى تقصير مهني بل دائما إلى مزاج شخصي (فهل يعقل مثلاً أن ينفى المدير الأسبق لهيئة الإذاعة والتلفزيون في سورية ولاتحاد الإذاعات العربية الأستاذ فؤاد بلاط إلى شعبة الأرشيف في جريدة الثورة لستة اشهر لخلاف غير شخصي بينه وبين وزير الإعلام السابق الدكتور محمد سلمان، ومن ثم يعاد إليه الاعتبار بعد خروج الدكتور سلمان من الوزارة ليصبح حالياً معاوناً لوزير الإعلام السوري لشؤون المؤسسات الصحفية دون أن يتدخل اتحاد الصحفيين أو يبدي أي اعتراض). وحين وجهت هذا السؤال للدكتور صابر فلحوط

نقيب الصحفيين في ندوة أقيمت بدمشق قبل عدة أسابيع، اعتبر أن تدخل الاتحاد في هذه المسألة هو تدخل في شؤون المؤسسات الصحفية الداخلية، ولعل أهم الأسباب التي تجعل من اتحاد الصحفيين نقابة غير فعالة في مسألة أزمات الصحفيين مع إدارات مؤسساتهم الصحفية، هو وجود المدرين العامين للصحف في عضوية المكتب التنفيذي للاتحاد أي في أعلى سلطة فيه، بمعنى أن أي صحفي يريد تقديم شكوى عما يجري معه في صحيفته ومع مديره العام للاتحاد، فإن من سيناقش الشكوى هو هذا المدير نفسه، وربما نحن البلد الوحيد في العالم الذي ينتخب فيه الصحفيون قيادة نقابتهم من رؤسائهم في العمل (!!).

لقد نسي اتحاد الصحفيين أن أي تطوير تفكر به الصحافة السورية يجب أن يرافقه تفعيل لدور اتحاد الصحفيين في حماية أعضائه والمساهمة في تطوير أدائهم المهني بدلاً من بقائه مؤسسة روتينية مهمتها الأولى والأخيرة منح الأوراق الخاصة بالخصم على خطوط الطيران السورية، وبعض الأوراق الأخرى التي لا تدخل من قريب أو بعيد في صميم المهنة وهي مهمة مكتب من مكاتبه لا مهمة الاتحاد كله.

وبعد...

في المؤتمر الأخير لاتحاد الصحفيين السوريين الذي عقد قبل سنوات في دمشق وقف الأستاذ فؤاد بلاط ليقول لوزير الأعلام حينها الدكتور محمد سلمان، لابد لي أن أشكرك على أمرين الأول هو إنجازك المهم في جعل الصحافة السورية تُقرأ والإذاعة السورية تُسمع والتلفزيون السوري يُشاهد، والثاني هو نجاحك في لي الذراع الجماعية للصحفيين السوريين، فأجابه الدكتور سلمان بأنه فهم الأمر الأول بحسن نية، ووجد في الثاني سوء

نية، لكن الأستاذ بلاط تابع قائلا:بل الحقيقة أن النية السيئة موجودة في الأمرين معا يا سيادة الوزير (!!). ولا يخرج عن هذا الإطار ما كتبه الدكتور تركي صقر مدير عام جريدة « البعث « السورية في افتتاحيته بتاريخ 19/ 2/ 2001 حول واقع الإعلام السوري، وفيه اعتراف لا يقبل الجدل بقصور الأداء الإعلامي والصحافي. وإذا كان هذا ما يقوله اثنان من مسؤولي الإعلام عن واقع الإعلام السوري فما الذي نقوله نحن؟

لكننا لن نعدم من يقرأ كل ما ذكرته على أنه نوع من نشر الغسيل الوسخ أمام الناس كما يحلو للبعض – من الذين لا يريدون الحديث عن أي تقصير – وصف كل ما ينشر عن مواطن الخلل، وإني أستميحهم العذر باستبدال مصطلح نشر الغسيل بآخر هو غسل الغسيل على حد تعبير الصحفي السوري إبراهيم ياخور. وتلح علي وأنا انهي مقالي حادثة قرأتها في مذكرات الشاعر السوفيتي يفتوشنكو، حين جاء بعض أعضاء قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي إلى لينين ليشكون له الشاعر ماياكوفسكي، وحديثه الدائم عن سلبيات وأخطاء تحدث في الدولة الوليدة، مما سيفيد أعداء الثورة من الإمبرياليين، فما كان من لينين إلا أن سأل هؤلاء الرفاق الغيورين على مصلحة الحزب لا على مصالحهم الخاصة: أليست هذه الأخطاء موجودة؟ فأجابوا بنعم، وتابع لينين: أعتقد أن أعداء الثورة من الإمبرياليين سيستفيدون أكثر فيما لو بقيت هذه الأخطاء وتم السكوت عنها!!

مراجع:

1. الصحف السورية (تشرين – الثورة – البعث).
2. مجلة (تشرين الأسبوعي).

3. تقارير التوزيع في مؤسسة توزيع المطبوعات السورية.
4. متابعات وزيارات شخصية لجريدة الأهرام المصرية.
5. جريدة الحياة اللندنية.
6. مجلة أكتوبر المصرية.
7. مشروع قانون الصحافة العربية الموحد.
8. حوار شخصي مع عادل حمودة.
9. كواليس صناعة الخبر في الصحافة الأمريكية.
10. الجورنالجي.

جريدة العرب اليوم الأردنية، 16 – 17/ 5/ 2001

كيف يواجه الاعلام السوري الأزمات:
صورة فوتوغرافية لسقوط صدّام واحتلال العراق!!

بينما كانت شعوب الأرض كلها تشاهد في التاسع من نيسان 2003 على شاشات التلفزيونات العالمية والمحلية تفاصيل اسقاط تمثال الرئيس العراقي السابق صدام حسين في ساحة الفردوس ببغداد كنهاية اعلامية خطط لها الغزاة الأمريكيون لاعلان نهاية نظام البعث في العراق واستيلائهم على بغداد، هناك شعبان في العالم لم يتمكنا من متابعة لحظات سقوط التمثال، الأول هو الشعب العراقي الذي لم تعد لديه قنوات تلفزيونية، لأنه حتى لو لم يدمّر الغزاة الأمريكان كل محطات البث التلفزيوني العراقية، فإن إعلامه لم يكن ليسمح له بمشاهدة إعلان تلفزيوني عن طناجر التيفال كونها لاتلصق وهو مايعتبر مناهضة للنظام الباقي المستمر إلى أبد الآبدين، فكيف بمشاهدة تمثال للرئيس يسقط، والشعب الثاني هو السوري الذي فضل تلفزيونه الرسمي بقنواته الثلاث بث برامج وثائقية عن الآثار والحيتان وعوالم البحار بدلا عن نقل وقائع مايجري في الدولة الشقيقة والمجاورة في أحلك لحظات تاريخها الحديث.

ربما من حسن حظ السوريين أن الكثيرين منهم يملكون أجهزة استقبال للقنوات الفضائية، وإلا لكانوا حتى يوم نشر هذا المقال سيتساءلون ماإذا كانت بغداد قد احتلت فعلا، لأن إعلامهم المرئي والمسموع والمقروء – بعد أن تجاوز صدمة سقوط بغداد بتجاهلها – لايزال يتحدث بالتورية، فحينا ينشر أخبارا عن المقاومة العراقية، وحينا حول المظاهرات العراقية

المنددة بالغزاة الأمريكان، وأشياء أخرى تعتمد على الانشاء البلاغي المداور والمراوغ، بدلا من نقل الحدث حتى لو بحيادية، مما يضع هذا الاعلام اليوم وجها لوجه وبشكل صارخ أمام أزمته التي لايمكن المرور عليها في موضوع خطير كاحتلال العراق، فإذا كان هذا الاعلام في أزمات كثيرة مرّ بها في الماضي استطاع أن يجد لنفسه مبررات مقنعة بالنسبة له (مع أني لاأظن أنه حتى أؤلئك الذين يفبكرون تلك المبررات مقتنعين بها)، وتحتمل الأخذ والرد بالنسبة للآخرين لاخفاء خبر أو لتناوله من زاوية أخرى للالتفاف عليه، فإنه أخفق وبشكل جلي غير قابل لأي تبرير أو نقاش، حين لم يستطع أن يواجه لحظة احتلال العراق، ولذلك فضل أسلوب التجاهل وكأنه لم يحدث، ولولا وجود القنوات الفضائية العربية والعالمية في نقل حي ومباشر من بغداد، كنت لن أستغرب أن يصر هذا الاعلام –حتى الآن– على عدم سقوط النظام العراقي واحتلال بغداد بحسب تجاربنا السابقة معه، ولكن مع وجود الصورة تم الاكتفاء بفعل التجاهل لما حدث، وبشكل صدم متابعه المضطر للاعتماد عليه كمصدر للأخبار، خاصة وأن تلك الحالة التي تشبه أكثر ماتشبه السكته القلبية، تبعت بثا مباشرا طويلا ومكثفا وغير محايد حول الحرب على العراق واستضافة محللين ومعلقين سياسيين دانوا العدوان الأمريكي والبريطاني على العراق (ويجب التنويه هنا إلى أن الاعلام السوري مرئيا ومقروءا رغم حماسه المعلن لم يعتمد على تغطية اخبارية خاصة به من خلال مراسلين في بغداد بل اعتمد على أخبار الوكالات الأخرى وصور المحطات الفضائية العربية التي تنقل مباشرة من بغداد). ولم يقتصر ذلك الموت الفجائي الذي أصاب الاعلام السوري على التلفزيون فقط، بل تعداه إلى الصحافة

المقروءة، فحين اتخذت الصحف العربية مواقف متباينة لوصف حدث سقوط بغداد في مانشيتات عريضة لأعدادها الصادرة صبيحة اليوم التالي للسقوط (الخميس 10 نيسان)، كمانشيت صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية (..وسقط نظام صدام)، أو مانشيت جريدة (المستقبل) اللبنانية (نكسة التاسع من نيسان)، أو توصيف جريدة (الكفاح العربي) اللبنانية لما حدث بأنه النكبة الثانية، وغيرها وغيرها من الصحف التي أشارت إلى الذهول الذي أحدثه سقوط بغداد، لكنه ورغم تباين المواقف اتفقت جميع الصحف على أمر واحد هو نشر صورة أو صور كبيرة لسقوط تمثال الرئيس العراقي صدام حسين في ساحة الفردوس في بغداد، وسط تلك العناوين المتفاوته بين الصحف العربية التي تراوحت بين حالات الذهول والصدمة والحزن أو الشماته بسقوط النظام العراقي جاء مانشيت صحيفة (تشرين) الرسمية السورية (وسط غموض الموقف وتسارع الأحداث: مظاهر النهب والسلب والفوضى تعم بغداد والبصرة) ليعبر عن حالة الارتباك الكبيرة وحالة غموض الموقف المتعمد التي يعيشها الاعلام السوري، ناهيك عن عدم نشر الصحيفة الرسمية لأي صورة من الصور المتنوعة للحظة سقوط تمثال صدام حسين، أو أي ذكر لما حدث في ساحة الفردوس ببغداد في 9 نيسان 2003، وهو الأمر الذي غاب نهائيا عن الاعلام السوري في الأيام التالية، حيث استمر التلفزيون السوري في بث الأفلام الوثائقية العلمية والسياحية الأثرية، وأصبح البرنامج السياسي يمر على الخبر العراقي مرور الكرام، وكأنه خبر قادم من دول شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية، ويتم تناوله من خلال تغليب المهم على الأهم، بالتركيز مثلا على وجود جيوب مقاومة في بغداد مع اغفال احتلالها، وارتبك الخطاب بين استمرار

الحديث السابق تحت عنوان العدوان الأمريكي على العراق، والبحث عن مخرج في عبارة «الحرب الأمريكية على العراق «، وهذا ماانسحب على خطاب الصحافة السورية المقروءة، التي كانت أكثر ماتشبه حالة مريض بالسرطان قال له الطبيب أن الطب عجز ولم يعد له أمل بالشفاء، وعليه أن ينتظر رحمة الله.

لا أظن على الاطلاق أن الاعلام السوري أراد من خلال هذه الطريقة المرتبكة في تغطية الحدث أن يعتمد أسلوب (ان اللبيب من الاشارة يفهم) وأنه يعتمد على ذكاء متلقيه على طريقة (لاتحرجونا سقطت بغداد وافهموها بقى فنحن لانريد أن نقولها صراحة)، ولا أعتقد أن هذا الاعلام كان مقتنعا مثلا بأن العراق سينتصر على القوات الأمريكية والبريطانية وإن كان يأمل مثلنا جميعا أن تطول مدة المقاومة العراقية ويتأجل سقوط بغداد، وأستبعد أن يكون هناك نهاية ثالثة لهذه الحرب كان يفكر بها هذا الاعلام غير أن ينتصر العراق وهذا مستبعد إن لم يكن مستحيلا، أو أن تنتصر القوات الغازية، فلماذا حدثت هذه المفاجأة إذا؟ هل هي الصدمة نفسها وحالة الذهول التي سيطرت على المواطن العربي لسقوط بغداد؟ وهل يحق لوسائل اعلام رسمية أن تأخذ اجازة لمدة يومين كاملين يختفي فيها مسؤولوها عن مواقع عملهم حتى تفكر في كيفية مواجهة الصدمة؟ أم هو الخوف من الغطرسة الأمريكية بعد انتصارها في العراق من أن تمتد لدول لم تقف في صف حربها العدوانية؟ وألا يوجد مهنيين في هذا الاعلام يمكنهم البحث عن طريقة أكثر لباقة من عرض أفلام الآثار والحيتان لتجنب تلك الغطرسة كعرض أفلام وثائقية ودون تعليق عن صور الضحايا المدنيين في العراق – على سبيل المثال – فيتم اصطياد

عصفورين بحجر واحد من خلالها، أولهما أنه لا أحد يمكن أن يحاسب على اعلان الحزن على ضحايا مدنيين، وثانيهما اشاعة نوع من أجواء الحداد على ماحدث، هذا إذا كان الاعلام السوري مصرا على تجاهله لحدث الاحتلال، وسقوط النظام العراقي عبر المظاهر غير العادية التي جرت في شوارع المدن العراقية من محاولة تحطيم كل مايمت لرموز النظام العراقي وآثاره والتي طغت حتى على واقعة الاحتلال نفسها؟

مثل هذه الأسئلة قد تهم متابعا مهتما بالشأن الاعلامي أكثر مما تهم المتلقي العادي للاعلام السوري، ليس لأن الأخير أقل اهتماما أو وعيا أو مستوى لما يتابعه، ولا لأن ذلك شأن اختصاصي أو مهني، بل لأن مشاهد وقارئ الاعلام السوري قد اعتاد عليه وأدرك عبر تجربة عدم ثقة طويلة معه (تدل عليها أرقام التوزيع المتواضعة للصحف السورية والأعداد الهائلة لأطباق الاستقبال الفضائي المنتشرة على أسطح الأبنية في سورية) أنه يتأخر في تقديم الخبر أو الحدث حتى المحلي، لأنه يقوم بتبييت الاستخارة قبل نشر أو اذاعة كل خبر لتقرير نشره أو منع النشر حسب تعبير أحد الظرفاء، أو بالتعبير الحرفي لأحد المسؤولين التنفيذيين لهذا الاعلام (.. وان تأخر اعلامنا في تقديم المعلومة السريعة فيشفع له أنه لايقبل أن يقدمها إلا بعد التحقق الأكيد من صحتها) (مفيد خنسة /ملحق الثورة الثقافي / 11 شباط 2001). ولهذا فمن الطبيعي أن يحدث ماحدث، وربما يكون من المستغرب لو تم التعامل إعلاميا مع واقع جديد كاحتلال بغداد بغير هذه الطريقة الصامته المتجاهلة المرتبكة!!

قد يجد المتابع الخارجي أن أسهل الطرق لشرح مثل هذا الاخفاق الاعلامي الكبير يعود إلى كون هذا الاعلام رسميا ينفذ ولايجتهد، ويطيع

دون أن يناقش، لكن باعتقادي أن مثل هذا التبرير المريح لأصحابه لايحيط بكامل أبعاد الآلية التي تحكم عمل الاعلام السوري، فالاعلام المصري رسمي أيضا لكنه لايصاب بعوارض السكتات القلبية التي تربك شقيقه السوري عند كل طارئ، لأن المصري يتمتع بنوع من الاستقلالية الصحفية الداخلية ويعتمد على مهنيين في ادارته وأخذ قراراته، بينما السوري يفضل في اختيار كوادره ومسؤوليه التنفيذيين الولاء على الكفاءة، والعقائدي على التكنوقراط، الذين يورطون وهم يظنون أنهم يخدمون، معتمدين على قاعدتين ذهبيتين تحكمان آلية تفكير هذا الاعلام، تعتمدان على خطتي الدفاع والهجوم معا: الأولى الدفاعية وهي مستمدة من عالم الطيور وخاصة فصيلة النعام منه وتعتمد على اخفاء الرأس والتجاهل عند كل حدث طارئ حتى تنجلي الأمور، وبذلك تستطيع أن تحافظ على رأسك وكرسيك وميزاتك المختلفة، والثانية الهجومية وهي تعود إلى عالم (الكراسين) ومفادها أنك يجب أن تكون ملكيا أكثر من الملك وتقرأ التوجيه بأكثر مما يحتمل، وتبالغ فيه وبذلك تؤكد ولاءك باستمرار وتحصل على البقشيش المناسب، وهذا مايفسر تزامن المقالات التي تتحول إلى حملات وتقول نفس الفكرة مع بعض المزايدة هنا وهناك، بأسماء مختلفة لو أغفلتها لظننت أن كاتبها واحد لتشابه الأسلوب والطريقة التي يتم بها تناول الموضوع وتماثل الألفاظ وتطابق اللحن والنغمة، وغياب أي رأي مخالف أو مختلف ولا أقول معارض. وإذا كانت القاعدة الأولى قد ظهرت بهذا الشكل الذي سبق توصيفه في حالة احتلال بغداد وسقوط النظام العراقي، فإن القاعدة الثانية طبقت باستمرار وعبر زمن طويل، لكني هنا أورد حادثتين حصلتا مؤخرا، أولهما حدثت خلال الغزو الأمريكي للعراق

حين أفردت صحيفة (تشرين) السورية وعلى مدار يومين متتاليين (31 آذار و1 نيسان 2003) صفحتين كاملتين للهجوم على فنان الكاريكتير المعروف على فرزات، متهمة اياه ببيع دم ودموع أطفال العراق بالدولار والدينار، مع صور من كاريكاتيراته التي تعرّض بالنظام العراقي وبرئيسه صدام حسين، زاعمة أنها تلقت رسائل استنكار لها من القراء، مع أن هذا القارئ غير موجود في أذهان مسؤولي الاعلام السوري إلا بما يخدم قاعدتيهما الذهبيتين الآنفتي الذكر، ورغم أن الفنان فرزات وضّح بأن رسومه قديمة تعود إلى ماقبل الحرب وتم اعادة نشرها في الصحف الخليجية دون أن يكون بامكانه التدخل لايقاف نشرها، وبأنه ضد النظام العراقي وليس الشعب، إلا أن توضيحه رُفض نشره في الصحيفة نفسها بمخالفة صريحة لقانون المطبوعات السوري، بل وقامت الرقابة بحذف فقرات منه ترك مكانها مساحة بيضاء حين نشره في جريدة (الدومري) الخاصة التي يملكها، ثم حتى لو سلمنا جدلا بأن علي فرزات كان له رأي خاص يصل لحدود التعاطف مع الأمريكان ضد النظام العراقي، ألا يحق له أن يكون صاحب رأي مختلف ودون أن يتحمل أية تبعات على هذا الرأي؟ أم يجب أن ننصب له المشانق ونحكم عيه بالاعدام كما فعلت جريدة تشرين؟ وأنا أتساءل الآن عن موقف الاعلام الآن من هذه الحملة التي طالت علي فرزات بعد ماقرأناه وسمعناه وشاهدناه عن تنفس الشعب العراقي الصعداء بعد سقوط النظام العراقي بطرق تدعو للدهشة حقا، وبعد اعلان موقف سورية الرسمي بأنها كانت مع الشعب العراقي لامع النظام، وتذكير الناطقة باسم الخارجية السورية د. بثينة شعبان أن قادة النظام كانوا يرسلون المتفجرات لسورية ويقتلون المدنيين الأبرياء، وماهو رد فعل هذه

الصحيفة لو أتاها التوجيه بنشر كاريكاتيرات علي فرزات التي تسخر من النظام العراقي ورأسه الآن؟ أما الحادثة التانية التي جرت مع اشتداد الحملة الأمريكية على سورية وحزب البعث بعد احتلال بغداد فتكاد تقترب من حدود الفضيحة بمغالطتها لحقائق التاريخ، حيث اعتبر السيد مهدي دخل الله رئيس تحرير جريدة البعث السورية في معرض تفريقه بين البعثين العراقي والسوري أن (الاسم ذاته لايعني التماثل أو التشابه، هناك أحزاب كثيرة في العالم تحمل الاسم نفسه على الرغم من استقلالية كل منها عقيدة وتنظيما، في روسيا اليوم حزب باسم حزب البعث الروسي القومي) وقوله (فمنذ عام 1966 لم يقم أي اتصال أو علاقة أو حتى اعتراف متبادل بين البعث والتنظيم الآخر الذي تدثر باسمه، بل ان البعثيين هناك اضطهدوا، فمنهم من أعدم أو ألقي في غياهب السجون) (جريدة البعث السورية 16 نيسان 2003) وهذا ماكرره السيد فايز الصائغ المدير العام السابق لهيئة الاذاعة والتلفزيون السورية في جريدة الثورة السورية في اليوم نفسه 16 نيسان (ليس أوان فتح الدفاتر الآن، أو استعراض الشروخ المزمنة بين رؤية حزبنا القومية وروحه النضالية ورسالته الانسانية وبين مجموعاتهم التي أرادت التلطي خلف البعث وشعاراته لكسب الجمهور وترسيخ النظام، وما إن تمكنت انقضت على كل ماهو بعثي وقومي وحر ومؤمن بالوحدة) وقوله في مكان آخر من المقال ذاته (أردنا الاشارة فقط والتذكير بحقيقة يعرفها القاصي والداني، فبعثنا غير حزبهم). والسؤال البدهي الذي يخطر على بال أي قارئ لمثل هذه المقالات هو: ألم يمكن للسيدين دخل الله والصائغ الاتيان بوقائع معروفة للقاصي والداني عن الخلافات الكبيرة والمزمنة بين جناحي البعث السوري والعراقي، بدلا من اعتبار الجناح العراقي بأنه

ليس بعثيا، بالضبط كما كان ينعت الجناح العراقي شقه السوري سابقا في تبادل للاتهامات ينعت فيها كل طرف الآخر بأنه المنحرف، ألم يخطر في بالهما أن يأتي من يتحدث عن جذور الحزب الواحدة في كلا البلدين، وشعاراتهما ومنطلقاتهما النظرية الواحدة؟ ألم يفكرا بظهور من سيذكرهما بشهر العسل بين شقي الحزب في سورية والعراق عام 1979؟ ألم يخشيا من يمكن أن يفاجئهما بالقول أن ثلاثة من مؤسسي البعث ــ وهم سوريو الجنسية ــ توفوا وهم على وفاق مع الجناح العراقي للبعث وفي خصومة مع الجناح السوري؟ وأن أحدهم السيد ميشيل عفلق توفي في بغداد وله تمثال في أحد ساحاتها، بينما توفي السيدان صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني خارج الأراضي العربية، ودفن الحوراني في الأردن. هل من المعقول أن مثل هذه الأسئلة وغيرها لم تخطر ببالهما أم أنهم كانوا متيقنين أن كلامهم خطاب هدفه ليس القارئ، بل المزيد من الولاء حتى لو اقتضى الأمر لي حقائق التاريخ. ربما تكون مثل هذه النماذج من هتافي المسيرات موجودة في أي اعلام آخر، لكنها بالتأكيد ليست الصوت الوحيد والمسيطر، فوجود مهنيين وأصوات مختلفة النبرة والخطاب والرأي يجعلهم غير منفرين إعلاميا إلى الدرجة التي تظهر بفجاجة في الاعلام السوري، الذي تم تفريغه من الحرفيين باقصائهم وتهميشهم وابعادهم، ناهيك عن أصحاب الرأي الآخر الذين تم إلغاؤهم نهائيا.

وإذا كان هذا ما يحدث في قضية كبرى ومصيرية، فلا أتوقع أن يتساءل أحد عن تعامل الاعلام السوري مع القضايا المحلية، التي لايحمل تناولها بأي شكل يريده هذا الاعلام أي مسؤولية أو يترتب عليه أي حرج. أما الآن وقد انتهت الحرب وسقطت بغداد في أيدي الغزاة وهزم النظام العراقي

عاد الاعلام السوري إلى سابق عهده دون أن يكلف نفسه عناء عرض ماجرى في ساحة الفردوس في بغداد يوم التاسع من نيسان 2003، لكني أتوقع أن ألتقي مواطنا سوريا لم يسعفه دخله المادي لتركيب طبق مستقبل للمحطات التلفزيونية الفضائية، أو شراء جريدة غير محلية ليسألني محاولا ردم المساحة الفارغة من متابعته للحرب: هل حقا سقطت بغداد كما سمعت وما الذي حدث حين دخلها الأمريكيون؟ وعندها سأجيبه آسفا مؤكدا سقوط بغداد، ومؤكدا أيضا ولكن بغير أسف أنني شاهدت بأم عيني كيف سقطت تماثيل الرئيس العراقي صدام حسين، وكيف انتزعت صوره، وكيف قام العراقيون مدفوعين بقهر عقود من الاستعباد بضربها بأحذيتهم أمام الكاميرات!

جريدة النهار اللبنانية، 9/ 5/ 2003

جرائد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سورية:
صحـافة «كـول واشـكور»!!

بحثت طويلاً عما أشبّه به المنشورات التي تصدرها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سورية تحت مسميات صحف ناطقة باسمها، فلم أجد تعبيرا أو كلمة أكثر مناسبة ودلالة لهذا النوع البائس من الصحافة الحزبية، من اسم نوع من الحلويات الدمشقية هو (كول واشكور) لأن تلك الصحافة تشبه في قيمتها وتواضعها هذا النوع من الحلويات الذي لايعتبر من الأصناف الأولى، بل وربما يعد من الأصناف الدنيا، ولهذا السبب أوجد له الحس الشعبي الدمشقي هذا الاسم اللطيف وغير المحرج للذين ليست لديهم القدرة المادية على شراء غيره. وعلى هذا الأساس أجد أن صحافة أحزاب الجبهة التقدمية في سورية تشبه هذا النوع المتواضع من الحلويات، بالمقارنة مع صحف الدولة وحزبها الحاكم التي تستحق أن توصف بالنخب الأول، لامن حيث قيمتها الصحفية، بل من حيث امكانياتها المادية ومطابعها وحجم كادرها الاداري والتحريري وأجورها وعدد صفحاتها ومواعيد صدورها اليومية، على عكس صحف أحزاب الجبهة التي تصدر نصف شهرية أو أسبوعية في أحسن الأحوال وتتميز بالتقشف في الصفحات والكادر والامكانيات، إلى جانب التقشف في مهنيتها وفي هامش حرية تعبيرها، وهذا الأمر الأخير يسم الإعلام السوري عامّه وخاصّه.

مشكلة عنوانها: أحزاب بلا جماهير ولا رؤى!

... من الضروري قبل الدخول في مناقشة المنشورات التي تصدرها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا تحت مسمى صحافة الأحزاب، شرح البيئة المنتجة لهذا النوع من الاعلام المتخلف، وهو في رأيي دخول إلى جوهر المشكلة وحقيقتها، فهذه الأحزاب المتعددة التي تضمها الجبهة ـ والتي يستعصي عليّ فعلا حفظ أسمائها ـ تندرج أيديولوجياتها تحت ثلاثة خطوط عريضة هي الشيوعية والناصرية والاشتراكية الوحدوية، والخلافات بين أي حزبين منها ينتميان إلى نفس التيار من التيارات الثلاثة السالفة الذكر هو خلاف على الزعامة من أمانة عامة ومكتب سياسي، لا على الايديولوجيا أو التوجه، ولاعلى الاستراتيجيا أو التكتيك، لكن السمات التي توحد هذه الأحزاب عديدة فتلك الأحزاب صغيرة الحجم من حيث عدد منتسبيها، إلى الحد الذي جعل الشارع السوري يطلق عليها تندرا اسم أحزاب الميكروباص، وهذا الأمر يعود إلى ان هذه الأحزاب قليلة الفاعلية والتأثير في محيطها السوري بسبب من أن برامجها سكونية مطمئنة إلى المامها بالمبادئ والحق وامساكها بزمامهما، ومتخلفة عن حركة الحياة وحركة الفكر، كما أن منعها من العمل في أوساط الطلبة والجيش أفقدها التربة التي قد تتفاعل فيها وتنمو وتنتشر، وجعل الانتساب إليها محض مصادفة في بعض الأحيان، وقصديا في أغلب الأحيان ولغاية أخرى غير الايمان بمبادئها كالترشح على قوائمها لعضوية مجلس الشعب أولحقيبة وزارية أو لمقعد في قيادة احدى النقابات، أو الحصول على منحة دراسية كما كان الأمر بالنسبة للحزب الشيوعي السوري أيام كان الاتحاد السوفييتي السابق على قيد الحياة، ولذلك نجد أن قيادات هذه الأحزاب

من كبار السن ومن النوع الذي يسمى بالقيادة التاريخية لا لانجازاتها في فكر الحزب أو نضاله بل لاستمراره في الاحتفاظ بالقيادة إلى أن يأخذ الله أمانته، وأي تطوير قد تفكر به مجموعة ما داخل حزب من هذه الأحزاب لاتتم مناقشته داخل مؤتمر، أو يجد صدى له في تغيير في القيادة، بل يجد متنفسه في انشقاق ليظهر حزب جديد مايفرقه عن الآخر هو أسماء قياديه فقط، وهو مايفسر الصعوبة التي يجدها المواطن في حفظ أسماء أحزاب الجبهة التي تستخدم كلمتي الوحدة والاشتراكية ومشتقات هاتين الكلمتين وتقديم واحدة أو تأخير أخرى، لكن السبب الأخطر الذي يجمعها كونها صدى باهت للحزب القائد لها وللدولة والمجتمع، وكل سياساتها هي الموافقة على مايقره الحزب القائد من سياسات وتوجهات، وأي مساحة اعلامية لها في اعلام سورية الرسمي تحصل عليها من خلال ترؤس الحزب القائد لقياداتها في اجتماع أو حفل خطابي.

أمام هذه الحالة الخشبية المجففة الينابيع، والغياب الكامل لحس المبادرة، والقطيعة التامة مع منجزات الفكر وحركة الواقع والحياة، علينا أن نتساءل ماالذي تستطيع منحة اصدار صحافة لأحزاب الجبهة أن تقدمه للمواطن السوري وللاعلام السوري وللأحزاب نفسها التي تصدر هذه الصحف، في قراءة لما قدمته الصحف الخمس التي صدرت في العامين الماضيين وهي: (صوت الشعب) للحزب الشيوعي السوري – الجناح البكداشي، (النور) للحزب الشيوعي السوري – الجناح الفيصلي، (الوحدوي) لحزب الوحدويين الاشتراكيين، (آفاق) لحركة الاشتراكيين العرب، وأخيرا (الميثاق) لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

سمات مشتركة

كما لأحزاب الجبهة قواسم مشتركة فيما بينها من حيث الأداء والفاعلية والعدد، فلصحافة هذه الأحزاب مشتركات تتقاسمها، فهي أولا صحافة عديمة الخبرة، قليلة المهنية، حزبية جدا وتكاد تكون منشورا داخليا ـ مع بعض الشذوذ غير المطلق عن هذه القواعد لجريدة النور التي يصدرها الجناح الفيصلي للحزب الشيوعي السوري ـ خطابها آمر فوقي وكأن إدارتها تصدر منشورا حزبيا أو تعميما داخليا، وقارئها من وجهة نظر خطابها مسكين من عصر ماقبل الاعلام ينتظر تلك الجرائد ليفهم الخطأ من الصواب، ويتخذ موقفا من الأحداث حوله، خطاب أحزابها والبرامج السياسية لهذه الأحزاب غير مفهوم ومشوش في صحفه الخاصة به، أما لو كان في ذهن القائمين على هذه الصحف أن المطولات الشعاراتية التي ينشرونها هي خطاب أحزابهم فلا شك أنهم ضحايا مصيبة كبرى (!!!!).. لاهي صحافة خبر ولاصحافة رأي، انما تنوص بين الاثنتين، وليست على دراية بالفارق بين المطبوعة الاسبوعية والنصف شهرية، فموادها صالحة لكل زمان ومكان وعصر كما يفكر أولياء أمرها، ولاتعي الحدود بين النشرة الحزبية والصحيفة، ولعدم كفاءة القائمين عليها مهنيا تفضل خيار النشرة على خيار الصحيفة، ورؤساء تحرير هذه الصحف من كادر الحزب القيادي وليسوا اعلاميين، وذلك فضلا عن كونه مخالفة صريحة لقانون المطبوعات السوري يجعل تلك الصحف لسان حال أحزابها بدل أن تكون صحافتها، والفارق كبير بين الاثنين (!!)، والمحررين إما هواة من كوادر تلك الأحزاب أو أصدقائه، أو قراء يملؤون الصفحات بما يرسلونه عبر بريدهم بحثا عن فرصة نشر، في حين يغيب الصحفي وعمله

عن ذهن القائمين على تلك الصحف، كما يغيب رقم التوزيع وبالتالي يغيب الاعلان، ولذلك تبدو هذه الصحف فقيرة مهملة مركونة في زوايا المكتبات وأكشاك الصحف، لايسأل عنها إلا مهتم يستخدمها وسيلة ايضاح مثلي، أو مرسل بريد يريد مشاهدة اسمه في مطبوعة.

صوت الشعب... أي شعب؟!

تتوفر للحزب الشيوعي السوري في جناحه البكداشي (نسبة إلى خالد بكداش أمينه العام سابقا ولأرملته وصال فرحة بكداش أمينته العامة حاليا وربما لابنه عمار بكداش أمينه العام لاحقا) ميزات عديدة تمكنه من دخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية فهو أقدم الأحزاب السورية التي قبلت بالانضواء ضمن تحالف الجبهة الوطنية التقدمية، وهو أول حزب شيوعي بروليتاري يعتمد الماركسية اللينينية الستالينية في العالم يتم فيه توريث منصب الأمانة العامة لزوجة الأمين العام بعد وفاته (على الرغم من النكته الدارجة في الشارع السوري بأن توريث أمانة الحزب الشيوعي العامة من الزوج الراحل لزوجته يشكل خرقا شرعيا، فالزوجة نصيبها في الحزب هو الثمن كوننا نعيش في بلد يعتمد الشرع الاسلامي في قوانين المواريث)، وهو الحزب الوحيد في العالم الذي لم يستلم السلطة ورغم ذلك تماهى اسم الحزب مع اسم أمينه العام بحيث أنه غالبا مايطلق على منتسبيه اسم البكداشيين، وهو الحزب الشيوعي الوحيد في العالم الذي لايزال يأمل بعودة الاتحاد السوفييتي من جديد، وهو أكثر حزب سوري تعرض للانشقاق والانقسام والتفكك، وهو أكثر الأحزاب الشيوعية العالمية تشددا في التمسك بالأصول الماركسية دون النظر لما حدث ويحدث في

العالم، حتى ليمكننا اطلاق اسم الماركسية الوهابية على تفكيره ونهجه السياسي، ناهيك عن ميزات أخرى كثيرة، وعلى الرغم من أن هذا الحزب كان له حضور معقول في الشارع السوري في الخمسينات وحتى في أيام حظره، إلا أن هذا الحضور تضاءل بعد الاعتراف به رسميا ودخوله في تحالف الجبهة، ومع الزمن استطاعت بعثاته من الطلاب للدراسة في الاتحاد السوفييتي أن تمده سنويا بالكوادر التي يفقدها بعد خمس سنوات عند عودة هؤلاء الطلاب كخريجين من الجامعات السوفييتية وخارجين من صفوف الحزب في نفس الوقت، ولكن توالي ارسال البعثات حافظ الحزب على عدد أعضائه وإن كانت أسماءهم تتبدل باستمرار، إلى أن غابت الشمس عن الامبرطورية السوفييتية، وانحسرت عن الحزب فعاد إلى حجمه الطبيعي، ناهيك عن الانشقاقات التي بترت جلّ أعضائه.

لا يحتاج المتابع لفتح الفال أو ضرب المندل لفهم هذه الخطوط العريضة السابقة التي تختصر الحزب وسياساته وآليات عمله وعلاقة منتسبيه به، فجريدته الداخلية (نضال الشعب) التي تحولت إلى علنية دون أي تطوير أو تعديل لا في الشكل ولا في المضمون إلا من حيث تراجع النضال في عنوانها ليصبح صوتا للشعب، مع استمرار استخدام اللون الأحمر بكل معانيه التثويرية في ترويستها التي تتوسط شعار المطرقة والمنجل على اليمين وصورة الأمين العام السابق خالد بكداش على اليسار، وهي جريدة يظن من يشاهدها لأول مرة أنها تنتمي لعام 1919 في روسيا السوفييتية تحديدا، سواء من حيث الشكل الاخراجي الذي لايستفيد من تطور المهنة الصحفية في الخطوط والعناوين وأهمية المادة، فتفضل على سبيل المثال مقالا عن المقاومة في العراق منشورا عام 1948 للأمين العام السابق

للحزب موضوعا لصدر الصفحة الأولى في عدد 3/ 5/ 2003 على ما يحدث من أحداث عاصفة في العالم بحجة راهنية المقال وكأن التاريخ جامد أو يكرر نفسه أوكأننا أمام كلام أنبياء أو منجمين، أو المانشيتات الانشائية الشعاراتية مثل (مصالح الأغنياء مصالح خاصة.. مصلحة الشعب مصلحة عامة) أو (أمريكا معقل الارهاب) أو (واقع الدخل ومعيشة الشعب) التي تفتقر لأبسط قواعد كتابة العنوان الجذاب ولا أقول المثير لمتصفح الجريدة، أما بالنسبة للمواد المنشورة فيجد القارئ نفسه أمام مجموعة من الأطروحات فيما يشبه أو يسمى التعليق أو المقال السياسي الذي يعتمد على مساطر قديمة ومهترئة لقياس الحدث العربي والعالمي والمحلي،كليشاتها الجاهزة والمكررة في كل عدد تتمثل في العداء السافر للامبريالية والأمل بارادة الشعوب والدفاع عن لقمة الشعب، إضافة إلى برقيات التهاني بين الأحزاب الشيوعية وبياناتها ونشاطاتها البروتوكولية بما فيها مطالباتهم باطلاق سراح المناضلين الشيوعيين المعتقلين في السجون العربية والعالمية كما في مطالبتهم بالحرية للشيوعي التونسي همة الحمامي في عدد 16/ 2/ 2002 في حين أن رفيقهم السابق رياض الترك كان معتقلا حينها على بعد كليومترات قليلة من مقر جريدتهم ولم يتم ذكره بكلمة، ولاتنسى (صوت الشعب) المواد الاحتفالية بأعياد الميلاد ـ رغم أنها بدعة امبريالية كما أعتقد ـ للرفاق لينين وستالين وغيرهما من قادة البروليتاريا السوفييتية، حتى وصل بهم التقديس للسوفييت إلى حد كتابة مقال يودعون به محطة مير الفضائية الروسية في عدد 1/ 4/ 2001، ولهذا ذكرت فيما سبق أنك لتظن الجريدة تصدر في روسيا السوفييتية لولا بعض الشكاوى المحلية الخجولة التي لاترقى لأن تشكل حملة على الفساد المستشري في

سورية، وأنشطة حزبهم وشبيبته المسماة (شبيبة خالد بكداش!!!) من قبيل ذر الرماد في عيون من يتهمهم بأنهم صوت الشعب السوفييتي وليس السوري، لكن وللحق والتاريخ لابد من التنويه بالميزة الأولى والأساسية لـ (صوت الشعب) الغراء باعتبارها الصوت المعبر عن ديكتاتورية البروليتاريا وهي عداؤها السافر للديموقراطية التي تلاقي هجوما متواصلا باعتبارها بدعة امبريالية يجب النضال ضدها، ويندرج ضمن هذه الحملة المبدأية ضد الديمقراطية الهجوم على صيغة النظم الديمقراطية، كما في المقال الافتتاحي لعدد 18/ 2/ 2001 (الديمقراطية كما يراها الشيوعيون)، أو الانفتاح الاقتصادي بكل صوره كما في المقال الافتتاحي لعدد 15/ 4/ 2001 (النواب الشيوعيون يقولون لا للمصارف الخاصة)، أو الهجوم على المجتمع المدني في عدد 1/ 4/ 2001 وعدد 4/ 8/ 2001، ودعاته في سورية من أمثال الكاتبين ميشيل كيلو وعبد الرزاق عيد في عددي 1 - 8/ 2/ 2001، واعادة الاعتبار من وجهة نظرهم للطاغية الدموي ستالين في عدد 18/ 1/ 2001، وتمجيد مجرم الحرب ميلوسوفتش في عدد 2/ 3/ 2002، لكني ورغم هذه الملاحظات وغيرها التي أسجلها على (صوت الشعب) أعتبرها وبجدية جريدة أمينة لنفسها، مخلصة لأفكارها، وخطابها يتطابق تماما مع حزبها التي تنطق بلسان حاله ومسيرته ومستقبله الذي شاهدناه على الشاشات الامبريالية مع أفول العهد الشمولي السوفييتي وإلى الأبد في أواخر القرن الماضي، وإن كان لايزال لدي تساؤل يخص اسم الجريدة عن الشعب الذي يقبل بأن تكون هذه الجريدة صوته!؟

النور بضم النون لا بفتحها

رغم أن قيادات وكوادر جناح يوسف فيصل من الحزب الشيوعي السوري تربوا في مدرسة خالد بكداش، إلا أنهم في انشقاقهم عنه حالوا أن يكونوا أكثر انفتاحا، وأكثر مسايرة للتطور، وفهما بأن العالم تغيّر ويتغيّر في كل لحظة، وهذا الاختلاف بالاضافة إلى ضيق ذرعهم بالزعامة التاريخية ومدرسة عبادة الفرد، دون أن ننسى العامل الشخصي الذي ربما يعود إلى ادراكهم بأنهم سيبقون مجرد أفلاك صغيرة تدور في فلك خالد بكداش هو مادعى تلك المجموعة للقيام بحركة انشقاق أنجبت الجناح الفيصلي من الحزب الشيوعي السوري، دون أن يصل خلافهم واختلافهم عن الحزب الأم إلى مراجعة جوهرية للسياسات الخاطئة التي مارسوها على كل الأصعدة وعبر عقود طويلة، أو إلى اعادة النظر في الفكر الذي تبنوه بطريقة طلاب المدارس الذين يحفظون دروسهم « صماً « كما حدث مثلا في الانشقاق الذي قاده في السبعينيات الأستاذ رياض الترك، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نصف التغيير الذي حصل لجناح يوسف فيصل من الشيوعيين بأنه تحسين في الطلاء والمظهر الخارجي، مع المحافظة على الجوهر، لكن خطوتهم الانفتاحية تجعلهم هلاميين غير محددي الهوية، فهم لم يعودوا حزبا شموليا تماما، وإن كانوا يلتقون مع ذلك النوع من الأحزاب في كثير من القضايا كالدفاع عن مجرم الحرب ميلوسوفيتش بحجة العداء لأمريكا على سبيل المثال، ولم يصبحوا ديمقراطيين لأنه لاتزال لديهم قوائم سوداء تمنع التعامل مع هذا الكاتب أو ذاك بما في ذلك ذكر اسمه، وقوائم بيضاء تمنح أوسمة الشرف والتكريم والتبجيل لأرباع موهوبين لمجرد انتمائهم إلى الحزب. هذا التأرجح تعكسه أكثر ماتعكسه مطبوعتهم

الأسبوعية (النور) التي رغم كونها أكثر مطبوعات أحزاب الجبهة شبها بالصحيفة، إلا أنها غائبة الهوية لاندري ماهو سبب اصدارها؟ فإذا لم تكن مشروعا تجاريا كما هو واضح من خلوها من الاعلانات وتدني رقم توزيعها، ولم تكن مشروعا اعلاميا أو فكريا لانعدام الهوية الواضحة المعالم، فما هو سبب اصدارها؟ هل هي فسحة يتيحها الحزب لكوادره من المثقفين كي ينشروا صورهم ويتحول معلمي المدارس والمخرجين إلى صحفيين وكتاب؟ أم أنها صوت ناطق باسم الحزب الذي يصدرها؟ وإذا كان السؤال الأخير هو المبرر الأول لصدور (النور) كما أعتقد فلا يمكنك كقارئ للجريدة أن تحدد من خلال تعاملك معها هوية الجهة التي تصدرها، ومشروعها الفكري، وخطها السياسي، إلا في بعض التعليقات على الحدث السياسي، وبرؤية عامة جدا لاتختلف اطلاقا عما ينشر في صحف سورية الرسمية، ولو فكرت بحذف عبارة (يصدرها الحزب الشيوعي السوري) من ترويستها، لأمكنك أن تضمها إلى قائمة الصحف الرسمية الثلاث التي تصدرها الدولة، فهي تتبنى نفس الرؤية والموقف السياسي، وتنشر نفس الصور تقريبا، وتضم التحقيقات في الشؤون المحلية نفسها، والتي يمكن نشرها في صحيفة رسمية بدون زيادة أو نقصان، وتستكتب نفس كتاب الصحف الرسمية وحتى أنها تنشر ذات الصور التي تنشر لهم في الصحافة الرسمية، وفيها ذات الأبواب والزوايا والمقالات وإن تبدلت أسماءها، وأغلب محرريها من الذين يعملون في صحف الدولة أو يستكتبون بها، وعلى ما أعلم أن بعض المسكتبين عندما ييأسون من نشر مقالاتهم في صحيفة رسمية يأخذون نسخة منها إلى (النور) فتنشرها، ويقوم على اخراج (النور) الفني نفس مخرجي الصحف الرسمية مما يجعلهم يتأثرون

بأسلوبهم ويكررونه، ولو حاولنا اجراء تجربة بسحب عدة صفحات من (النور) وحشرها ضمن صفحات (تشرين) الرسمية مع حذف ترويستي الجريدتين لما اكتشف قارئ درجة ذكائه جيدة أي جسم غريب دخل على (تشرين)، ومن هنا تظهر المشكلة الأساسية التي تعاني منها (النور)، وتتمثل في أنها بدل أن تقدم نفسها كصحيفة بديلة، تصبح كمالة عدد حسب القول الدارج، وبدلا من مطالبتنا الدائمة باختصار الصحف السورية الرسمية الثلاث إلى صحيفة واحدة كونها متشابهة ومتماثلة وواحدة في جوهرها وأدائها، سنضطر للمطالبة باختصار صحف أربعة إلى واحدة!

صحافة جرائد الحائط: آفاق، الميثاق، الوحدوي

لا أشك مطلقاً في ذكاء القارئ الذي لن يخفى عليه أنني أتحدث في هذا القسم من المقال عن ثلاث صحف لا عن صحيفة واحدة، ولكني درءا لأي التباس يمكن أن يخلقه عدم سماعه بأي من هذه الصحف الثلاث أردت التنويه والتبرير لتناولها دفعة واحدة، بسبب تماثل مستواها وتواضعها مهنيا وسياسيا ومعلوماتيا وخبريا وآراء، ف (آفاق) جريدة حركة الاشتراكيين العرب و (الوحدوي) جريدة حزب الوحدويين الاشتراكيين و (الميثاق) جريدة حزب الاتحاد الاشتراكي العربي تتشابه في كونها مكتوبة ومبنية ومبوبة على طريقة جريدة الحائط المعروفة في المدارس و أفواج الكشافة والتي تعتمد القص واللصق في أغلب موادها، وأي اختلاف بينها لايعدو عن كونه خلافا في أمزجة طلاب مدرسة عن أخرى، بل بالعكس فلربما تجد في جرائد الحائط خاطرة لشاب أو فتاة يمكنك قراءتها والتعاطف مع مشاعر كاتبها، أو تقرأ معلومة عامة منتقاة بعناية، أما في هذه الصحف الثلاث التي يحتكر تحريرها محرر أو محرران في أفضل الأحوال، يكتبان

الجريدة كلها أو ينتقيان من كل روض زهرة دون تبويب أو هوية، والمهم بالنسبة لها تسويد صفحات الجريدة وملئها، ولذلك من الصعب أن تجد في هذه الصحف مايشدك إلا إذا كنت من هواة قراءة أخبار الأمناء العامين للأحزاب التي تصدر هذه الصحف أو تصريحاتهم أو تحليلاتهم السياسية أو مراجعات كتبهم، وحتى لو عثرت على قصيدة شعرية فقراءتها ستكون أصعب بما لايقاس من قراءة أخبار أؤلئك الأمناء العامين، ولاتستطيع كقارئ أن تجد في أي من هذه الصحف الثلاث ولو موضوعا واحدا يغريك بقراءته، ولو حاولت أن تجبر نفسك على القراءة، لن تحظى بمعلومة جديدة، أو رأي غير ماتعرفه مسبقا من الكليشيهات الشعاراتية الجوفاء وبأسلوب ممل خشبي كما لو أن القارئ الذي تتوجه إليه هذه الصحف ينتمي إلى فصيلة متخلفي العقول الذي ذكرهم الأستاذ غسان تويني في السطر الأخير من افتتاحيته المنشورة في جريدة النهار البيروتية 27/ 5/ 2003، لهذه الأسباب من العبث التعامل مع هذه الصحف الثلاث على أساس أنها نوع من الصحافة، وأي محاولة لادراجها في خانة الاعلام ستجبرك حينها جدا لا هزلا على التعامل مع صحف سورية الرسمية الثلاث (تشرين – البعث – الثورة) على أساس أنها (النيويورك تايمز والواشنطن بوست والفيغارو)، ولعل أول تعليق يخطر في ذهن من يتصفح تلك الصحف الثلاث هو استهجانه للأوراق والأحبار التي أهدرت في تحريرها وطباعتها!!

أخيراً...

لا يمكننا فصل مشكلة الصحافة الحزبية أو الخاصة في سورية عن مشاكل

الصحافة الرسمية، فجميعها تحرر وتصدر في زمن مختلف عن عام 2003 الذي يعيش فيه العالم، ومجرد رؤية الصحف السورية معروضة في أكشاك بيع الصحف تجعلنا ندرك أننا خارج عصرنا، لأننا مانزال نحيا عصر ظهور الصحافة المكتوبة، ونتناقش في أبسط بدهياتها من المهنية إلى الحرية، وبينما يحتلنا العالم باعلامه قبل جيوشه مانزال محليا نناقش ماإذا كنا نريد الاعلام ملتزما أم لا، وماإذا كنا نريد الحرية مسؤولة أم لا، وفي اللحظة التي تنقل لنا فيها محطات التلفزيون الفضائية على الهواء مباشرة لحظة احتلال بغداد، وتنقل لنا صفحات الويب على شبكة الانتريت أي معلومة ساعة حدوثها، وتنشر الصحف العالمية وحتى بعض العربية ماينشر ومالاينشر ومايقال ومالايقال، مانزال نتحدث عن اعلام للاستهلاك المحلي، وبدعاوي الحفاظ على الهوية الوطنية نصبح خارج التاريخ، وأشعر شخصيا وأنا أتابع كتابة مقالي لأناقش بجدية صحافة مايسمى بأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية (وأسمع قربي صوت مذيع الأخبار في قناة الجزيرة، وعلى مرمى يدي جهاز الريمونت كونترول لأتنقل من خلاله بين محطات العالم، وبكبسة زر على الكومبيوتر الذي أكتب عليه مقالي أستطيع أن أفتح أكبر نافذة على المعلومات في العالم) أشعر أنني أتحدث عن عالم انسان العصر الحجري ولا أبالغ!!

مجلة المحاور اللبنانية، عددمزدوج 83 – 84، حزيران – تموز 2003

خطاب إلى السيد وزير الاعلام السوري بصفته لا بشخصه

تفاصيل صغيرة في اللوحة الكبيرة
من الصحافي حكم البابا بصفته وشخصه

السيد وزير الاعلام

بداية أحب أن أوضح لكم أن هذا الخطاب الذي أوجهه إليكم بصفتكم وزيرا للاعلام،يصح توجيهه إلى أي شخص يتولى هذا المنصب،لأن السياسة العامة لوزير الاعلام — كما عهدناها – في التعامل مع الاعلام والصحفيين في سورية واحدة في الجوهر،وإن كانت تختلف في التفاصيل.. وهو إلى ذلك ليس شخصيا وخاصا وإن كان يمتلئ بالحوادث الشخصية التي عشتها،ولا أزال أعيشها شخصيا في عملي كصحفي سوري.. وهو أيضا عام – وإن بدا غير ذلك للذين يريدون تحويل المعاناة العامة إلى نزاع شخصي للتقليل من أهميته – لأن بامكان غيري من الصحفيين السوريين أن يوجهه إليكم بحرفه ونصه مع استبدال الحوادث التي عشتها وأرويها بحوادث عاشها زملائي،دون أن يؤثر ذلك على مضمون الخطاب أو يغيّر من معاناة الصحفي السوري في اعلامه الذي تتولون مسؤوليته.. وأخيرا أود التنويه بأن وجود أي اسم من مسؤولي الاعلام في خطابي هدفه توثيق الحدث والتأكيد على أن من قام به ليس الملائكة أو الشياطين أو الأشباح،بل أشخاص محددي الوجوه،ولايعود إلى رغبة ثأرية أو تشهيرية كما سيحب البعض تصويره للتشويش على ماجرى ويجري...

السيد وزير الاعلام

ربما وصل إلى سمعك بأننا كصحفيين سوريين تفاءلنا بعد تسميتكم وزيرا للاعلام،وهذا التفاؤل يعود لأسباب عديدة،أولها:لأن الوضع العام للاعلام والاعلاميين في سورية مرّ،وثانيها:لأن أي تغيير يحمل أملا ما بسبب الوضع المتردي عادة،وثالثها: – وهذه خاصة بك – لأنك أتيت من الدبلوماسية وعشت في العالم الليبرالي وقرأت الصحافة المهنية وتعرفت على الصحفي الحر،مما قد يعني بالنسبة لنا عقلية جديدة تدخل لادارة الاعلام السوري،لكنك للأسف بددت هذا التفاؤل في أول لقاء جمعنا بك في جريدة تشرين،وحاولنا تكذيب آذاننا مما سمعناه منك،وإقناع عقولنا وأنفسنا بأن الانطباع الأول عن الشخص ربما يكون انفعاليا ولايشي بجوهر الشخص،لكن أكثر من ثلاث سنوات عشناها معك كوزير للاعلام جعلتنا نتأكد بأن انطباعنا الأول كان صائبا،ودفعتنا لنتحسر كصحفيين سوريين على سلفكم على الرغم مما عشناه في عهده من مرارة،ولم تستطع أن تطور الأداء الاعلامي السوري بما يتناسب مع دعوات الاصلاح،بل ربما ساهمت بشكل مباشر في الاساءة اعلاميا لصورة النظام السياسي عبر تصريحات اعلامية واجراءات أقل مايقال فيها أنها لاتصدر عن دبلوماسي، ولذلك نعيش اليوم كصحفيين – ونحن نسمع عن أنباء تغيير وزاري تجمع المصادر والاشاعات والتسريبات أنه سيطال الاعلام – الحالة التي عشناها في الأيام الأخيرة لسلفكم في وزارة الاعلام والتي تتلخص في ثلاث جمل: وافع مرّ، وأمل بالتغيير، ورغبة في أن يكون القادم إلى الوزارة أكثر تفهما للمهنة الصحفية وللصحفيين وهذا ماسيعني بالتأكيد أكثر خدمة للنظام السياسي في سورية،لابمعنى كم أفواه الصحفيين ليصمتوا عن الفساد، بل

اطلاق ألسنتهم لمراقبته وهذه أكثر وأجل خدمة تقدم لدعوات الاصلاح.
وحتى لايكون خطابي عموميا سألجا في السطور القادمة إلى تقديم كشف حساب للأحداث التي عانيتها شخصيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة، والأحداث التي عاناها زملائي وعايشتها وأمتلك أدلتها، وسأبدأ منذ البداية..

السيد وزير الاعلام

قبل توليكم وزارة الاعلام كانت الحالة الاعلامية تكاد تكون كارثية،مؤسسات صحفية أطلق يد مدرائها فيها وكأنها اقطاعيات خاصة (ولماذا أكتب كأنها؟ هي مزارعهم واقطاعياتهم في الواقع)،المهم أن لايرتكبوا أي خطأ سياسي،أما فيما عدا ذلك فكل الأمور مسموحة،وللمفارقة كانت أكثر الأمور سماحا في جريدة تشرين التي أعمل في قسمها الثقافي هي المنع، فرئيس القسم الثقافي يرفق في العادة قصاصة بمقال المحرر (غالبا ماأكون أنا ذاك المحرر) إلى أمين التحرير يرجوه فيه التوجيه بشأن المقال المرفق،ويعني طلب التوجيه في أي مادة عادة طلب منع المادة لكن على طريقة بيد غيري لابيدي، وأمين التحرير يرفق قصاصة بنفس المقال إلى المدير العام السيد محمد خير الوادي يقترح عدم نشر المقال المرفق أو حذف فقرات منه في أحسن الأحوال، ممايضطرني عندما أكون كاتب المقال إلى مجادلة المدير العام وغالبا ماأنجح في نشره، دون أن يجر نشره أي ذيول أو تبعات، لكن القصاصات تستمر يوما بعد يوم ومساحة الحرية تضيق، فما كان مسموحا الكتابة عنه البارحة يصبح ممنوعا اليوم، ورقم توزيع الجريدة ينزل يوما بعد يوم، والقارئ يفقد الثقة فيها أكثر مع كل صباح جديد، ولايبقى مستمرا وثابتا وراسخا سوى المسؤولين الاعلاميين

المزمنين، الذين يزدادون تضييقا على الحريات لأن ذلك باعتقادهم يجعلهم يثبتون على كراسيهم، بينما مع الوقت ييأس الصحفي من الاشتباك في جدال جديد حول كل مقال يود نشره ويفضل الصمت مثلما فعلت أنا على رفع ضغطه وسكريه مع كل مقال يكتبه.

والصحفيين متساوون في الواجبات لا في الحقوق، فعليهم تقديم حجم العمل الشهري المكون من أربع مقالات، ويقاس المقال بعدد الكلمات لا بالمستوى والأهمية وخدمة القارئ ورد الفعل، وعليهم ختم بطاقة الدوام اليومي أما مهمات السفر لحضور الأنشطة والمهرجانات فقد كانت على الدوام محصورة بالبعض دون الآخرين، بالمحظيين والمدعومين وأصحاب الهواتف المجهولة والمنافقين والمتزلفين وسماسرة البزنس ومؤدي الخدمات الخاصة، لا بالصحفيين لأن صاحب الاقطاعية الذي يسمى المدير العام بيده كل شيء، لارقيب عليه، ولامن يحاسبه، ولاتوجد جهة يشتكي إليها الصحفي، وحتى إن وجدت فهي قاصرة أو متواطئة أو مشاركة، فرغم عملي في جريدة تشرين لمدة 17 عاما لم أحظ إلا بمهمة واحدة عام 1997 لحضور فعاليات مهرجان الاسكندرية السينمائي لمدة عشرة أيام، بينما لم تحظ زميلتي في القسم السيدة عفراء ميهوب بعد 27 سنة صحافة إلا بسفرة لمدة ثلاث ساعات إلى عمان في افتتاح خط جديد لشركة الطيران السورية، في حين حظي آخرون أقل خدمة في بلاط الصحافة (ولن أقول خبرة) بمهمات عديدة إلى خارج البلاد، هذا إذا لم أتحدث عن السفرة الواجبة سنويا لأحد محرري القسم الثقافي، وكل ذلك لأن القاعدة الذهبية التي كانت وأظنها لاتزال سارية المفعول ومتبعة في الصحف السورية هي أن أهمية الصحفي تأتي من صاحب الاتصال الأهم الذي يوصي به

عند المدير أو الوزير. وتفاقمت هذه الحالة لتصل إلى حد استطاعت فيه سكرتيرة المدير العام أن تتحكم بالمؤسسة كاملة،وكان الحصول على رضاها أمنية لصحفيي المؤسسة، أما من تغضب عليهم فهؤلاء يحرمون من نعمة مناقشة مشاكلهم مع مديرهم العام الذي لن يستقبلهم بناء على أوامرها،فحين كنت أود مناقشته في أمر ما كان يطلب مني على الهاتف أن أعود مساء إلى الجريدة لمقابلته، لأن المرور إلى مكتبه صباحا يعني المرور من خلال فلتر السكرتيرة التي لاتداوم مساء، وقد ينفى صحفي بسببها ونزولا عند رغبتها إلى قسم الأرشيف عقوبة كما حدث معي بين تاريخي 3 /7 و16/ 10/ 1999 وسجلته بتفاصيله في كتاب موجود لدى اتحاد الصحافيين برقم (734/ و) وتاريخ 9/ 9/ 1999 مع علمي بأن الاتحاد لن يقوم بأي اجراء كون المدير العام الذي أشتكيه عضو في المكتب التنفيذي الذي أشكو إليه، ووصل الأمر بسطوة السكرتيرة إلى حد تعيين أخاها أمينا للتحرير في مجلة سياسية أسبوعية كانت تصدر عن المؤسسة.

قد يعتبر البعض أن ماأورده مجرد تفاصيل يومية صغيرة لاينبغي علي أن أضخمها لتطغى على مأساة الصحافة السورية ككل، لكن هذه التفاصيل بالاضافة إلى كونها تشكل اللوحة العامة والأرضية التي كنا نتحرك عليها وينبغي علينا العمل في داخلها لنصنع صحافة، تجعلني أشعر بالغصة والأسى واليأس كصحافي وأحس أنني مواطن درجة ثانية في عملي، وأن غيري يسلبني حقي الذي منحه لي الدستور من جهة، ومستوى عملي من جهة أخرى.

السيد وزير الاعلام

عندما قررت زيارة جريدة تشرين في الفترة الأولى لتسلمك وزارة الاعلام،أبقى المدير العام خبر زيارتك سرا إلا على المنتمين إلى شلته ومحظييه، لكن الظروف شاءت أن يصلني الخبر، وفعلا حضرت ذلك الاجتماع بعد أن كتبت خطابا إليك وحملته معي، وحاول المدير العام الذي فوجئ بوجودي في الاجتماع محاصرتي كي لاأقول ماأريد قوله،حين حدد دوري في الكلام في آخر القائمة رغم أنني أول من طلب الكلام، أملا منه في أن تنتهي زيارتك المحددة الزمن قبل أن يصلني الدور لأتكلم، لكن الحاحي عليك بطلب الحديث منحني فرصة القول، وقلت كل شيء ضمن الوقت المتاح، وسلمت مدير مكتبك السيد محمد الناصوري آنذاك الخطاب الذي أحمله بناء على طلبك، والذي لم يصل إليك كما عرفت فيما بعد منك شخصيا، لكني أعترف أنني لم أنتبه إلى خطابك الذي كان يشي بفهمك للاعلام والطريقة التي ستدير بها المؤسسات التي نعمل بها (كنت ترد على كل من يطالبك بمزيد من الحرية في الكتابة في موضوع ما بقولك: تعالوا إلي وسأعلمكم كيف يكتب هذا الموضوع) والتي أقل مايقال فيها أنها لاتختلف عن طريقة أسلافك الذين مروا على الوزارة رغم اختلاف الزمن والظرف وخطاب الاصلاح الذي كان عنوان المرحلة التي تسلمت بها إعلام البلد. وبعد أيام من زيارتك دعوتني للقائك في مكتبك ونعتني بالثائر الأحمر، وفي نهاية ساعة جمعتني بك تحدثت فيها أنا لمدة 15 دقيقة شارحا مشاكلنا كصحافيين في الاعلام عموما وفي جريدة تشرين خصوصا، بينما استأثرت أنت بالحديث في باقي زمن اللقاء،سألتك ماإذا كنا سنحظى قبل انتقالنا إلى الحياة الأخرى بالعمل في جو إعلامي نظيف

ومهني في سورية، فأجبت: نعم وقريبا جدا.
... والآن وقد مضت أكثر من ثلاث سنوات على توليك وزارة الاعلام سأحاول أن أقدم عرضا موجزا لما تحقق من من الوعد القريب جدا الذي قطعته لي.. تبدل المدير العام بآخر قادم من خارج المهنة الصحفية، وكوفئ المدير المبعد عن الجريدة بترقيته إلى منصب سفير، واستمرت مفاصل النشر السالفة الذكر في أماكنها بعد أن غيرت ولاءها من المدير العام السابق إلى المدير العام اللاحق، لابل رقي بعضها من أمين التحرير إلى مدير تحرير، ولازالت تدير الاعلام والجريدة بنفس العقلية السابقة، لا بل أظن بطريقة أكثر انغلاقا، وبقي الاصلاح شعارا يكتب عنه ولايمارس، وضاقت مساحة الحرية المتاحة، ف(ديمقراطية) المدير العام السابق النسبية التي اكتسبها من التعامل الطويل مع المهنة الصحفية والصحفيين، صارت حلما مع المدير العام الجديد الذي أعطى أذنه لمفاصل النشر في تقييم الصحفيين وتصنيفهم بين خانتي المشاغبين والموالين من جهة، وللذين دفعوا به إلى منصبه الجديد من جهة أخرى. ولم يتغير في الجريدة إلا أمران: شخص المدير العام، والرقابة التي زادت بعد أن تحول الاعلام من اعلام دولة مع مراعاة للحكومة، إلى إعلام حكومة بالكامل، أما ماعدا ذلك فقد بقي كما هو المرضي عنهم والمغضوب عليهم، ومن حسن حظي أنني أنتمي إلى الفئة الثانية في مثل هذا الاعلام.
وبدأت تنفيذ وعودك حول اعلام مهني بإصدار التعميم رقم 167 تاريخ 14/ 10/ 2000 القاضي بمنع نشر أي اعلان أو تقديم أي برنامج أو حوار يتعلق بعمل وزارة الثقافة إلا إذا اقترن بموافقة وزيرة الثقافة، مما يعني أن وزيرة الثقافة ستشرف على مانكتبه أو نعده، فقررنا مجموعة من الصحفيين أن

نعد عريضة إلى اتحاد الصحفيين نطالب فيها بوقف هذا التعدي السافر على الحرية الصحفية، ووصلك خبر العريضة عن طريق زميلة صحفية (كوفأت فيما بعد بتعيينها أمينة تحرير لمجلة تشرين الأسبوعي، ومؤخرا بتسليمها إدارة مكتب سانا في المغرب) فأنهيت في نفس اليوم تكليفنا بالسفر إلى حلب الذي كان مقررا لتغطية فعاليات مهرجان الأغنية السورية السابع، وإصدار نشرة المهرجان المكلفين باعدادها بعد أن أعددنا نشرة دورة المهرجان السادس.

وبعد أقل من خمسة أشهر مضت على الحادثة السابقة بقيت لمدة شهر كامل في حالة استدعاء لأحد أجهزة الأمن بعد نشري مقالا عن وضع الصحافة السورية في جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 20/ 2/ 2001، وقدمت لك كتابا أطلب تدخلك كوزير للاعلام الذي أعمل فيه سجل في وزارتكم برقم 808 وتاريخ 10/ 3/ 2001، لكن الجواب كان الصمت المطبق، كماهو حال الكتاب الذي قدمته لاتحاد الصحفيين برقم (187 / و) وتاريخ 10/ 3/ 2001، وكما هو حال الكتاب الذي قدمته لجريدة تشرين برقم 14 وتاريخ 10/ 3/ 2001.

ولم يمض العام 2001 على خير، فقد نقلت تعسفيا بناء على أوامرك إلى مكتب جريدة تشرين في حلب بتاريخ 10/ 9/ 2001 بعد توقيعي على بيان يطالب بالحرية للأستاذ رياض الترك، واضطررت لطلب اجازة بلا راتب لمدة شهرين بعد التحاقي بالعمل في حلب، ولم أعد إلى دمشق إلا بعد موافقتك على الكتاب السري والخاص رقم (8/ 1000/ ت) وتاريخ 24/ 10/ 2001 الذي وجهه مدير عام جريدة تشرين إليك ويسألك في إعادتي بعد تنفيذ العقوبة.

ومؤخرا في شهر تموز 2003 أصدرت مع زملاء لي ملفا عن الاعلام السوري في مجلة المحاور اللبنانية، وسمح بتداول عدد المجلة في سورية، لكنك في اجتماع حزبي وردا على أسئلة بعض رفاقك حول الملف نعت ماكتب فيه بالافتراء، ونلت من كتابه رغم أنهم من خيرة الصحفيين السوريين، دون أن يخطر لك أننا قد نكون على حق ولو بنسبة واحد في المائه،ودون أن يخطر لك أن تدعونا وتستمع إلى همومنا، التي اضطررنا لمناقشتها في مجلة لبنانية بعد أن سدت في وجوهنا أبواب اعلامنا.

هذا إذا لم أتحدث عن المقالات التي رفضت لي والمرفقة بقصاصات من نفس النوع الذي كانت ترفق بها مقالاتي قبل توليك وزارة الاعلام، انما هذه المرة مكتوبة من قبل المدير العام لجريدة تشرين شخصيا، ولامن ألجأ إليه هذه المرة، مما دفعني للتوقف عن الكتابة احتراما لنفسي ومهنتي، بينما تزدهر على صفحات الجريدة التي أعمل بها مقالات بدون معنى ولافائدة ولا قضية، وإذا لم أتحدث أيضا عن الدعوات التي وصلتني لحضور المهرجانات السينمائية ورفضت من قبل الادارة التي كانت ترسل فاكسات لنفس المهرجانات تطلب منهم دعوة محررين محظيين لديها، والسفرة السنوية التي لم تتوقف لمن سبق وذكرته، وإذا لم أتحدث أيضا وأيضا عما يلقاه الاعلام السوري الذي تتولى وزارته من نقد محليا وعربيا، من أهل المهنة وجمهورها، مما يمسني شخصيا ويجعلني متهما كواحد من العاملين في الصحافة السورية، بحيث لاأستطيع أن أفخر بمهنتي أمام القراء داخل بلدي وزملائي من الصحفيين العرب.

السيد وزير الاعلام

أرجو أن لاتعتبر هذا الخطاب شكوى شخصية وإن بدا كذلك ظاهريا،

لأن غيري من الصحفيين السوريين يملكون قصصا مشابهة، ومعاناة مماثلة، وكلها تفاصيل صغيرة هامة وهامة جدا كونها تشكل اللوحة الكبيرة للاعلام السوري، وأرجو أن تحاول الاستعانة بخبراء اعلاميين مهنيين ومؤهلين يحترمون رأيهم ومهنتهم ليقدموا لك القول الحق في صحافة بلدنا، وأن تقرأ أرقام توزيع صحفنا بالمقارنة مع الصحف التي تستهويك قراءتها، وأن تسعى لتفعيل عملية الاصلاح في الاعلام نفسه بدلا من ترديد شعاراته وكتابة الدراسات عنه، وأن نتوقف جميعا عن الاختباء خلف أصابعنا بحجة أننا كسوريين أصحاب وضع خاص ولذلك نحن محكومون بأن نبقى في ظل إعلام كئيب، لاينفع الجهة التي تنتجه كما تظن أنت كوزير للاعلام، بل على العكس يضرها ويشوه صورتها، وأكبر دليل على ذلك ماكتب ويكتب عن هذا الاعلام عربيا.

في النهاية علي أن أقول لك بأن هناك شعور يخالجني بأني سأضطر إلى كتابة خطاب آخر بعد عدة سنوات إلى وزير اعلام ما قد تكون أنت أو يكون غيرك، أو أرسل نفس هذا الخطاب إليه لأطالب ماأطالب به اليوم مع زيادة في كمية تجارب المعاناة الشخصية، التي هي عامة بقدر ماهي شخصية، دون أن أمني نفسي بالعمل في إعلام صحي ومهني ونظيف، لأن اليأس الذي أصلتمونا إليه قد عشش داخل نفوسنا، وأنهى أي أمل لدينا أو خاطر أمل قد يمر في رؤوسنا.

جريدة (الدومري) السورية، 28/ 7/ 2003، عدد 115+1 الممنوع

اغتيلت حين أرادت أن تكون مستقلة:

من قتل الدومري؟

دلَّت معركة جريدة «الدومري» السورية المستقلَّة التي انتهت بإغلاقها وسحب رخصتها، على أن التيار المناوئ لأي إصلاح في سوريا تيار قوي ومتجذِّر إلى الحد الذي استطاع فيه أن يلغي رخصة صحيفة فكَّر أنها يمكن أن تهدِّد امتيازاته، وتلغي احتكاره للخطاب الإعلامي، الذي يريده مُجمِّلاً لصورة الواقع، يستر ولا يكشف، رغم أن تلك الرخصة مُنحت من قبل رئيس الجمهورية، وأعطى قرار سحب الرخصة الذي جاء بعد قرار منع توزيع العدد رقم 115+1 انطباعاً عاماً باليأس عن مستقبل أي إصلاح في ظلّ وجود هذا التيار الذي يريد للحال أن تستمرّ على ما هي عليه، رغم ما يعنيه ذلك من إخراج سوريا من كل رهانات العصر التي لا تحتمل التأجيل أو التباطؤ.

هل الأسباب قانونية حقاً؟

إلغاء رخصة «الدومري» قضية خطيرة بحد ذاتها، فضلا عن كون هذا الاجراء مؤشر له دلالاته التي تذهب إلى أبعد من مسألة الدومري نفسها، فمن المعروف أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد أن من كان يحصل على ميزة خاصة من الرئيس شخصيا، لايستطيع أي موظف في الدولة – مهما علا شأنه – أن يمنعها عنه، مما يدفعنا للتساؤل: كيف بإمكان موظف إلغاء الرخصة التي منحها الرئيس للـ«الدومري»! ولهذا تفسيرات عديدة..

إما أن يكون المبرر القانوني الذي أعلنته وزارة الاعلام السورية صحيحا، من حيث أن الجريدة لم تصدر لمدة ثلاثة أشهر وفي هذه الحال يتم إلغاء الترخيص حسب قانون المطبوعات السوري، وهو أمر مشكوك فيه مع وجود ايصالات لدى «الدومري» موقعة من قبل السيد سهيل العلي مدير مكتب وزير الاعلام تثبت استلامه للأعداد بين (104/ 115) من الجريدة مؤرخة حسب أيام تسلمها له، لكن وزارة الاعلام قد تعتبر أن هذه الأعداد غير نظامية _ مع أنها وقّعت على استلامها _كونها مطبوعة بطريقة (الفوتوكوبي)، إلا أن إدارة «الدومري « لها مبراراتها المقنعة في اللجوء لهذا النوع من الطباعة، يقول ناشر الدومري علي فرزات: رغم أن قانون المطبوعات ينص على عدم وجود رقابة مسبقة على الصحافة المحلية، كانت وزارة الاعلام تفرض مثل هذه الرقابة علينا، وآخر عدد تعرض لمجزرة رقابية هو العدد (103) الذي تركنا فيه مساحات بيضاء مكان الكلمات والأسطر التي حذفتها وزارة الاعلام، مما أثار حفيظة الوزارة وأعطت تعليماتها الشفهية للمطابع بعدم طباعة أي عدد من أعداد الدومري إلا بعد موافقتها الخطية، وهذا ماجعلنا نلجأ للطباعة بطريقة (الفوتوكوبي) بعدد صفحات ونسخ في الحدود الذي يشترطه قانون المطبوعات، لكن الوزارة أرسلت لنا انذارين الأول برقم (824 وتاريخ 21/ 5/ 2001) والثاني برقم (1098 وتاريخ 14/ 7/ 2003) تطالبنا فيهما بطبع الأعداد، ورد عليها محامي الجريدة أنور البني بكتاب مسجّل في ديوان وزارة الإعلام برقم (1487/45 تاريخ 25/ 5/ 2003) يوضح فيه قانونية وضعنا كجريدة، ومشكلتنا مع الوزارة يصح فيها المثل القائل: مقسوم لاتأكل وصحيح لاتقسم، فهم يخالفون قانون المطبوعات بفرض رقابة مسبقة، وعندما

نريد تطبيق قانون المطبوعات بعدم عرض جريدتنا على الرقابة يمنعوننا من الطباعة ويطبقون علينا القانون الذي يلوون عنقه حسب رغبتهم!. انتهى كلام علي فرزات بعرضه وثيقة موجهة إليه من قبل مطبعة القبس بدمشق تعلمه فيها باتصال هاتفي تلقته من مدير مكتب وزير الاعلام يطلب فيه الحصول على موافقة الوزارة على طباعة الصفحتين (6) و(10) من أحد أعداد الدومري، وكذلك اتصال من محافظ دمشق لنفس السبب ونفس المضمون. ربما يدل السرد السابق مع وثائقه أن السبب القانوني الذي اتخذته وزارة الاعلام لتقديم اقتراحها إلى مجلس الوزراء السوري بسحب رخصة «الدومري» مثار جدل إن لم يكن في جوهره محاولة مكشوفة للي لذراع القانون كي يغطي على مسائل تتعلق أولا وآخرا بحرية التعبير، ولايهام القيادة السورية بأن إلغاء الرخصة سببه قانوني ليس إلا.

بدون روتين

ربما يكون قرار رئيس مجلس الوزراء السوري رقم (6061) تاريخ 31/7/2001 والقاضي بإلغاء ترخيص «الدومري» من أسرع القرارات التي تتخذ، فقد جاء بناء على اقتراح وزير الاعلام بكتابه رقم 219 (7/1) تاريخ 31/ 7/ 2003، أي أن الاقتراح والقرار صدرا في نفس اليوم، وهو ما يحمل معنى ما، يزيد من تأكيده منع العدد 115+1 من «الدومري» الذي صدر بتاريخ 28/ 7/ 2003، وسلمت 1000 نسخة منه لمؤسسة توزيع المطبوعات في التاسعة من صباح يوم صدوره، ولم يبت الأمر بتوزيعه – رغم عدم وجود رقابة على الصحف المحلية حسب قانون المطبوعات السوري – حتى الثامنة من مساء نفس اليوم، فاتصل السيد محمد الناصوري مدير مؤسسة توزيع المطبوعات

بمكتب «الدومري» لابلاغهم بالسماح بتوزيع العدد، ومطالبتهم بباقي الكمية المعدة للتوزيع، فتم تسليم 1260 نسخة في العاشرة من مساء نفس اليوم، ووقع مدير التوزيع في المؤسسة المذكورة على ايصال باستلام 2260 نسخة، وبعد ساعة من استلام تلك الأعداد تلقت مؤسسة توزيع المطبوعات أوامر شفهية من وزير الاعلام تمنع توزيع العدد، وتم تبليغ هذا الأمر الشفهي إلى ادارة «الدومري»، التي استفسرت عن سبب المنع من السيد طالب قاضي أمين معاون وزير الاعلام، فصحح عبارة منع التداول إلى تأجيله باعتبار أنه لاتوجد رقابة مسبقة على الصحف في القانون، ولاحقا قامت مؤسسة التوزيع بسحب نسخ وزعتها ادارة «الدومري» مباشرة لبعض منافذ بيع الصحف باستخدام ضغوطات متنوعة، وحصل بعض الباعة على ايصالات من موظفي المؤسسة تفيد بمصادرتهم للنسخ وكمياتها، ردود الفعل كانت متباينة على العدد الممنوع والمعنون بـ (عدد الايمان بالاصلاح) والذي شارك في تحريره كتاب وصحفيون عديدون من بينهم: ممدوح عدوان، عادل محمود، ميشيل كيلو، ابراهيم ياخور، وليد معماري، د.ميه الرحبي، أسعد عبود، محمد منصور، سلمان عز الدين، الممثل فارس الحلو، سلمى كركوتلي، اياد عيسى، أسامة يونس، وكاتب هذه السطور. بعض ردود الفعل ومن جهات مسؤولة اعتبرت منع العدد أولا ثم سحب الرخصة ثانيا خطأ حملته لوزير الاعلام شخصيا، أحد كبار المسؤولين وبعد قراءته لتقرير قدّم له حول العدد الذي لم يطلع عليه بعد أفاد بأن هناك في العدد تطاولا على القيادة السياسية، لكنه بعد اطلاعه مباشرة على العدد اعتبر أنه لم يتعد الخطوط الحمراء للبلد. وحتى الآن لم يعرف أحد في إدارة «الدومري» من الذي كتب ذلك التقرير الذي

يهول فيه مما نشر في عدد (الإيمان بالاصلاح) من «الدومري»، وقدمه لمن لم يقرأ العدد أو يشاهده مما جعل الحكم عليه نابعا من هوى كاتب التقرير ويصب في رغبته بإغلاقها، ومما إذا كان القرار بسحب الرخصة تم بناء على ذلك التقرير، وهل يمكن الاستناد إلى تقرير كيدي لاغلاق الصحيفة؟ وإذا كانت الأسباب القانونية لسحب الترخيص غير مؤكدة، فمن غير المؤكد أيضاً السبب السياسي وإن كانت كل الدلائل تشير إلى ذلك من منع توزيع عدد (الإيمان بالإصلاح)، إلى حجز نسخه، إلى القرار السريع الذي بت خلال يوم واحد وقضى بسحب الترخيص الذي لم تسأل فيه الجهة المعنية «الدومري» ولم تسمع وجهة نظرها، ولم تترك لها فرصة الدفاع عن نفسها أو شرح معاناتها، ولم تبلغ حتى الآن بهذا القرار رسميا، وانما سمعته حالها حال الجميع عبر وسائل الاعلام المحلية والعربية.

حين يتحول الشخصي إلى عام

يرجع البعض ايقاف «الدومري» لأسباب بدأت قبل عدد (الايمان بالاصلاح) بوقت طويل، عندما أرسلت قوات من الشرطة إلى المطبعة لمنع طباعة صفحتين في العدد الصادر بتاريخ 18/ 6/ 2001 فصدر العدد بصفحتين بيضاوَين، وصدرت بيانات عالمية عديدة عن جهات مهتمة بحرية التعبير تستنكر ما حدث، وأصبحت هذه الحادثة تدرس الآن في الكليات الاعلامية في انكلترا كمثال عن قمع حرية التعبير عن الرأي في سورية (كما جاء في نشرة جميعنا شركاء في سورية الالكترونية بتاريخ 30/ 7/ 2003)، وعلى الرغم من هذا الدرس التأديبي لـ«الدومري» الذي جعل سقفها الرقابي منخفضا إلى حد كبير، ودفعها لتناول مواضيع هامشية لاتهم أحدا، وأبعد عنها الكثير من قرائها، إلا وزارة الاعلام

تمادت بالضغط عليها إلى الحد الذي جعلها تقبل بإرسال مواد أعدادها قبل طباعتها إلى الوزارة لمراقبتها على الماكيت، وحاولت أن تشاغب أحيانا بترك مكان الأسطر والكلمات التي يحذفها رقيب الوزارة أبيض فارغا، ثم استمرت الحملة مع مقالات كتبها نبيل صالح وأحمد مارديني ضد «الدومري» في جريدة تشرين الرسمية السورية، والتي صعدت حملتها بتخصيصها صفحتين كاملتين من صفحات الجريدة بتاريخ 31 آذار و1 نيسان 2003 بعنوان عريض هو (هل أصبح الدولار والدينار أغلى من دم ودموع الأطفال) تهاجمان علي فرزات مع صور للوحاته الكاريكاتورية التي تتناول النظام العراقي البائد بالسخرية المنشورة في صحف خليجية، معتبرة أنه يقف في صف الأمريكان ضد العراق، رغم أن كل الرسوم المنشورة قديمة ويعود تاريخ نشرها الأول إلى حرب الخليج الثانية وبعضها نشر في تشرين ذاتها، ورغم أن علي فرزات هو فنان كاركتير له سمعته العالمية ويعتبر أحد الوجوه البارزة والمشرفة لسورية، ورغم أنه كان رسام الكاركتير لجريدة تشرين لسنوات طويلة، لم تكلف إدارة تشرين خاطرها لسؤاله عن رأيه في تلك الرسومات، بل رفضت نشر رده على التخوين الذي تعرض له على صفحاتها، وانتهت الحملة أخيرا بالخبر الشامت الذي نشر كخبر رئيسي في الصفحة الأخيرة من جريدة تشرين بتاريخ 3/ 8/ 2003 وبصياغة مدير عام الجريدة شخصيا،وبشكل لايليق بصحفي من المعيب أن يشمت باغتيال جريدة أخرى وإغلاق منبر اعلامي حتى لو كان على عداء معه، في حين تجاهلت جريدة الثورة السورية الرسمية أيضا نشر الخبر، بينما نشرته جريدة البعث في الصفحة (15) ما قبل الأخيرة في نفس اليوم، وهي صفحة تتمات لأخبار الصفحة الأولى غير مقروءة في العادة. ربما عندما نأخذ أي

من الحوادث السابقة منفصلة لانجد سوء نية في التعامل مع «الدومري»، لكن بجمع أجزاء هذه الحملة نكتشف أن هناك حكما بالاعدام صدر مسبقا على «الدومري» إلا أن موعد تنفيذه – عندما حان – أخذ على عجل وبمبررات لاتقنع حتى مصدريه، ودون حسبان للظروف المحيطة بعد صدور (عدد الايمان بالاصلاح)، فلم يؤخذ بالاعتبار مثلا أن الحديث عن مبررات قانونية لسحب الترخيص سيكون أقل مصداقية بعد منع توزيع العدد وتداوله، وحدوث ضجة اعلامية وصدور بيانات من لجان حقوقية ومنظمات تدافع عن حرية الرأي والتعبير، مما حوّل قضية سحب ترخيص «الدومري» من إشكالات قانونية كما أراد لها متخذو القرار أن تظهر،إلى معركة رأي وحرية تعبير كما فهمت على جميع الأصعدة.

من يسيء لصورتنا؟

المشكلة الكبرى التي يعانيها المسيرون لأمور الاعلام السوري هي قناعتهم التامة بأن الصوت الوحيد المسموع هو صوتهم، ولذلك فهم لايظنون أن خبرا صغيرا عن منع توزيع عدد مثل عدد «الدومري» قد يطغى على فيض من التصريحات الكثيرة مكتوبة ومسموعة ومرئية لوزير الاعلام السوري حول الانفتاح الاعلامي في سورية، وعدم وجود رقابة، فكيف والأمر يتعدى الخبر الصغير إلى بيانات لم تقف عند عدد من اللجان والمنظمات العربية والعالمية من حقوق الإنسان التي عنونت احداها بيانها (إمعاناً في وقف «الايمان بالاصلاح» سحب ترخيص الدومري)، كما عنونت المنظمة العربية لحرية الصحافة في لندن بيانها (بعد سحب ترخيص الدومري: هل الصحافة مهمة مستحيلة في سورية؟) ومنظمة مراسلون بلا حدود الدولية في باريس التي عنونت بيانها (بعد أشهر من الازعاجات

والمراقبة والمضايقات الادارية سحب ترخيص جريدة الدومري) ولجنة حماية الصحفيين في نيويوك التي أدانت اغلاق الجريدة، ناهيك عن عشرات الأخبار والمقالات في الصحف العربية والعالمية التي تناولت حدث إغلاق «الدومري» باعتباره معركة حريات واعتبرت الجريدة المغلقة شهيدة الحرية وجريحة الديمقراطية.

هناك تساؤولات كثيرة تطرح بشأن إغلاق «الدومري» تبدأ أولا بالاساءة البالغة لصورة سورية الاصلاح في مجال حرية التعبير فمن سيفكر بعد اليوم بصناعة اعلامية في سورية ونعش «الدومري» مايزال أمامهم، وثانيا في مجال الاستثمار كيف يمكن لمستثمر أن يفكر بأي مشروع إذا كان مستقبله متوقفا على قرار لايسأل فيه صاحب العلاقة عن جنايته،بل تعتمد فيه التقارير الكيدية كدليل إدانة وشاهد اثبات، ولعل من المفيد هنا أن أنقل بالكلمة والنقطة والفاصلة رسالة مغتربة سورية وردت في (نشرة جميعنا شركاء في سورية الالكترونية) التي يعدها ويرسلها المهندس أيمن عبد النور لحوالي 12000 مشترك يوميا بتاريخ 3/ 8/ 2003 دون تعليق: (قرأت في نشرتك البارحة إضافة لما اثارته العديد من وسائل الإعلام خبر إغلاق الدومري... ونظراً لانتشار نشرتك بين أوساط المثقفين والمهتمين في سورية... فلقد وجدت من المناسب أن أنقل لهم جميعاً ما الذي فهمناه من إغلاق الصحيفة هنا في المغتربات..... السؤال الأساسي: هل كان إغلاق الدومري ليتم رغم المخالفات الإدارية والقانونية التي ذكرت وزارة الإعلام أن إدارة الدومري قد ارتكبتها..لو أن ابن أحد الرفاق المسؤولين كان شريكاً في الدومري؟... لو كان الجواب بلا... أليس هذا دعوة صريحة من المسؤولين السوريين لجميع المستثمرين الذين يودون الاستثمار

في سورية بأن ضمانتهم الوحيدة هي أن يشاركوا أولاد المسؤولين؟... هل هذه الرسالة التي يريدون ان يوجهوها لنا في المغتربات؟... إذا كان ما فهمناه خطأً فلماذا لم تلغى الرخصة في اليوم التالي لانتهاء المدة القانونية للمخالفات؟... ولماذا استقبلت مؤسسة توزيع المطبوعات أعداد الصحيفة؟...). وثالث الأسئلة التي يطرحها موضوع إغلاق «الدومري» وهو ما يخص حالنا كصحفيين وكتاب سوريين تغلق في وجوهنا منابر بلدنا – حتى المستقلة منها – لنضطر للكتابة في شؤون بلدنا خارج بلدنا، وتلصق بنا شتى الاتهامات بنفس الأقلام التي تكتب التقارير الكيدية، وكل ذلك لأنها لاتريد اصلاحا يفقدها مكاسبها الشخصية، والشخصية جدا.

أخيرا لابد لي أن أتساءل بعد أن دق المسمار الأخير في نعش «الدومري» ماذا عسى رئيس اتحاد الصحفيين السوري منذ مايقارب الثلاثين عاما الدكتور صابر فلحوط أن يقول (وهو الذي يفخر باستمرار أنه خلال توليه لرئاسة الاتحاد لم يكسر قلم لصحفي سوري) وهو يرى أن دزينة أقلام قد كسرت، وأغلقت أول صحيفة مستقلة تصدر في سورية بعد غياب هذه الصحافة لأربعين سنة خلت!

موقع الرأي الالكتروني، 4/ 10/ 2003

إعلان وليس مقالاً

صحافي سوري يعرض كليته للتبرُّع مقابل مكافأة مجزية

بداية أرجو من الصحيفة التي ستنشر كلامي هذا اعتباره إعلاناً وليس مقالاً، لسبب سأمضي في شرحه لاحقاً، وعلى هذا الأساس فأنا لن أتقاضى أي أجر عنه، ولو حاولت الصحيفة التي ستقرؤون على صفحاتها إعلاني هذا مجاملتي بطريقة ما، فأنا على استعداد لقبول مجاملة من نوع عدم دفع أجرة نشر هذا الاعلان، وشكر هذه المجاملة بكل جوارحي، أما لو حاولت الصحيفة تقديم إعلاني على أنه مقال فانها ستضعني في موقف لا يحسدني أحد عليه وتتسبب في إلحاق الأذى به، ولهذا قصة سأبدؤها من نهايتها حتى أخفف دهشة الزبون (وليس القارئ على اعتبار أن هذا إعلانٌ وليس مقالاً). فقد قررت أنا الصحفي السوري حكم البابا (زمرة دمي A +) التبرع بكليتي مقابل مكافأة مجزية تساعدني على تسيير أمور حياتي، لأن راتبي الشهري مع تعويض التدفئة والتعويض الصحفي يبلغ 7691 ليرة سورية شهريا (مايعادل 148 دولارا)، فإذا اقتطعت منه 4000 ليرة سورية (77 دولار) أدفعها قسطاً شهرياً لقرض سابق، فسيبقى لدي 3691 ليرة سورية (70 دولار) علي أن أتدبر أمري لكي أعيش بها شهرا كاملا، وربما كان من الممكن أن أعيش بمثل هذا المبلغ في إحدى حالتين إما أن يعود الزمن إلى مرحلة الستينات وعندها ـ بهذا الراتب الشهري ـ يمكن تصنيفي بين أثرياء سورية، أو أن أكون بريّاً مثل طيب الذكر طرزان وساعتها ستعني لي ورقة شجرة أكثر مما تعنيه كل هذه الأوراق النقدية،

لأن الأولى تؤكل على الأقل! ولكن بما أننا في عام 2003، وبما أنني لست طرزاناً، ولأني أدفع كمصاريف نافلة شهريا 2500 ليرة سورية بدل كهرباء تمتعني بمشاهدة المحطات الفضائية،وبالانتعاش ببرودة المكيف،وبماء ساخن للاستحمام، وبرؤية حروفي مطبوعة على الكومبيوتر وسواها من الميزات، وأدفع 2500 ليرة سورية فاتورة للموبايل، ومثلها للتلفون العادي، و 1000 ليرة رسوم استخدام للانترنيت، و3000 ليرة بنزينا لسيارتي الفوكس القديمة في مشاوير ذهابي وعودتي فقط من وإلى الجريدة التي أعمل بها، و2000 ليرة للصحف والمجلات التي أقرؤها، و2000 ليرة ثمنا للسجائر التي لاأستطيع الاقلاع عن تدخينها، مما يجعل مجموع هذه المصاريف الشهرية النافلة مايعادل 298 دولار، هذا دون حساب لمصاريف الأكل والشرب وشراء ملابس أو عدة كتب أو دعوة صديق إلى غداء، أو مشوار أنزّه به روحي، أو شتى أنواع المصاريف الاستهلاكية التي تهدر المال والوقت والحياة كما يُتفّهها الرفاق الشيوعيين. وكرمى لعيون هذه المصاريف وغيرها فأنا مصر على التبرع بكليتي مقابل مكافأة مجزية بجد، وأنا أظن من خلال شرحي السابق لظروفي أني سأجد زبونا لعرضي سيقبل تبرعي بالكلية التي ربما لن يكون بحاجة إليها،إنما سيزرعها في جسمه على سبيل الاحتياط لمجرد أن يقدم لي المكافأة المجزية، لكني أتوقع منه سؤالاً سأجيب عنه الآن قبل أن يطرحه علي بالشكل التالي: ولكن كيف كنت تعيش قبل عرض كليتك للتبرع مقابل مكافأة مجزية؟ وهو ماينقلني للشق الثاني الجوهري من شرحي للمشكلة وأجيب...

كنت أعمل مرة في الصحافة، ومرة في كتابة السيناريو، ومرة في إعداد برامج تلفزيونية، وسأسبق السؤال البدهي التالي للزبون عن سبب عدم

مزاولتي لأي من هذه الأنواع الكتابية الآن،لأجيب: كان هذا قبل 19/ 8/ 2003، وهو التاريخ الذي أصدر فيه وزير الاعلام السوري تعميمه رقم 162 إلى المؤسسات الاعلامية الذي يمنع الصحفيين السوريين بمزاولة أعمال أخرى بجانب عملهم، ولاسيما في مجال العمل الصحفي، وشمل منعه (الكتابة كوظيفة أو بالقطعة أو بالاستكتاب أو بالمراسلة أو بإصدار مطبوعة أو المشاركة في إدارة مطبوعة أو هيئة تحريرها، أو الكتابة أو النشر في أية مطبوعة أو جهة إعلامية مقروءة أو مكتوبة أو مسموعة..إلخ) كما جاء في تعميمه بالحرف، وذلك بدون موافقة مسبقة منه، مذكراً بالمادة 65 من قانون العاملين في سورية التي تحظر الجمع بين وظيفتين، دون أن تقارب أصحاب المهن الفكرية والابداعية أو النشر الصحفي الذي لايعتبر بأي حال من الأحوال جمعاً بين وظيفتين، لكن السيد الوزير أراد ضم كل أشكال التعامل بالكتابة، في محاولة لضبط مايكتب بربط موافقة الكتابه به شخصياً، ولهذا السبب أكدت منذ البداية أنني أعتبر كلامي هذا إعلاناً هو من حقي وليس مقالاً أعاقب عليه، ولهذا أيضا سيخف الحضور الثقافي والصحفي السوري في المنابر العربية في الفترة القادمة كما أعتقد في حال تم تطبيق نص هذا التعميم، وسيصبح الصحفي والكاتب السوري يعيش داخل قوقعته، لايسمع له صوت في عالم رحب مشرع الأبواب والنوافذ، ونتحول إلى غيتو مغلق لايسمع منه إلا الصوت الذي لايعتبره السيد وزير الاعلام نشازاً! وسيحتاج نشر ديوان الشعر والرواية والمسلسل التلفزيوني إلى موافقة قد لاتأتي، ولربما تتهم بالهرطقة ونعود إلى عصور محاكم القرون الوسطى، إلاّ في حال تركنا لعملنا في المؤسسات الاعلامية السورية كصحفيين سوريين وهو كما يبدو أحد أهداف تعميم

وزير الاعلام. ولأني أمتثل لتعميم وزير الاعلام، وكوني لاأتقن مهنة أخرى غير الكتابة أقتات منها، سأفضل السيء على الأسوأ، فبدلا من تنفيذ حكم الاعدام بنفسي الذي يقرره التعميم المذكور، سأتبرع بكليتي وأمشي أموري بمكافأتها المجزية.

ولأني أعتقد بأنني قد أقابل ربما زبونا نبيها لكليتي المعروضة للتبرع، لايخلو من الفضول، سأجيبه على السؤال الأخير الذي من الممكن أن يطرحه علي عن الحل التالي لمشكلتي التي ستنشأ بعد صرف المكافأة المجزية، بقولي: ساعتها سأبحث عن عضو جديد من أعضاء جسمي أعرضه للتبرع مقابل مكافأة مجزية أخرى: العين، الرئة، القلب، وربما العقل في حال استمرت الأمور كما هي عليه في تعميم وزير الاعلام، أو.. ربما يكون الحل حكومة اصلاحية موعودة ننتظرها بفارغ فارغ الصبر!!

أخيراً أتمنى على الصحيفة التي ستنشر إعلاني إرفاقه بصورة من الأرشيف لكلية بشرية في محاولة لجذب انتباه زبون ما يخلصني من الأعباء التي ألقاها تعميم وزير الاعلام على حياتي اليومية، وفي حال وفاتي أثناء عملية تبرعي بالكلية، أطلب ضم إعلاني هذا إلى ملف التحقيق بموتي، حتى لاتقيّد الحادثة ضد مجهول.

موقع الرأي الالكتروني، 12/ 9/ 2003

لا يُبرِّره التزلف للسلطة ولا طمأنة الشعب:
هل يكفُّ المحلل السياسي السوري
عن بيع كليشيهات التفاؤل الكاذب؟

بأغلبية 398 عضواً في مجلس النواب الأميركي البالغ عدده 435 عضواً،ومعارضة أربعة أعضاء فقط تم تمرير قانون محاسبة سورية،لينتقل بعدها إلى مرحلة أخرى هي مجلس الشيوخ الذي وقّع 76 عضواً فيه من أصل مائة على مشروع هذا القانون،مما يعني خطأ المراهنة على نوايا طيبة لدى الادارة الأمريكية أو فريق منها،كما حاول عدد من المحللين والمعلقين السياسيين القريبين من الأوساط الرسمية السورية تسويقها،معتمدين إما على معلومات قديمة عن تعاون استخباري بين سوريا والولايات المتحدة وتحديداً في موضوع تنظيم القاعدة، أو مستندين إلى القول المأثور (تفاءلوا بالخير تجدوه)،وجاء تصويت الـ398 عضواً في مجلس النواب ليوقف كم التعليقات السياسية لأؤلئك المحللين الذين كانوا ينطلقون في قراءاتهم اللاسياسية من أحد موقعين،فإما أنهم يدركون حجم المشكلة الحقيقي بين الولايات المتحدة وسورية،ولكنهم يسوقون أملاً كاذباً ويبيعون تفاؤلاً هشاً ويرشون على الموت سكر كما يقال،لكسب ود السلطة السياسية في سورية وطمأنتها من جهة،ولتهدئة خوف المواطن السوري الذي شاهد مافعله الغزو الأمريكي بالعراق على الهواء مباشرة،والإيحاء له أن مابيننا وبين أمريكا أكبر من تلك الألاعيب الفارغة المتمثلة بمشروع هذا القانون من جهة أخرى... وإما أنهم يعلقون ويحللون ويتحدثون

عن جهل،ويراهنون على وهم خلافات لأجنحة متصارعة داخل الادارة الأمريكية،والتي ستصب من وجهة نظرهم لصالح سورية،دون إدارك لآلية صنع القرار في السياسة الأمريكية، ظانين أن السياسة تدار هناك بعقليتهم وحسب مخططاتهم، وعلى طريقة الحواة وضاربي المندل راح هؤلاء المحللين يبنون فرضياتهم ويستخلصون استنتاجاتهم فإما أن تصيب،وإما أن تخيب!

والآن وبعد أن أظهر تصويت مجلس النواب بأن تحليلاتهم قد خابت غيروا الاسطوانة القديمة،وانتقلوا للحديث عن عدم أهمية مشروع القانون فهو لن يقدم ولن يؤخر،وليس بين سورية وأمريكا تبادل اقتصادي يذكر،وبالتالي سورية لن تتضرر،بل سيكون الطرف الأمريكي هو الأكثر تأثراً، وستدفع الشركات الأمريكية وحدها وخاصة العاملة في مجالات استثمار النفط السوري ثمن تمرير القانون،وعادوا إلى عزف لحن التفاؤل المرح النغمة لاشاعة أمل كاذب ومخيف في نفس الوقت،كاذب لأن العولمة لم تبق الشركات مستقلة قومياً،فما من شركة ألمانية أو يابانية أو غيرها ليس بينها وبين أمريكا تداخل استثماري أو تسويقي،وبالتالي فمستقبل مشروع هذا القانون لو أقر لن يكون عامل ضغط سياسي فقط يدفع سورية إلى عزلة لن يتمكن لا أصدقاء سورية الأوربيين،ولا أشقاؤها العرب من اختراقها ومثالي العراق وليبيا لايزالان حاضران أمامنا،بل واقتصادي ربما يفضي إلى حصار خانق، وساعتها سنقرأ تحليلات أخرى ربما أكثر غرابة من الحالية لأصحاب نظرية الدنيا حلوة والجو جميل،على طريقة السيد عماد فوزي الشعيبي الذي صرح لفضائية (العربية) في أوج التهديدات الأمريكية لسورية وبعد احتلال العراق أن «أمريكا ظاهرة صوتية»، أو السيد مهدي دخل الله الذي قال بالحرف لموقع (البوابة) الالكتروني مع

تصاعد التهديدات الأمريكية ان الولايات المتحدة «ليست لديها الكثير من الادوات للضغط علينا،فنحن لا نأخذ مساعدات غذائية منها،وليس لدينا معها علاقات تجارية متطورة تستطيع ان تعاقبنا من خلالها،ولا نطبق برامج صندوق النقد الدولي حتى تستطيع معاقبتنا من خلاله،ليس هناك آليات، ممكن ان تهاجمنا عسكريا لا أكثر من هذا» (!!)

من المستغرب فعلاً أن يقوم هؤلاء وأمثالهم بتسويق تلك الآمال الكاذبة والمخيفة التي تتلاعب بمصائر شعوب،ودرس العراق لايزال أمام العين ولم يدخل الذاكرة بعد،ومن الطبيعي أن نسألهم على أي معطى نجهله يستندون في تحليلاتهم؟وهل بإمكان حزام ناسف في فلسطين أو العراق – مع كامل الاحترام لمفهومي المقاومة والشهادة– أن يلجم الوحش الأمريكي؟وهل محللونا وحدهم فقط الذين فهموا الدرس الفيتنامي والأمريكان من الغباء بحيث لم يفهموه؟وهل يصح أن نقيس زمننا على زمن الانسحاب الاسرائيلي من لبنان وإن كان قريب زمنياً،دون أن نمر على تاريخ 11 أيلول الذي أنهى عالماً ومفاهيم ودولاً؟ وعلى من يراهن هؤلاء المحللون النادرون إذاكان القرار السوري في مجلس الأمن بإدانة الغارة الاسرائيلية على أراضيها لم يحظ بمساندة حتى الأصدقاء الفرنسيين، وإذا كان النواب الجمهوريان داريل عيسى وراي لحود والديمقراطي كريس جون اللبنانيي الأصل المعروف عنهم تعاطفهم مع القضايا العربية صوتوا مع مشروع قانون محاسبة سورية!!

الآن وسورية على أبواب ضغوط ترقى إلى مستوى التهديد هل نجد من يتساءل عن حفرة الوهم التي حفرها المحللون السياسيون بحسن أو بسوء نية لافرق الآن، وبهدف الطمأنة للسلطة أو للشعب بأن الأمر تجري

حسب تحليلاتهم مما جعل الآخرين –مدفوعين بالرغبة لا بالوقائع – يثقون بما لايمكن الوثوق به، وماالذي قدمته كل المهمات التي قامت بها،والحملات التي قادتها،والمحاضرات التي ألقتها،والمقالات التي كتبتها مديرة الاعلام السابقة في الخارجية السورية د.بثينة شعبان في الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين صورة سورية فيها،وكسب التأييد لها فجاءت النتيجة عكسية تماماً، وهو ماكان معلوماً للناس في سورية، لأن أبسط قواعد المنطق تقول: يجب أن تستطيع اقناع مواطنك أولاً،حتى تستطيع أن تقنع الآخرين،خاصة إذا كان هؤلاء الآخرين من أعداءك (!).

ربما لهذا سورية اليوم محتاجة – أكثر من أي وقت مضى – لخطاب إعلامي جديد،مختلف عن إعلامها الرسمي الذي يعترف الجميع اليوم بأنه لم يدخل عصر الإعلام الحديث، والذي يعاد انتاجه على ألسنة المحللين السياسيين السوريين وفي كافة الفضائيات بشكل يكاد يكون كاريكاتورياً،لأن هدفه تقديم الولاء بلغة كليشيهاتية لا قراءة الحدث السياسي، ولذلك أصبح المشاهد يستطيع أن يحزر كل ماسيقوله أي محلل سياسي سوري منذ لحظة ظهوره وقبل أن يتفوه بكلمة!

موقع الرأي الالكتروني، 19/ 10/ 2003

الصورة الإعلامية السورية على الفضائيات العربية:
عماد فوزي الشعيبي نموذجاً

ربما كان على السيد عماد فوزي الشعيبي أن يجد طريقة أخرى أكثر إقناعاً يرد بها علي بدلاً من إنكار ماقاله على مسمع من الملايين في فضائية (العربية)، حين سئل في بداية حملة التهديدات الأمريكية لسورية بعد احتلال العراق عن قيمة هذه التهديدات فأجاب بأن أمريكا ظاهرة صوتية، لأني لست الوحيد الذي دهش مما قاله حينها، ولأن ماقاله كان حديث الشارع ومثار استغرابه في وقت كانت أصوات قاذفات المحتل الأمريكي وقنابله على العراق ماتزال مسموعة في الشارع العربي، ولن يفيد السيد الشعيبي مطلقاً التشكيك بفهمي الخاطئ لما قاله، فما يقوله في العادة لايمكن فهمه بطريقتين، لأن هدف خطابه واضح لايحتمل اللبس كونه ينطلق من اصراره على أن يكون محامي دفاع لا من الصفة التي يُقَدّم بها كمحلل سياسي. ولكني (وقد رد علي) أجدها فرصة مناسبة لقول كلام في وعن السيد الشعيبي وتحليلاته كان يجب أن يقال منذ زمن، وهو كلام لايعبر عن رأي شخصي فقط، بل يحاول قراءة حالة عدم الارتياح التي ترتسم على وجوه مشاهدين مختلفين في كل مرة (أكون بالصدفة في عدادهم) عند سماع صوته في نشرة أخبار معلقاً أو محللاً، فمنذ ظهوره على الشاشات بقوة قبل سنوات للتعليق على حدث سياسي يخص سورية سواء كان داخلياً أو خارجياً، اختار لنفسه موقع الناطق الرسمي لا قارئ الحدث السياسي، ليس فقط في محتوى الخطاب الذي يردده، بل وفي

شكل تقديم الخطاب وترداده، وسأشرح أكثر...

هناك الكثير من المحللين السياسيين في العالم العربي الذين حسبوا أنفسهم على سياسات حكوماتهم، ولكن العديد من هؤلاء تركوا مسافة حرية بين خطابهم وخطاب تلك الحكومات، من أجل ترك فرصة للمناورة مع محاور قد يعارض خطابهم، أو الايحاء للمستمع أو المشاهد الذي يتابعهم بأنهم منطقيون ومحايدون يقولون مالهم وماعليهم، أو لاظهار بعض الاحترام لوعيهم وثقافتهم، وهؤلاء على علاتهم استطاعوا أن يقنعوا مستمعيهم ومشاهديهم إن لم يكن في كل القضايا التي يدلون برأيهم فيها، ففي بعضها على الأقل، بحيث نجحوا في عدم تنفير المتلقي من خطابهم وبالتالي خطاب حكوماتهم، ولتحلي هؤلاء المحللين بمثل هذا الذكاء الذي يعتمد على عدم التطابق مع أي خطاب رسمي تطابقاً كاملاً حتى لو كانوا مقتنعين به جملةً وتفصيلاً، اختاروا أيضا الشكل المريح بالنسبة للمشاهد لترويج أرائهم سواء في طريقة الرد الأريحية على منتقديهم،أو في نبرة الصوت،أو في إدخال خضرة لغة الحياة وأمثلتها إلى جفاف لغة السياسة، بحيث أصبح شكل الخطاب جزءاً من مضمونه، أو في خدمة مضمونه.

لاأدري ماإذا كان من حسن أو سوء حظ السيد الشعيبي أنه لاينتمي لهذه الفئة من المحللين السياسيين، ولكنه من حسن حظنا بالتأكيد، فقد اختار لنفسه ليس التطابق فقط مع الخطاب الرسمي، بل والتماهي معه وصولاً إلى المزاودة عليه، فهو يرد على كل انتقاد بلغة الالغاء وكأنه يضع الحقيقة في جيبه، ولأن مفهوم الإلغاء لايمكن اعتماده في إلا القضايا الداخلية فإن نظرية المؤامرة هي البديل المناسب في الحديث عن القضايا الخارجية، وبذلك تبقى الحقيقة في جيبه أيضاً! فمنذ أن بدأ الحراك في المجتمع السوري

رغبة بالانفتاح والاصلاح، ووصولاً إلى اليوم يصر السيد الشعيبي أن يبرهن بالدليل القاطع لمن يتوجه له في كتاباته وتعليقاته المتلفزة أنه صوته المعبر وناطقه الرسمي ومنظره الأيديولوجي ومسوّقه السياسي ومبشره الكهنوتي، ولذلك يظهر خطابه المقروء والمتلفز دائماً أشبه بالمراسلات الشخصية الموجهة إلى صندوق بريد مختلف عن عنوان القارئ، ويختار مايظن أن المرسل إليه يطرب له. ولأن القارئ لم يعنه أبداً، لم يعن هذا الأخير به ولا بخطابه، مما أساء للخطاب نفسه في بعض الأحيان خاصة عندما كان الخطاب الرسمي يتلاقى مع وجهة نظر المواطن، بسبب أسلوب السيد الشعيبي المعتمد على تسفيه وجهة النظر الأخرى منعاً للحوار، ورتابة طبقة الصوت وخلوها من الانفعال الانساني وكأنها تصدر عن «آنسر مشين»، ونبرته التعليمية القاطعة التي تقترب من جهامة مذيعي نشرات الأخبار في التلفزيونات الرسمية العربية أو قراء البيانات العسكرية، واستخدام التعابير المتعالية كما لو أنه يحاضر في مجموعة تلاميذ جهلة، وبهذا الأسلوب غير المدرك لطبيعة التقنية التي يمرر عبرها خطابه، والمتجاهل للمتلقي والمتعالي عليه، تحولت الدقائق التي يظهر فيها السيد الشعيبي في بعض نشرات الأخبار إلى فاصل مثير للتسلية في بداية الأمر ثم مثير للملل بعد وقت، وهذا الكلام ليس رأياً سياسياً بالسيد الشعيبي، بل هو رأي تقني في كيفية حضوره على الشاشة أمام المتفرج.

ربما آن الأوان أن يجد السيد الشعيبي من يقف ليقول له (من بين من يظن أنه ينطق باسمهم) أن الأسلوب الذي يتبعه سواء في المماحكة السياسية أو في شكل انتاجها على الشاشات، يلحق الخسارة بأكثر القضايا عدالة حين يتبناها، لأني وغيري من السوريين نشعر بالاحراج فعلا

حين يتم اختصار صورة العقل السياسي السوري عمداً على الفضائيات بأداء كاريكاتوري بالفعل، مع أن ظاهره الجدية البالغة، وكأن صاحبه ينفذ ماينصح به مخرجي الكوميديا ممثليهم في العادة وهم يصورون عملاً كوميدياً فيقولون لهم: لاتهرجوا، أدوا الدور بكل مافي مقدرتكم من الجدية، وعندما تكونون في منتهى الجدية ستحدثون التأثير اللازم لخلق حالة غير محدودة من الاضحاك لدى المتلقي!

موقع الرأي الالكتروني، 23/ 10/ 2003

كلام قديم إلى وزير جديد

الاعـلام السـوري صـورة عن قرب

مع بداية كل تشكيل وزاري في سورية وتوقع اسم جديد لوزارة الاعلام تهب على الصحفيين السوريين رياح أمل بتغيير واقع قاس يعملون من خلاله، لكن النتيجة تظهر عادةً بعد أيام أو أشهر من تسلّم (الوزير- الأمل) بإضافة المزيد من الاخفاقات الاعلامية وتراكم الاحباط النفسي لجموع الصحفيين السوريين، إلى أن أصبح الاعلام السوري مثالاً موفقاً لمن يود الاستشهاد في محاضرة أو ندوة عن الاعلام المتخلف مهنياً والمحدود فكرياً، مما انعكس على سمعة الصحفي السوري، فإعلام سورية لم يقدم خلال سنوات طويلة أي اسم شهير أو معروف في عالم المهنة الصحفية، وغالبية الأسماء السورية التي عرفت أتت شهرتها من تعاملها مع أنواع كتابية أخرى كالقصة أو الشعر أو السيناريو، وبما أنها تعمل في الصحافة فقد حملت شهرتها معها إلى المهنة التي تزاولها، وعدم تداول اسم هام في الصحافة السورية أمر طبيعي في إعلام يعتبر الصحفي موظفاً يُملى عليه، وترسل إليه التوجيهات للتنفيذ، والحجم الكبير للممنوع تداوله في الكتابة لايقارن بضآلة ماهو مسموح الكتابة عنه، وبغياب تنافس بين الصحف في السبق الصحفي وتميز المادة، والاستئثار بالكتاب الهامين، كون هؤلاء يتعرضون للمنع ليس من الكتابة فقط، بل حتى من مجرد ذكر أسمائهم في الاعلام، أصبحت مهنة البحث عن المتاعب المهنة الأكثر راحة في سورية، وأصبح الصحفي أكثر الموظفين كسلاً، يكتب من خلف طاولته، وتعفيه

وكالة سانا من تعقب الخبر و الاستئثار به، وحتى من إعادة صياغته، ولأنه يعرف أن الرقيب الذي يرتدي عادة زي رئيس التحرير أو مديره أو أمينه أو رئيس قسم ما في الجريدة سيقف حائلاً بينه وبين متابعة قضية أو تحقيق ميداني ما، فضّل الصحفي السوري اللجوء إلى النشرات التي تصدرها المؤسسات والوزارات السورية وإعادة صياغتها ونشرها باسمه، وفيما بعد لجأ إلى وسيلة أكثر راحة من إعادة الصياغة عبر إرسال نشرة الوزارة أو المؤسسة كاملة للنشر بعد كتابة سطرين في مقدمتها وسطرين في خاتمتها وكفى الله المؤمنين شر القتال، أما بالنسبة للتعليق السياسي فقد اعتبر النوع الأكثر راحة بين أنواع الكتابة الصحفية، فيكفي أن تضع مجموعة كليشيهات معروفة ومكرورة في إطار خبر ما ليصبح تعليقاً يتصدر الصفحة الأولى في أية جريدة سورية، وعلى هذا الأساس تم اختراع الخلطة السرية للصحافة السورية، التي لم تفتقد في كل مراحلها مجموعة من الصحفيين السوريين الذين حاولوا التمرد على هذه الماركة المسجلة والذين كانوا ينعتون بالمشاغبين ويعانون الأمرين من إداراتهم، ويقضون أغلب أيام سنواتهم مرتاحين، ليس على طريقة زملائهم الآخرين الذي سبق ذكرهم، إنما بسبب المنع من الكتابة والعمل، أو النفي إلى أقسام الأرشيف في صحفهم.

حظي هذا النوع من الاعلام بمباركة كل وزراء الاعلام الذين تعاقبوا على تلك الوزارة، وتفنن الكثيرون منهم باختراع طرق خاصة بهم لتحجيم دور الصحافة، واستطاعوا عبر اجراءاتهم المتنوعة إلغاء أي أمل بتبديل واقع الصحافة السورية، وواقع العاملين فيها، ففي عهد ولاية السيد محمد سلمان لوزارة الاعلام التي استمرت ثلاثة عشر سنة تم تطويع الصحفيين

نهائياً كموظفين، وأقطعت وسائل الاعلام السورية لمدرائها من قبل الوزير، فكانت الشكاوى عليهم تصب في سلّة مهملات الوزير لا على مكتبه، وتبدلت تبعية الاعلام من إعلام دولة ليصبح إعلام حكومة، وانتقل دوره من الرقابة على أجهزة الحكومة ومؤسساتها إلى النقيض فأصبح ناطقاً باسمها، ومروجاً لعملها، ومخفياً لسوء أدائها، وانتشر بوضوح نوع من الفساد بين الصحفيين هو فساد العمل في المكاتب الصحفية للوزارات والمؤسسات، أو قبض الأعطيات منها، فتحول هؤلاء الصحفيين إلى مدافعين عن مصالح هذه الجهات التي تدفع لهم، يحمونها من الانتقاد على صفحات الصحف التي يعملون بها ماأمكنهم، أو يردون على مايتسرب من انتقادات لايملكون القدرة على منع نشرها، ناهيك عن الأخبار الدعائية لهذه الجهات التي تنشر باستمرار مزينة بصورة المسؤول الأول في هذه الجهة أو تلك.

ومع مجيء السيد عدنان عمران الذي تولى وزارة الاعلام لثلاث سنوات تفاءل الوسط الصحفي بشكل مبالغ به، أولاً لأن سلفه جلس على كرسي الوزارة كل تلك السنوات لدرجة أن جميع الصحفيين فكروا أنهم سينتقلون للحياة الآخرة دون أن يحظوا بفرصة رؤية وزير للاعلام غير السيد محمد سلمان، وثانياً لأنه أتى من الوسط الدبلوماسي مما دفعهم للاعتقاد أن السياسة المفضلة لديه الجزرة وليس العصا، وثالثاً لأن مجيئه ترافق مع وعود الاصلاح، لكن أكبر انجازات السيد عمران تمثلت في دفعه الصحفيين للترحم على سلفه، فقد بدأ عهده بإصدار تعميم يمنع فيه الصحفيين من الكتابة عن أي نشاط من نشاطات وزارة الثقافة السورية إلا بعد موافقة وزيرة الثقافة على مايكتبوه، وأنهاه بتعميم آخر يمنع فيه

الصحفيين من الكتابة بأية طريقة من الطرق (بالقطعة أو بالمراسلة أو بالاسكتاب أو بالتوظيف) في أية وسيلة إعلامية غير التي يتبعون لها إلا بعد موافقته شخصياً تحت طائلة الوقوع بين فكي المادة 65 من قانون العاملين الأساسي، ومابين التعميمين نفى بعض الصحفيين إلى محافظات أخرى خارج مدنهم لمجرد توقيعهم على بيان، وأغلق جريدة الدومري أول صحيفة مستقلة تصدر في سورية بعد احتكار الاعلام من قبل الدولة لأربعين عاماً، وثبت مفاصل النشر المسؤولين عن تدهور الصحافة السورية في أماكنهم، وكثرت خلال عهده استدعاءات الصحفيين للجهات الأمنية، وكانت حظوة الصحفي لديه تأتي من الهاتف الذي يرن للتوصية به لا من عمله، وشدد القبضة على مراسلي وسائل الاعلام العربية والأجنبية، فبدلاً من احتوائهم تم استعدائهم، وحوّل خطاب الاصلاح إلى مجرد شعار مارس تحته أشد أنواع كم الأفواه، وكتبت العديد من المقالات في الصحف العربية، ونشر الكثير من البيانات الصادرة عن الهيئات الدولية التي تعنى بحرية الصحافة عن تصريحاته المغالطة للحقيقة والواقع حول الاعلام السوري المزدهر، وقراراته المعادية للصحافة، وعنون عهده كلّه تحت مانشيت عريض هو: سيادة مذيعات التلفزيون.

ربما لهذه الأسباب تعامل الصحفيون في سورية بحذر مع تعيين وزير الاعلام الجديد السيد أحمد الحسن، خاصة بعد أن نقل عنه بعض مسؤولي الصحف إعجابه بالاعلام السوري وبأدائهم في هذا الاعلام، لكن مجموعة إشارات بدرت من الوزير الجديد أحيت أملاً نائماً لدى الصحفيين تستحق أن يقال فيها كلمة حق، منها إلغاؤه لعادة الدوام مساءً في مكتب الوزير داخل مبنى التلفزيون التي سنها أسلافه من وزراء

الاعلام، منعاً ربما لشائعات القيل والقال ودخول مذيعة إلى المكتب لتخرج بعدها وقد تسلحت بسطوة يخشاها حتى مدراء التلفزيون، كما كان معتاداً في الماضي. ومنها الانطباع الجيد الذي نقله بعض مراسلي أجهزة الإعلام في دمشق عن لقائه بهم. ومنها مانقل عنه حول وقف استدعاءات الصحفيين السوريين إلى الأجهزة الأمنية إلاّ بعد إقناعه بأن هناك سبباً وجيهاً يستدعي ذلك وموافقته شخصياً، بعكس ماكان يجري أيام الوزير السابق حيث كان بإمكان أي كان استدعاء أي صحفي، وبطلب من الوزير أحياناً. ومنها أيضاً اللقاء الذي عقده في مكتبه مع مجموعة صحفيين يعانون مشكلات مهنية جدية في جريدة تشرين السورية (كنت من بينهم) لسماع معاناتهم، بعد أن رفض مدير عام الجريدة بطريقة استئصالية حضورنا للاجتماع الذي عقده لمدراء ورؤساء الأقسام في جريدة تشرين مع الوزير الجديد بحجة أن الاجتماع مخصص لشرح وضع الجريدة، وكأن معاناتنا المزمنة كصحفيين ليست جزءاً من وضع الجريدة، أو أنها ليست أحد الأسباب الأساسية لأزمة الجريدة.

وحتى لا أكون كمن يسوق الوهم أجد أنه من الواجب تقديم تبرير للقارئ عن سبب الاحساس الذي أشعرنا بوجود عقلية أخرى لدى الوزير الجديد تختلف عن سابقيه في كيفية التعامل مع الصحافة والصحفيين، من خلال جلستنا معه التي تجاوزت الساعة ونصف، فقد عنونّا مشكلاتنا في عدة نقاط رئيسية: تحديد خطوط حمراء واضحة للممنوع والمسموح في الصحافة السورية بدلاً من تركها لمزاجية مفاصل النشر في الصحف السورية ومصالحهم. عدم فرض الوصاية على الصحفي السوري من قبل مفاصل النشر والكف عن اعتباره أبلهاً يجب توجيهه باستمرار، فمادام

الصحفي مسؤولاً عن مادته ومادام هناك قانون يحاسبه فمن حقه النشر، ومن حقه التعقيب بنفسه على الردود التي تصل على مواده المنشورة. إعادة الاعتبار لمبدأ أن أهمية الصحفي تأتي من مقاله لا ممن يقف خلفه. إعادة النظر في وضع مسؤولي الصحف السورية رؤساء وأمناء ومدراء تحرير ورؤساء أقسام الذين لم يتغيروا منذ سنوات طويلة، وتحميلهم مسؤولية تدهور رقم توزيع الجريدة من ستين ألف نسخة في عام 1990 إلى عشرين ألف نسخة حالياً، على الرغم من ارتفاع عدد سكان سورية خلال هذه السنوات. إعادة توزيع الثروة في الجريدة بين كافة المحررين بدلاً من استئثار بعض المدعومين والمرضي عنهم بالمبالغ الكبيرة لمكافآت النشر ولمهمات السفر.

هذه أبرز النقاط التي طرحت مع الوزير الجديد الذي أبدى اهتماماً بها دون مقاطعة أو إلغاء أو تسفيه لما طرحناه، لكن السؤال المهم اليوم هو ماالذي يستطيع الوزير الجديد انجازه في أرض محروقة، وكيف سيتعامل مع تراث من الركاكة خلّفه سابقوه، ومن أين سيبدأ في عملية إصلاح الاعلام؟ لكن الأهم من كل ذلك هل هناك رغبة حقيقية بإصلاح الإعلام إصلاحاً حقيقياً وليس إصلاحاً سياحياً أو تجميلياً أو ترقيعياً؟

موقع الرأي الالكتروني، 10/ 11/ 2003

حين تعني عبارة حرية التعبير في بلد ما

الريبة والشك والاتهام!

سأعترف منذ البداية بأن وجود صحافي سوري مقيم داخل بلده في لقاء يحوي عنوانه عبارة (حرية التعبير) أمر يدعو للدهشة ويثير الاستغراب، فهاتان الكلمتان كما هو معلوم للقاصي والداني غريبتان عن الصحفي السوري، سواء في حال كانت كل كلمة منهما منفصلة عن الأخرى، أو في حال اجتماعهما معاً، ولكن الأكثر إثارة (للفزع هنا وليس للدهشة) أن تكون الجهة الداعية للقاء أو المنظّمة له هي (اللجنة العربية لحقوق الانسان)، فعند ذلك سيكون جرم الصحافي السوري الذي سيسافر من دمشق إلى باريس لحضور اللقاء من الكبائر، لأن كلمة حقوق الانسان تثير في دمشق نوعاً من الشعور بعدم الارتياح لمن يسمعها، فيتململ في جلسته مباشرة ويتلفت حوله بحركة لا إرادية، فما بالكم لمن ينطقها؟! ورغم ذلك فعندما تلقيت الدعوة الموجهة من اللجنة العربية لحقوق الانسان لحضور هذا اللقاء تقدمت بطلب إلى مدير عام جريدة تشرين السورية التي أعمل بها محرراً صحفياً منذ عام 1986، للموافقة على إيفادي للمشاركة في اللقاء وتغطيته، على الرغم من النصائح التي تلقيتها من أصدقائي الصحفيين بأن أكتم الدعوة وأسافر على شكل سائح، لأن مجرد إعلاني

---

* *ورقة مقدَّمة إلى لقاء «الغرب وحرية التعبير في العالم العربي» المنعقد في باريس بتاريخ 12/ 12/ 2003 بدعوة من اللجنة العربية لحقوق الانسان.*

للدعوة سيضيف مزيداً من إشارات الـ(×) إلى اسمي في السجلات الأكثر أهمية بالنسبة للمواطن السوري وهي بالطبع السجلات الأمنية، وكانت النتيجة كما توقع نصّاحي من الأصدقاء حاشية من مدير عام جريدة تشرين الدكتور خلف الجراد على طلبي المقدم إليه تقول بالحرف (أن أمر الندوة لايخص المؤسسة مباشرة) وعليه فإن رأيه (مع عدم الموافقة). واعتقد أصدقائي الذين نصحوني بعدم اعتماد العلنية في سفري، بأن قرار مدير عام الجريدة والذي توقعوه قبل صدوره سيصيبني بنوع من الاحباط، لكنه دهشوا عندما وجدوني راضياً بالقرار، وأكاد أقول أني سعيد به، وعلي هنا أن أقدم كامل امتناني للدكتور خلف الجراد لعدة أسباب: أولها لأنه بقراره هذا يؤكد أن لاشيء تغيّر، ولاشيء سيتغير – في المدى المنظور – في العقلية التي تسيطر على الاعلام والصحافة في سورية على الرغم من كل دعوات الاصلاح وشعاراته، وهذا بالتالي سيجعلني في مأمن من الوقوع في أي مغالطة لواقع حرية التعبير في سورية عند حديثي عنها، وثانيها لأن الدكتور الجراد في حاشيته التي كتبها على طلبي والتي ترى أن موضوع حرية التعبير لايخص جريدة تشرين مباشرة، وأضيف أنا لايخصها بشكل غير مباشر أيضاً، وصّف الجريدة التي يديرها، ولذلك لن أتهم بأي افتراء على ما أعتقد في حال تناولت موضوع غياب حرية التعبير في جريدة تشرين كمثال أعرف دقائقه وتفاصيله في ورقتي هذه، مادام المدير العام يعترف خطياً بذلك، أما ثالث الأسباب التي تجعلني ممتناً للدكتور الجراد فهو بمنحه لي – عبر رفضه الآنف الذكر – مدخلاً مناسباً لما أريد ذكره فيما يلي حول غياب حرية التعبير في الصحافة السورية.

السادة المشاركين في هذا اللقاء...

لا أعرف بالضبط مدى علاقة سورية بموضوع لقائكم المعنون (الغرب وحرية التعبير في العالم العربي)، فعلى الرغم من أن الغرب بمؤسساته ومنظماته الأهلية والحكومية المعنية بحرية التعبير، لم يكن يترك انتهاكاً ضد حرية التعبير في أية بقعة من بقاع الأرض إلا ويدينه أو يشير إليه على الأقل، إلاّ أنه كان يتناسى موضوع حرية التعبير في سورية، ولهذا لم يعوّل الصحفيون والكتاب السوريون على هذا الغرب في يوم من الأيام، على الرغم من قرارات منع الكتابة التي كانت تصدر شفهياً وبالجملة لأعداد غير قليلة من الكتاب والصحفيين السوريين، والتي لم تكن تقف عند حدود المنع من الكتابة، بل وتتعداها إلى منع ذكر الاسم في أية وسيلة إعلامية سورية، فضلاً عن الاجراءات العقابية المختلفة، والمضايقة بلقمة العيش، وبإمكاني أن أعدد عشرات الأسماء التي منعت من الكتابة، فمن منا لايذكر قصص مثل منع الصحفي والشاعر ممدوح عدوان من الكتابة عدة مرات، ونقله من محرر في جريدة الثورة أواخر سبعينيات القرن الماضي بأوامر من وزير الاعلام الأسبق أحمد اسكندر أحمد إلى عمل مكتبي في وزارة الاعلام، وسحب جواز سفره ومنعه من السفر، ومراقبته من خلال دورية أمنية تطارده كظله في تسعينيات القرن الماضي بأوامر من وزير الاعلام الأسبق محمد سلمان، ومنع الشاعر نزيه أبو عفش من الكتابة ونقله من التدريس بحجة كونه خطراً على الجيل الجديد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومنع الكاتب ميشيل كيلو بحكم أبدي من الكتابة إلى حد تهديد المنظمة الحزبية في جريدة الثورة عام 2001 بعدم طباعة الجريدة فيما لو نشر اسمه فيها عندما أراد المرحوم محمود سلامة استقطاب الكتاب السوريين بجميع أطيافهم أيام كان مديراً عاماً لجريدة الثورة، إضافة

إلى أوامر منع من الكتابة لأسماء مثل عادل محمود وأحمد دحبور ومحمد الماغوط وزكريا تامر وسعد الله ونوس وشوقي بغدادي وسهيل ابراهيم وخيري الذهبي، وكاتب هذه السطور الذي نقل إلى قسم الأرشيف أكثر من مرة ونفي إلى مكتب الجريدة في حلب واستدعي للتحقيق الأمني، وقد لايتسع المجال هنا لأعدد أسماء الكثيرين من الكتاب السوريين الذين منعوا من الكتابة أو اتخذت بحقهم اجراءات عقابية، أو الصحفيين السوريين الذين تمنع مقالاتهم بالعشرات في الصحف السورية، أو الكتاب والشعراء العرب الذين كان مجرد ذكر اسمهم يعتبر تهمة، فقد كان أدباء ومفكرون من وزن نجيب محفوظ ومحمود درويش وصادق جلال العظم وأدونيس وزكريا تامر ونزار قباني على اللائحة السوداء للإعلام السوري خلال فترات ماضية وبتهم مختلفة، فقد أعطى وزير الاعلام السوري محمد سلمان أوامره بعدم الكتابة عن نزار قباني عند رحيله، بسبب ما أشيع آنذاك عن كلام قالته ابنته عندما جاء ممثل للسفارة السورية في بريطانيا لتعزيتها، ومنع المدير العام السابق لجريدة تشرين محمد خير الوادي الكتابة عن ديوان لمحمود درويش لأنه من جماعة اتفاق أوسلو وعن كتاب لأدونيس لأنه من دعاة التطبيع حسب رأيه، كما منع المدير العام الأسبق لجريدة تشرين عميد خولي الكتابة عن رواية لنجيب محفوظ لأنه من جماعة كامب ديفيد الخونه، وأجد من المفيد أن أذكر هنا حادثة طريفة كنت شاهدها لدلالتها الواضحة، فقد دعيت عام 1999 إلى معرض القاهرة الدولي للكتاب الحادي والثلاثين، وكان برفقتي على الطائرة الدكتور عبد الكريم عبد الصمد رئيس القسم الثقافي في جريدة تشرين السورية، للمشاركة كممثل لسورية في مؤتمر «كتاب في جريدة» الذي يعقد على هامش المعرض،

وكان يسألني عن أسماء الكتاب السوريين المناسبين لنشر كتبهم ضمن خطة كتاب في جريدة خلال عام، وعندما ذكرت له أسماء مثل محمد الماغوط ونزار قباني وأدونيس وزكريا تامر، أجابني بأن هؤلاء غير مرغوبين من الجهات الرسمية، ولم يسجل أسماءهم في قائمة كتابه المرشحين، لكن الطريف في الحادثة (وهو مؤلم أكثر من كونه طريفاً) أن الأعضاء العرب المشاركين في المؤتمر هم الذين طرحوا أسماء هؤلاء الكتاب السوريين الأربعة لاصدار كتبهم ضمن خطتهم وأقروها، والأكثر إيلاماً أن ممثل سورية هو الذي أبدى تحفظه تجاه هذه الأسماء!

وإذا كان هذا التعامل هو القاعدة مع أسماء لها سمعتها العربية والدولية، فكيف يكون التعامل مع صحفيين محليين ليست لهم تلك السمعة الكبيرة.. لو دخلنا في التفاصيل سأسرد مئات بل آلاف القصص التي تعتبر أمثلة نموذجية عن غياب حرية التعبير في الصحافة السورية، ابتداءاً من المواضيع الكثيرة المحظر على الصحفي السوري الخوض فيها، ومروراً بمنع الصحفي من التعقيب على رد لجهة رسمية تناولها بمقال، أو حجب المعلومات عنه، أو الاتصال برئيس التحرير المعني لايقاف موضوع يحقق به صحفي ما، فيقوم رئيس التحرير بنجدة المتصل وينصره على الصحفي، أو التدخل من قبل مسؤول النشر في مادة الصحفي ليس بالشطب فقط بل بإضافة أسطر إلى المادة قد تبدل توجهها، إلى غياب كامل لدور اتحاد الصحفيين السوري، الذي يتشكل مجلسه التنفيذي ــ وهو السلطة صاحبة القرار فيه ــ من رؤساء تحرير الصحف السورية أنفسهم، لذلك لايجدي الصحفي السوري أن يرفع أي شكوى على إدارته إلى نقابته المهنية، كون من سيحكم في مظلمته هم ظالميه أنفسهم، ولذلك لم يسجل لاتحاد

الصحفيين السوريين عبر تاريخه كله أنه أنصف صحفياً في وجه إدارته، وهنا أود الاجابة على سؤال افتراضي قد يخطر في ذهن أي منكم وهو التالي: مادام الوضع على هذا النحو من السوء لماذا لم نسمع عن سجناء رأي من الصحفيين السوريين؟ وجوابي لأن العقلية التي تدير الاعلام السوري (وهو إعلام رسمي حكومي) نقلت حراس السجون من الوقوف التقليدي على أبواب المهاجع والزنازين، إلى الجلوس خلف مكاتب رؤساء ومدراء وأمناء التحرير ورؤساء الأقسام في الصحف السورية، واعتمدوا العلاج الوقائي ضد فيروس حرية التعبير حتى لايصلوا إلى حالة العلاج السريري، ولهذا فإن كل مسؤولي النشر في الصحافة السورية الذين استمروا وارتقوا السلم الوظيفي كانوا على علاقة ما بالأجهزة الأمنية، بينما أقصي شبه المستقلين في أول فرصة أتيحت لمن هم غير مرتبطين به أن يقصيهم، وعبر هؤلاء الحراس الذين ارتدوا أزياء مسؤولي النشر تم منع المقالات أوالحذف منها وإلغاء أي رأي يمكن أن يشكل خطراً ما ــ حسب رؤيتهم ــ سواء من الرأي أو حتى من تأويله، وبهذه الطريقة تمت إدارة الصحافة السورية وألغيت حرية التعبير نهائياً، إلا إذا اعتبرنا أن الفارق بين مقال يمدح قراراً حكومياً ما، ومقال آخر يبالغ في مدح القرار يعتبر نوعاً من حرية التعبير.

السادة المشاركين في هذا اللقاء...

أرجو أن لايفهم كلامي السابق على أنه إلغاء للروح العنيدة التي يتمتع بها الصحفيون السوريون، أو جزء منهم، أولئك الذين مازالوا يحاولون توسيع هامش حرية التعبير، ويواجهون يومياً قرارات المنع، و يبتكرون الطرق التي تمكنهم من تمرير مايودون قوله، أو على الأقل جزءاً كبيراً مما

يودون قوله، ويعاقبون أحياناً، ويهددون كثيراً، ويجد بعضهم متنفساً في الكتابة لصحف عربية خارج سورية إنما في الشأن السوري، وخصوصاً في شأن حرية التعبير، إلا أن كل المقالات التي تناولت حرية التعبير في سورية في الصحف العربية لم تستطع أن تصنع أي انفتاح إعلامي، أو تبدل في العقلية المتشنجة التي تحكم الاعلام السوري، فعلى الرغم من أن دعوات الاصلاح ـ ومن بينه الاصلاح الاعلامي ـ كانت شعار الثلاث سنوات الأخيرة، ورغم منح بعض التراخيص لصحف ومجلات مستقلّة، إلاّ أنها على أرض الواقع كانت من أسوأ الفترات التي عانى منها مجتمع الصحافة في سورية، وهي الفترة التي تسلّم فيها السفير عدنان عمران منصب وزير الاعلام، فبعد أن كان يتم في السابق اختيار المدراء العامين للصحف السورية من ضمن الكادر الصحفي من المرتبطين بالأجهزة الأمنية، فرض على مؤسسات الإعلام في هذه المرحلة مدراء عامين من خارج الكادر الصحفي، ليس لديهم أي مؤهل سوى ارتباطهم بالأجهزة، فحولوا هذه المؤسسات إلى منابر لشتم المثقفين السوريين ودعاة إحياء المجتمع المدني وقوى الحراك الاجتماعي في سورية، وأقرّ قانون المطبوعات الجديد الذي جعل من عقوبة السجن سيفاً مسلطاً على رأس الصحفي، وضاق هامش حرية التعبير على صفحات الصحف السورية بشكل أربك الأداء الصحفي، فصدر تعميم من وزير الاعلام عدنان عمران يحظر الكتابة عن أي نشاط ثقافي بدون الحصول على موافقة وزيرة الثقافة على مادة الصحفي، وآخر يمنع على الصحفي السوري الكتابة في أي مطبوعة خارج جريدته دون الحصول على موافقة وزير الاعلام، وأصدر مدير عام جريدة تشرين الدكتور خلف الجراد قراراً يمنع فيه الصحفيين من إجراء أي

لقاء مع أي مسؤول إلا بعد الحصول على موافقته الخطية، واستدعي عدد من الصحفيين للتحقيق الأمني بسبب مقالات كتبوها، وفرضت رقابة مسبقة على الصحف المستقلة رغم مخالفة هذا الاجراء لقانون المطبوعات السوري، وألغي ترخيص «الدومري» أول جريدة مستقلة في سورية بعد مضايقات كثيرة تعرضت لها والتي صدرت بعض أعدادها أحياناً بصفحات أو فقرات بيضاء داخل المقالات دلالة على تدخل الرقابة، واتهم ناشرها الفنان على فرزات بالخيانة بصفحتين كاملتين نشرتا في جريدة تشرين التي منع عنه مديرها العام حق الرد، وتم التضييق على مراسلي وسائل الاعلام العربية والعالمية فسحبت البطاقة الصحفية من بعضهم لفترات طويلة مثل مراسل جريدة الرأي العام الكويتية جانبلات شكاي، ومراسلة هيئة الاذاعة البريطانية سلوى اسطواني ومراسل جريدة الزمان اللندنية المرحوم ثائر سلوم، ورفض اعتماد بعضهم الآخر كمراسلي محطة الجزيرة الفضائية محمد العبد الله وليلى موعد، وطرد من سورية مراسل وكالة الأنباء الفرنسية ماهر شميطلي كونه فرنسي الجنسية من أصل لبناني.

السادة المشاركين في هذا اللقاء...

أعتقد أن كل مارويته لايثير دهشة أي صحفي سوري، فلدى كل صحفي عندنا مئات القصص التي تملأ رفاً من المجلدات لو كتبها، لكن الذي يثير دهشتي أنا وغيري من الصحفيين السوريين أن تصل يد الرقابة إلى حديث رئيس الجمهورية العربية السورية مع جريدة النيويورك تايمز الذي نشر بتاريخ 2/ 12/ 2003 في جريدة تشرين بـ(5705) كلمات، في حين نشر نفس الحديث في نفس اليوم في جريدة الشرق الأوسط اللندنية بـ(7850) كلمة، أي باختصار (2145) كلمة، ولدى تدقيقي نسختي الحديث

تبين لي أن الأسئلة والاجابات المحذوفة في الصحافة السورية تتعلق بالشأن الداخلي السوري، وسأترك لحضراتكم قراءة دلالات هذه الحادثة.

السادة المشاركين في هذا اللقاء..

أرجو أن أكون من خلال هذا السرد السريع الذي قصرته على موضوع حرية التعبير في الصحافة السورية قد أثبت لكم بأن حاشية الدكتور خلف الجراد مدير عام جريدة تشرين على طلبي السفر للمشاركة في ندوتكم بأن موضوعها لايعني جريدته ينبغي أخذه على محمل الجد، لأنه يعبر عن واقع، ويشهد بحقيقة.

أشكركم على حسن اصغائكم ودمتم بخير.

دمشق، 4/ 12/ 2003

جريدة القدس العربي، 16/ 12/ 2003

بمناسبة منع بث تلفزيون المنار في فرنسا

برافو للإعلام السوري حين يرى القشة في عين أخيه!

برافو يستحقها فعلاً الموقف الاعلامي السوري من قرار وقف بث قناة المنار اللبنانية في فرنسا بشقيه الرسمي والنقابي، فوزير الاعلام السوري الدكتور مهدي دخل الله – الذي اعتبرته مقالات عديدة نشرتها الصحافة السورية بعد سماحه بنشر مقالتي عن السياحة الأمنية في سورية غورباتشوف الإعلام السوري – يعتبر القرار (تطور خطير يتنافى مع مبادئ الديمقراطية الاعلامية والتسامح) ويرى (في جوهره عمل موجه ضد الحرية الاعلامية في العالم)، في حين يرى الدكتور صابر فلحوط –رئيس اتحاد الصحفيين السوريين المزمن ونقيبهم في أزمنة التعيين وأزمنة الانتخاب– عبر بيان أصدره اتحاده أن القرار (شكل ضربة موجعة لمبدأ حرية الصحافة والاعلام.. وان الصحفيين في سورية ينظرون بقلق بالغ إلى هذا القرار غير المبرر)!

برافو لهذا الموقف الإعلامي السوري لا لأني من المعجبين بقناة المنار (وإن كنت ضد القرار الفرنسي لأني أعتبره تضييقاً لحرية التعبير المقدسة)، فأنا أرى المنار تنتمي إلى ذلك النوع من الإعلام الأيديولوجي الموجه الذي أصبح وجود آثاره ضمن الإعلام العالمي من قبيل الفلكلور ويشبه وجود طبنجة من حرب السفر برلك في بيت (مودرن)، ولاأراها أكثر من قناةً رديفة أو احتياطية للتلفزيونين السوري والايراني من حيث الشكل والخطاب والتوجه، مع فارق طفيف في هامش الحرية لم يأت مقصوداً، إنما

جاء بسبب كونها لبنانية.

و... برافو لهذا الموقف الإعلامي السوري لا لأنه سيكون مؤثراً في قرار فرنسا، ويجعلها تتراجع أو تعيد النظر، فمثل هذه الرغبه حلم لم يراود —كما أظن— حتى أصحابه أنفسهم والذين لم يريدوا من الموقف أكثر من تسجيله!

إنما برافو، لأنه ولأول مرّه يتحدث وزير الإعلام ونقيب الصحفيين في سورية بالفم الملآن عن مبادئ الديمقراطية الإعلامية وحرية الصحافة والإعلام مما سيتيح لي فرصة لمناقشتهما في مشكلة حرية الإعلام السوري، فإذا ماكانا على قناعة بما قالاه بشأن منع بث تلفزيون المنار في فرنسا باعتباره عملاً موجهاً ضد الحرية الاعلامية في العا لم، فلا بد أنهما ينظران إلى إغلاق جريدة الدومري السورية بنفس الطريقة، وأرجو أن لايتنطع أحد ما ليتحدث عن مبررات قانونية لذلك فعندما نبحث عن سبب لذم الورد سنعيّره بكونه أحمر الخدين حسب مايقول المثل الشعبي، ولابد أنهما يريان أن منع المقالات أوحذف سطور منها بالجملة والمفرّق ويومياً في الصحافة السورية يدخل ضمن نطاق الحرية الإعلامية، وأرجو ثانية أن لا يحاول أحد ثانٍ ما الرد على ماأقوله فلدي ولديهم من المقالات الممنوعة والأسطر المحذوفة مايكفيني شر الجدال، ولابد أنهما أيضاً يعتبران أن استدعاء الصحفيين السوريين للتحقيق معهم في فروع المخابرات بسبب مقال أو كلمة فيه يدخل في إطار حرية الصحافة والإعلام، أم أن الحرية الإعلامية التي يقصدونها انتقائية تفصّل على القياس المناسب لمصالحهم، وهي حلال لغيرنا حرام علينا!

كتب الكثير عن الإعلام السوري، وقيل فيه ما لم يقل في حرب داحس

والغبراء، ولم ألتق بمسؤول سوري إلاّ وهاجمه بنفس الطريقة التي أنتقده فيها مضروبةً بعشرة، ولايوجد أحد من رجال الدولة في سوريه يقبل بإعطاء تصريح لصحيفة في بلده، وإذا أراد أن يقرأ جريدة فحتماً لن تكون إحدى الصحف السورية الثلاث، وزاوية الرأي السياسي في أي مطبوعة سورية ليس لها إلاّ خمسة قرّاء كاتبها ومقرر نشرها ومنضدها ومصححها اللغوي ومدققها في فرع المخابرات، وأكبر توزيع لجريدة سورية لايتجاوز الـ(30) ألف نسخة يومياً، ومن المخجل أن تجد عدد القراءات لافتتاحية رئيس تحرير صحيفه سورية على موقعها على شبكة الانترنيت لايتجاوز الـ(150) زائراً، ومع ذلك يبقى في مكانه، بل –وإمعاناً في السخرية– يكتب منظّراً في استراتيجيات الإعلام، وعندما نتحدث عن الهامش نجاب دوماً بمصطلح هلامي اسمه (الحرية المسؤولة)، وحين نقول لهم أن الوصف يقيّد الموصوف ويأكله في هذا المصطلح تحديداً يتهموننا بأننا نريد الفوضى، ولو مرّ مقال فيه رائحة جرأة من فلترهم فسيمر بعد الحذف منه والشطب فيه، فهم يتحاشون ذكر الأسماء، فصحافة سورية هي الوحيدة التي لاتحب تسمية الأشياء بمسمياتها، بينما لو رد على نفس المقال أي كان من جماعة (الحرية المسؤولة) فسترى إسمك في جريدتك محاطاً بكم لامتناهي من السباب والشتائم والاتهامات والتمنين بأنك تكتب من سورية، والعجيب أنهم يشتمونك أنت صاحب المقال ويتهمون مقالك بالتافه، وفي نفس الوقت يمدحون انفتاح وزير الاعلام لأنه سمح بنشره، أما العجب العجاب الذي لايحدث إلاّ في صحافة سورية فهو حين تسمح بشتم وسب محرريها في صحفهم من قبل أي طرف دون أن تسمح لهم بالرد!

يحدث هذا يومياً، ووزير الاعلام ورئيس اتحاد الصحفيين في سورية لايجدان

فيه مايتنافى مع مبادئ الديمقراطية الإعلامية، بل ويطالبان بتصحيح وجهة النظر الفرنسية تجاه نوع من الإعلام العربي، وهما يدركان بأن مايطلبانه غير قابل للتحقيق، على الأقل لأنهما ليسا أصحاب قرار فيه، بينما ربما يتمكنان من تحقيق نوع من الديمقراطية الإعلامية في الإعلام السوري اللذان يملكان القرار فيه.

أخيراً هل قال السيد المسيح عبثاً كلمته الأشهر (لماذا ترى القشة في عين أخيك و..) عليهم هم أن يكملوا المقولة!

موقع شام برس الالكتروني، 18/ 12/ 2004

وجدتها... وجدتها:

الحل السحري للإعلام السوري

دخلنا في السنة الخامسة إصلاح، وتبدّل ثلاثة وزراء إعلام، وكتبت عشرات المقالات عن حال الإعلام السوري الذي لايسر عدواً ولاصديقاً ولاحتى (رفيقاً)، ولم تترك صفة من صفات التخلف في كل القواميس يعتب عليها الاعلام السوري بأنها لم تستخدم في توصيفه: فسمي الإعلام الشمولي والخشبي والببغائي والشعاراتي والحكومي والمقيد وإعلام العصر الحجري و.. و.. ومرّ على جريدة الثورة خمسة مدراء عامين أحدهم موّت بالجلطة، وعلى جريدة البعث مديران أحدهما رقّي وزيراً، وعلى وكالة سانا ثلاثة مدراء أحدهم نصّب سفيراً، وعلى التلفزيون السوري ثلاثة مدراء، وبقي مدير عام جريدة تشرين صامداً في مكانه، ودمّر أسامة بن لادن برجي مركز التجارة العالمي، واحتلت أمريكا أفغانستان والعراق، واعتقل صدام حسين، ومات الشيخ زايد وعرفات، وحدثت كارثة تسونامي، وانقلب العالم كلّه عاليه سافله، وسافله عاليه، وتغيرت المفاهيم بشكل يزيد في عدد مرتادي العيادات النفسية، فاختلط الجهاد والمقاومة والارهاب، وأصبح الاتحاد السوفييتي (الصديق) ومنظومته الاشتراكية السابقة مثالاً للديكتاتورية البغيضة، وغدت (الامبريالية الأمريكية) حامية حقوق الانسان ومحررة الشعوب. حدثت كل تلك الخلخلة وبقي الإعلام السوري صامداً لايرف له جفن، مثل مريض مستعص على الوفاة رغم أنه في حالة موت سريري، ميت في غرفة إنعاش يعيش على الأجهزة

ويكلف أهله المبالغ الطائلة، وهم خجلون من نزع أنابيب السيروم من جسمه وقطع الكهرباء عن الأجهزة الموصولة به، يأملون أن تحدث معجزة أو يخترع علاج، متخذين من الآية الكريمة التي تقول (يحيي العظام وهي رميم) شعاراً لصمودهم حوله.

لا أفهم ماالذي نأمله من الاعلام السوري بعد اليوم، الذي لو جئنا بغوتنبرغ وعرضنا عليه صحفنا الثلاث لندم لاختراعه الطباعة.. وماجدوى مايكتب حول تطويره كمن يعطي رجلاً مصاباً بالعقم قرص فياغرا لينجب.. وعلى أي أهبل في القرن الحادي والعشرين يضحك مدير عام وكالة سانا حين يعتبر استبدال كلمة الرفيق بالسيد في الأخبار المحلية حدثاً تطويرياً في الإعلام السوري، كبقّال يتحدث لبيل غيتس مالك شركة مايكروسوفت عن اختراع مذهل في العالم يجمع ويطرح ويقسّم ويضرب الأرقام بثانية اسمه الآلة الحاسبة.. ومن أي كهف (كانوا يغطون فيه في سبات عميق) خرج بعض صحفيي سورية مفزوعين ليكيلوا المدائح لوزير الاعلام مبهورين بانفتاحه حين نشر مجرد مقالة تنتقده وتنتقد الأجهزة الأمنية فاعتبروها الأعجوبة الثامنة وأضافوها إلى عجائب الدنيا السبع، والأغرب من صحفيي سورية الآنفي الذكر الذين لايزالون حتى ساعة كتابة هذا المقال يقومون بأداء صلاة الشكر لهذا الانفتاح الاعلامي غير المسبوق الذي مُنّ به على الإعلام السوري، الأغرب ردة فعل عدد من الصحفيين العرب الذين كتبوا عن نشر مقال متواضع الجرأة في نظري في جريدة سورية بدهشةِ من ظهر له في الشارع فجأة رجل كهوف بدائي بشعره المنكوش وجلد نمر مرقط يستر عورته، لكنه يمسك بيده موبايلاً يتحدث به!

من الغريب أننا في سورية نطالب الرياضيين فرقاً ولاعبين أن يسجلوا لنا أرقاماً قياسية، ويحصدوا لنا (ميداليات) ذهبية، ويصعدوا إلى الأدوار النهائية في البطولات العالمية، وننتقدهم إذا لم يفعلوا، ولكن عندما نأتي إلى الإعلام نطالب الصحفيين بعكس مانطالب به الرياضيين، بحجج مثل الخصوصية والاعلام الهادف والمسؤول والملتزم بالقضايا القومية وكأن الآية الكريمة (وجعلنا من بين أيديهم ومن خلفهم سداً فأغشيناهم فهم لايبصرون) أنزلت خصيصاً في الإعلام السوري وصحفييه!

بدون نشر اليأس، وحتى لانضيع مزيداً من الوقت في محاولة إصلاح الإعلام السوري الذي أجد أن خير مقال لمقامه (إكرام الميت دفنه)، وبدون تضييع الجهود في تبديل مدير وتغيير وزير، أعتقد أني اكتشفت (حسب الأسلوب الأرخميدسي) طريقة عبقرية كفيلة بجعل كل السوريين يثبتون القناة السورية على شاشات تلفزيوناتهم، ولايقرؤون سوى الصحف السورية، وهي اختراع عاصفة ثلجية تستقر كل شهور العام فوق سورية فتمنع عن الصحون اللاقطة من التقاط أية قنوات فضائية، وتقطع طريق ضهر البيدر الذي تصل عبره الصحف العربية إلى سورية، فعندما حدثت مثل هذه العاصفة في العام الماضي صار التلفزيون السوري مشاهداً والصحف السورية مقروءة!

ادعوا الله ليرسل هكذا عاصفة أو اخترعوها فبغير هذه الطريقة لن تعثروا على أي حل للإعلام السوري!

موقع شام برس الالكتروني، 4/ 1/ 2005

حين يعيد التلفزيون السوري تمثيل دور الذئب في قصته مع ليلى!!

اتصلت بي المذيعة السورية وفاء قسومة ظهر الأربعاء 5/ 1/ 2005 لتطلب مني المشاركة عبر الهاتف مع ثلاثة من زملائي الصحفيين هم شعبان عبود وإياد عيسى ويعرب العيسى في ندوة حوارية تناقش الشاشة السورية من الناحية الإعلامية ويكون ضيفاها في الاستديو الأستاذ حسين العودات ومدير عام التلفزيون السوري معن حيدر، وقدرت ارتباك المذيعة السورية، وفهمت صمتها حين سألتها: ولماذا نشارك عبر الهاتف، ولانحضر الندوة بشحمنا ولحمنا، خاصة وأن المشاركة تلفونياً ستمنحنا فرصة قول رأي دون مناقشة من يحاول تسفيهه، وقبلت المشاركة مبدئياً، لكني بعد انتهاء الاتصال وإغلاق سماعة الهاتف أعدت التفكير على النحو التالي..

إما أن الأوصياء على عرش التلفزيون السوري يظنونني مصاباً بالجذام، وهم باعتبارهم مهتمين بالحفاظ على مشاعر المشاهدين (نسبياُ طبعاً لأن أغلب مذيعاتنا يحتاجون لأطباء تجميل لرفع حاجب أو تعديل أنف أو تعلّم نطق، وأغلب المذيعين يبدون من خريجي فروع التحقيق والمداهمة) ولذلك لايرغبون بحضوري الجسدي ويكتفون بي صوتاً!

و... إما أنهم يظنون بأن حي مساكن برزة الدمشقي بلداً قريباً من إقليم درافور فهم لايرغبون بتكليفي أو تكليفهم قيمة تذكرة طائرة، أو تعريضي لخطر التنقل، لأني أعرف مهنياً أن الاتصال التلفوني في البرامج التلفزيونية عادة مايكون مع شخص في بلد بعيد، وليس على بعد ستة كليومترات

من مبنى التلفزيون!

و... إما أنهم يظنون أني أبحث عن نجومية يرون أني لاأستحقها، ومثل هذا الاحتمال يوصف عادة من يفكر به في وضع من يدير جهازاً إعلامياً مثل التلفزيون السوري بجنون العظمة، فمثل تلفزيونهم غير المشاهد لايستطيع أن ينجّم، إلاّ إذا كان مفهومهم للنجومية مشتق من فعل التنجيم وقراءة الكف والفنجان وفتح الفال وضرب المندل ورمي الودع وتبييت الاستخارة، وهي الأساليب التي أظن أن التلفزيون السوري يعتمدها في تطوير شاشته!

و... إما أنهم يريدونني بوظيفة اكسسوارية لتكميل مشهد التطوير الذي يفتعلونه على طريقة الذي يسير على جهاز المشي الرياضي، والذي يتحرك في مكانه، إنما يظهر للآخرين أنه يمشي ويتحرك، ولايستفيد أحد من حركته إلا جسمه وصحته، وهو هنا في حالتهم إظهار الحركة أمام رؤسائهم للاحتفاظ بمناصبهم، وبذلك يضربون عصفورين بتلفون واحد الايحاء برغبة التطوير وتقديمي بالشكل الذي يريدون تصويري فيه مبعبعاً شتاماً أجوف، وأظن أن هذا الاحتمال هو الأكثر واقعيةً!

لكن كما يقول المثل (على هامان يافرعون)، فتلفزيون الأستاذ معن حيدر له تاريخ معي ومع غيري، فهو التلفزيون الذي قام فيه ممثل مثل أيمن ريدان بحذف اسمي كمؤلف من على شارة مسلسلي (عيلة خمس نجوم) في عرضه الأول، ومنعت لجنة من لجان رقابته عرض مسلسلي الأخير (قلّة ذوق وكثرة غلبه) بكامله، بعد أن منعت لجان سابقة عرض حلقتين من (عيلة خمس نجوم) وخمس حلقات من مسلسلي الثاني (أحلام أبو الهنا)، ولم يدعني أي من مسؤولي هذا التلفزيون ولو مرة (من قبيل قلع العين) لحضور ندوة أو لاقتراح برنامج، في حين أتدلل أنا على محطة الإم بي سي

وأقبل مرةً وأرفض أخرى إعداد البرامج لصالحها، وهذا هو نفس التلفزيون الذي وضعت على بابه قائمة سوداء بأسماء كتّاب وصحفيين يمنعون من دخوله تتجدد باستمرار، وهو نفس التلفزيون الذي فرش فيه معد برنامج (مدارات) الأرض ورداً للكاتب ميشيل كيلو كي يشارك فيه، وتعهد بعدم حذف أية جملة من كلامه، ومع ذلك حذفت أكثر الجمل أهمية، كما أعلن ذلك ميشيل كيلو نفسه في ندوة البي بي سي الاعلامية التي أقيمت في دمشق العام الماضي، وهو ذات التلفزيون الذي قال لي فيه مدير انتاجه (عندما طلب مني المنتج الأردني طلال عواملة التوسط للحصول على موافقة تصوير بعضاً من مشاهد من مسلسل (ذي قار) الذي اعتبر قراء نصه من الرقباء أنه عمل جميل يمجد بطولة العرب في معركة ذي قار): لاغبار على المسلسل، لكن قد يزعل من إنتاجه الأصدقاء في ايران لأن معركة ذي قار حدثت بين العرب والفرس، لو تحضر لنا موافقة السفارة الايرانية عندها سنعطيك موافقتنا فوراً، وبعد ذلك حل المضوع بتلفون، وهو نفس التلفزيون الذي منع برنامج (ملفات حارة)، وقطع حلقة مسلسل (عشنا وشفنا) التي تتحدث عن الصحافة السورية على الهواء، وعرض برامج وثائقية لحظة سقوط بغداد، وأخفى حقائق، وتستر على فساد.

باستطاعتي أن أحصي قائمة من المواقف العدائية التي سلفها التلفزيون السوري لنا كمشاهدين وكتاب وصحفيين وفنانين تعادل الشعر الموجود في باروكة الفنانة صباح، ومن المنطقي أن لايكون الأستاذ معن حيدر مدير عام التلفزيون مسؤولاً إلاّ عن بعض منها، لكنها آلية عمل مستمرة في هذا المكان الذي تحاك فيه خطط ودسائس يعجز أن يصل إليها خيال

آغاثا كريستي، فالكل هناك يغلق بابه على نفسه لاليعمل بل ليفكر بتدبير قشرة موز للآخر يزحلقه بها كي يبقى على كرسيه، وبعد ذلك يأتي من يريد اختصار حضوري بجملة أو جملتين على الهاتف (!!) ثم تعالوا نفكر بمنطق: إذا كانت مشاركتي تأتي من كوني أمثل مايشبه رأياً آخر له انتقادات تمس جوهر الأداء الاعلامي في التلفزيون لماذا لاأكون موجوداً خلال كامل الندوة، التي يعتبر عقدها ودعوتي للمشاركة بها إقراراً معلنا بواقع تلفزيوني مرير وبصحة ماأقوله أنا وغيري في هذا الواقع، بينما يحضر الأستاذ معن حيدر أحد المسؤولين ولو معنوياً عن هذا الواقع!

فيما سلف من كلام حاولت أن أفكر بصوت عال، ولأني أعتقد أنه مادام نضال زغبور لايزال يطل من على شاشة التلفزيون السوري معتقداً أن الرأي الآخر هو الذي ينام على يده اليسرى بدلاً من النوم على يده اليمنى، ومادام محمد علي أديب مخرج مسلسل يتيم من تأليف مدير القناة الفضائية مروان ناصح يكلّف بتغيير الـ(لوك) في الفضائية السورية لقاء ملايين الليرات، ومادام تميم ضويحي يتنقل من أمام مكتب إلى خلف مكتب، ومادام سعد القاسم يرأس تحرير مجلة فنون التي لاتبيع إلاّ خمسمائة نسخة، ومادام توفيق أحمد يدير التلفزيون السوري ويمنع برنامج موفق الخاني (والذي كفانا الزميل يعرب العيسى شر الكتابة عنه حين قال فيه أكثر مما قاله الفرزدق في جرير)، ومادامت الشاشة السورية تنهي برنامجاً عن السينما لتبدأ برنامجاً عن الفن السابع في بلد لاينتج سينما ولايستورد أفلاماً، ومادام بند الاشراف على البرامج يترجم مالياً للمدراء والمحظيين، ومادام طلبة البونات يسرحون ويمرحون في طوابق التلفزيون وممراته، ومادامت المذيعات لايعرفن من أحرف الجر إلاّ دوريات المخابرات، ومادام

الأستاذ معن حيدر يدير كل هؤلاء، فلا يوجد أي أمل بتطوير لابندوات ولابدونها، ولهذا أعتذر من المذيعة وفاء قسومة على أن أكون معزياً في ندوة، كل هدفها كما أظن تجميل ميت قبل عرضه على أهله، دون أن أنسى شكرها الجزيل على مثل هذه الدعوة، ولأني لاأريد أن أضيع اتصالها بي عبثاً، أهمس لها دون أن تتحمل هي وزر كلامي: أخرجي كل تلك الأسماء التي ذكرتها آنفاً وغيرها ممن تعرفينهم أكثر مني، من مبنى التلفزيون وانظري كيف سيتطور الأداء الاعلامي فيه من تلقاء نفسه!

نهايةً لا أدري لماذا استذكرت خلال تفكيري بدعوة التلفزيون هذه لي قصة (ليلى والذئب) الشهيرة التي سمعناها آلاف المرات في طفولتنا، وبالذات المقطع الذي يرتدي فيه الذئب ثياب جدة ليلى وينام في سريرها لتأتي ليلى إليه ويلتهمها!!

موقع شام برس الالكتروني، 6/ 1/ 2005

التلفزيون السوري يخترع صاروخاً عابراً للقارات

منذ ظهر الأربعاء الماضي وحتى الآن تجري مباحثات بين مذيعة التلفزيون السوري وفاء قسومة وبين أربعة من صحفيي سورية من بينهم كاتب هذه السطور، لترتيب ندوة تلفزيونية استثنائية قد تشكل سابقة نوعية ليس لأن المنتدين سيقدمون فيها للعالم مفاجأة اختراع أول صاروخ سوري عابر للقارات يلف الكرة الأرضية مرتين قبل أن يصيب هدفه، أو لأنهم سيكشفون عن أسلحة الدمار الشامل العراقية التي حفي بوش وجماعته وهم يجوبون أرض العراق، فلم يعثروا من بين المتبقي منها إلاّ على الجزء المتمثل في المنطلقات النظرية لحزب البعث (العراقي طبعاً)، أو لأن المنتدين سيعلنون بالفم الملآن نبأ القبض على أسامة بن لادن، بل ببساطة لأنهم سيناقشون الأداء الاعلامي للتلفزيون السوري!

أسمع في هذه اللحظة استغاثة قارئ يصرخ: فلقتونا بالاعلام السوري والصحافة السورية والتلفزيون السوري، هل أصبحت البلد كلّها جنّه ولم تبق إلاّ نار الإعلام السوري لتتحدثوا عنها، ومعه كل الحق، لكني أعتقد أن الاعلام السوري (تلفزيوناً وصحفاً) حالة من الصعب تجاوزها مثل حالة مرض السرطان طبياً، ولايمكن لأي كان أن يتجاهله قبل أن يجد له العلاج، ولو كان الاعلام السوري حاضراً في عصر نزول الوحي لاختص بتنزيل، ولو شهد عهود المعجزات لأُمدّ بمعجزة، وستضفى مسحة من القدسية على من يستطيع جعل شاشته تشاهد وجرائده تقرأ، لأن مهمة ستكون أصعب من فتح القسطنطينية، وقصتنا معه مثل قصة شهرزاد مع شهريار، تحتاج إلى ألف مقال ومقال، وفي كل مقال نحمد الله ونشكره

أننا نجونا من مسرور السياف حتى المقال المقبل.

القصة ومافيها (كما رويت بدايتها في مقال سابق أعيدها هنا بما أمكنني من الاختصار) أن المذيعة وفاء قسومة طلبت من الصحفيين الأربعة المشاركة في ندوة لمناقشة الشاشة التلفزيونية صوتياً عبر الهاتف، وساعتها اعتذرت أنا، فنقلت لي المذيعة السورية قبول إدارة التلفزيون على استضافتي في الاستديو، وبعد أخذ ورد، وتلفونات ذهب ريعها لمؤسسة الاتصالات الانسانية ولشركتي الموبايل الخيريتين في سوريا، وتوصلنا أخيراً إلى اتفاق يقضي بالمشاركة في الندوة بالحضور في الاستديو لاثنين منّا الدّاعي أحدهم، وبالحضور عبر الهاتف للصحفيين الباقيين، على أن تبث الندوة على الهواء حتى لايظهرنا مقص المونتاج التلفزيوني متخلفين عقلياً نقول نصف جملة ولانستطيع إكمالها، أو على الأقل صامتين حالنا حال الكراسي التي نجلس عليها، وبدون (ديلي) وهي مسألة تقنية تؤخر وصول صوت المتحدث لثلاثين ثانية بين قوله للكلمة وسماعها عبر الشاشة مما يترك فرصة لظهور أكبر كمية من إعلانات العلكة التي ترعى أغلب برامج التلفزيون كونهما ينتميان إلى نفس الفصيلة، وبدون أن تكون الاتصالات مقيدة بحيث يتم الاتصال فقط بمن يريدون ليهزوا خصورهم على ايقاعات الاعلام الملتزم وألحان الشاشة الوطنية وطقطوقات الحرية المسؤولة، ونظهر نحن في وضع الشيخ القرضاوي فيما لو دعي ليعطي درساً في الكاف دروا.

و.. اتفقنا، لكن الندوة التي كان موعدها سهرة الأحد 9/1/2005 تأجلت لسهرة لثلاثاء 11/1، وأظن أن إدارة التلفزيون ستبقى تؤجل الندوة لتبرمجها أخيراً في نهاية المطاف في 31 شباط القادم (!!)، وظهرالسؤال الأهم لدى الادارة المنهكة في البحث عن حل على طريقة إما أن يموت

الملك أو الحمار أو أموت أنا: من هؤلاء نعطيهم فرصة الحديث على الهواء؟! وهو سؤال يخفي في داخله تساؤولاً جوهرياً عن عقلية جهاز إعلامي مسوّس، يشكل عبئاً على السلطة التي يمثلها وينطق باسمها ويعتبر نفسه فترينتها لم تستطع كل عمليات التجميل أن تزيل حدبته من على ظهرها، وهّماً على المشاهد السوري أزاله عن قلبه باقتطاع سبعة آلاف ليرة من قوت عياله وتركيب ستلايت، وقدرة هذا الجهاز وإدارته على رؤية صورته الحقيقية في عيون السوريين!

ما الذي سيقوله لنا مدير عام التلفزيون عن تلفزيونه لو أقيمت الندوة (وهي لن تقام أو سيستبدل ضيوفها ليأتي بكل بيت فستق في حال كان مضطراً لاقامتها) عندما نسأله هل تطوير صورة الشاشة بقص شعر المذيعات كما أمر وأشرف وعاين وأعاد بعضهن إلى كرسي الحلاقة لقص مزيد من الشعر؟ وكيف يستطيع المذيع أن يكون بكامل حضوره على الشاشة، وهو يسمع عبر السماعة الصغيرة في أذنه أثناء تغطيته لحدث مباشر من يقول في غرفة الكونترول (اسمعوا هالحمار شو عم بيحكي)، وماهو رده على مذيعة ينبغي أن تظهر على الشاشة مبتسمة وهي تعترف أن كلمتي (حمارة وحيوانه) هما أكثر كلمتين تردداً في أذنها من نفس السماعة عندما تكون على الهواء، وعندما يدخل مذيع ومذيعة أخبار إلى الاستديو لتقديم النشرة فيجدان كراسيهما مسروقة ويقدمان النشرة على الواقف، وعندما تأتي مذيعة لتقديم البرنامج الصباحي ولاتعرف من هو الضيف الذي ستستضيفه، وتسأل المعد الذي لايعرف أي شيء عن الضيف، فيلجؤون لضيفهم ويطلبون منه كتابة الأسئلة التي سيطرحونها عليه، وكيف تُقصى مذيعة عن الشاشة ثم تعاد بتلفون، ولماذا يعنّف مذيع

لأنه قال لوزير الاقتصاد في اتصال مباشر معه مساء الخير، ويقال له في تلفزيون الجزيرة لايقولون مساء الخير للضيف، وماهي سياسته البرامجية، وماهو البرنامج الماستر الذي يعتمد عليه في جذب المشاهدين لشاشته، وعلى أي أساس يتم اختيار شخص ليتعهد برنامجاً أو منصباً، وعلى أي أساس يقصى شخص من برنامج أو منصب، وكيف يدار هذا الجهاز العجيب الغريب.

منذ نشر مقالي الماضي عن التلفزيون وحتى الآن وشبكتي الموبايل يزيد ربحهما من شكاوى موظفين ومذيعين ومعدين اتصلوا بي ليخبروني بهمومهم وقصصهم التي لو كتبتها لحدثت أزمة أقلام في سورية، ومن الطرف الآخر اتصل بي فتى التلفزيون الأول نضال زغبور ليستضيفني (على طريقة طعمي التم بتستحي العين) في برنامجه مدارات ويطلب مني اقتراح الضيف المقابل لي، ومن بين كل حديثه لفت انتباهي كلامه عن الظاهرة الثقافية ممدوح عدوان، الذي دعاه السيد زغبور للمشاركة في البرنامج فطلب ممدوح عدوان خمسين ألف ليرة استهجنها صاحب المدارات، ورغم أن الادارة يمكنها الموافقة استثنائياً على المبلغ قرر السيد نضال زغبور عن سابق تصميم وترصد أن لايستضيفه لأن المثقف يجب أن لايتحدث بوسخ الدنيا، في حين أن أية راقصة درجة ثالثة تتقاضى مثل هذا المبلغ دون أن يكون ذلك حدثاً استثنائياً في التلفزيون، بل ويُعتذر لها عن ضآلته.

أظن أن الندوة لو عقدت لن تكون مهمتها أكثر من مهمة كونسلتو يجتمع ليناقش ويحدد أسباب وفاة ميت، وليس وصف علاجات لأنه في حالة تلفزيون الأستاذ معن حيدر مامن أمل مع متوفى، ولذلك أقترح

عليهم أن لايعقدوها، وأنا سأعطيهم حجة غير قابلة للدحض يردون بها على من يطالبهم بتطوير شاشتهم، وهي بأن يقولوا بأن الشاشة السورية هي الوحيدة التي لايستطيع أحد يسجل عليها عيوباً وهذه حقيقة وليست مزحة، لأن الجمهور الذي تتوجه إليه مقسوم إلى فئتين، الأولى هي فئة أصحاب الشاشة والمستفيدين منها وهؤلاء على قناعة كاملة بها يرونها كافية وافية جامعة مانعة، والثانية هم الآخرين الذين لايرونها أساساً ولذلك ليست لديهم أية ملاحظة عليها سوى أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي!

جريدة القدس العربي اللندنية، 12/ 1/ 2005

جواب لسؤال قد يمرّ بذهن قارئ الكتاب

ربما لن تمر على القارئ النبيه ملاحظة هامة تتعلق بأمكنة نشر المقالات التي قرأها في هذا الكتاب، ومعتمداً على فطنته وضعت تاريخ نشر كل مقال ووسيلة النشر، ليدرك أن أياً من هذه المقالات لم تنشر في وسيلة إعلامية سورية (باستثناء واحد نشر في جريدة الدومري في عددها الأخير الذي سقطت فيه شهيدة على درب حرية الصحافة) سواء حكومية، وهذا مايعتبر من المستحيلات، أو خاصة ولدت في الفترة الأخيرة حيث تم منح بعض التراخيص لصحف ومجلات كان كل طموحها أن ترقى إلى مستوى شقيقاتها الحكومية، مع أن مقالات هذا الكتاب محلية، بقدر مايمكن سحبها على أي إعلام شمولي منزوع الأنياب ومقلّم الأظافر ومعطّل الرئتين، وللقارئ أن يتخيّل بنظرة سريعة على أسماء الوسائل التي تم من خلالها نشر المقالات، وتنوعها بين صحافة ورقية وأخرى الكترونية مدى الحصار الذي يتعرض إليه الصحافي السوري، وله أن يلاحظ أيضاً فارق الجرأة في الطرح بين المقالات الأولى وأخواتها الأخيرة، وهو ماجاء نتيجة حراك صحافي ساهم فيه العديد من إعلاميي وكتاب سورية ودفعوا أثماناً مختلفة، كي يوسّعوا الهامش ويرفعوا السقف، وكنت سأعتبر أن هناك مايشبه الانجاز قد تحقق لو استطعت أن أُنهي كتابي بمقال يناقش الإعلام السوري وأذيلّه باسم صحيفة سورية كمكان نشر دون أن أضيف إلى اسمها كلمة الممنوعة من التداول أو المغلقة أو الشهيدة، وهو أمل أعتقد اليوم أنه قابل للتحقيق أكثر من أي وقت مضى، لا لأن

هناك مايمكن توصيفه بتغيّر في النظرة الرسمية السورية إلى مفهوم الصحافة والإعلام، ولكن لأن هناك جرعة من شجاعة زادت لدى البعض من محاربي الصحافة السوريين اعتمدوا عليها في محاولتهم لتحطيم الجدار وفتح النوافذ، ولأن عالماً بدأ بالتغيّر وبحث الخطى نحو الحرية، ولأننا نشهد اليوم جديداً يولد وقديماً يموت.

حكم البابا: سيرة مهنية

– كاتب صحافي وسيناريست وشاعر سوري.

– المؤهلات العلمية: دبلوم في التأهيل الإعلامي من «معهد الإعداد الإعلامي» في دمشق سنة 1982، وإجازة في النقد والأدب المسرحي من «المعهد العالي للفنون المسرحية» في دمشق سنة 1991.

– كاتب صحافي في مجلات وصحف: «فلسطين الثورة» الفلسطينية 1980، «هنا دمشق» السورية 1985 – 1987، «تشرين» السورية 1987 – 2007.

– مراسل من سورية لمجلات وصحف «الجيل» المصرية 1999، «الفن السابع» المصرية 1998 – 2000، «صباح الخير» المصرية 1998 – 2002، «القاهرة» المصرية 2000 – 2001.

– مندوب «مهرجان الإسكندرية السينمائي» في دمشق بين عامَي 1998 – 2002.

– معدّ وكاتب برنامج «على مسؤوليتي» التلفزيوني في محطة mbc 2001 - 2002.

– رئيس تحرير العدد الأخير من جريدة «الدومري» السورية، والذي صودر وأُغلقت الجريدة بسببه عام 2003.

– كاتب متعاقد مع جريدة «القدس العربي» اللندنية بين عامَي 2005 – 2007.

– المحرّر السينمائي لموقع «العربية نت» الالكتروني بين عامَي 2006 - 2008.

– مسؤول الملف السوري في قناة «العربية» خلال تغطيتها للثورة السورية 2011 - 2012.

– المشرف العام على تظاهرة «وطن يتفتَّح في الحرية: كتّاب وفنانون سوريون مع الثورة» في الدوحة 2012.

– مساهمات صحافية في صحف ومجلات مثل «النهار» اللبنانية، «العرب اليوم» الأردنية، «المحاور» اللبنانية.

الكتب المنشورة:

– عصيان، مجموعة شعرية، 1982.

– مرَّ من هنا، مجموعة شعرية، 1984.

– أكبر من جحيم... أصغر من تنّور، مجموعة شعرية، 1985.

– عم صباحاً أيها الشقي، مجموعة شعرية، 1985.

– سورة ريم، قصيدة، 1986.

– سيرة العائلة، مجموعة شعرية، 1989.

– ما تبقى من كلام، مجموعة شعرية، 1991.

– أحلام أبو الهنا، سيناريو تلفزيوني، 1997.

– كتاب في الخوف: شاهد عيان على الصحافة السورية، طبعة أولى نيسان 2005 – طبعة ثانية أيلول 2005.

– وطن بالفلفل الأحمر، 2007.

– معارك صحافية: من الثقافة إلى السياسة، دار الغاوون، 2012.

الأعمال الدرامية المصوّرة:

– سبع طوابق، سهرة تلفزيونية، إنتاج: تحسين القوادري، 1993.

– عائلة خمس نجوم، مسلسل تلفزيوني، 30 حلقة، الشام الدولية للإنتاج السينمائي والتلفزيوني، 1993.

– أحلام أبو الهنا (بالاشتراك مع سلمى كركوتلي)، مسلسل تلفزيوني، 30 حلقة، 1996.

– حياة على طريقة الكومبيوتر، سهرة تلفزيونية، 1999.

– عائلتي وأنا، مسلسل تلفزيوني، 33 حلقة، 2000.

– قلة ذوق وكترة غلبة، مسلسل تلفزيوني، 40 حلقة، 2002.

– أيام الولدنة، مسلسل تلفزيوني، 28 حلقة، 2005 – 2006، حاصل على خمس جوائز (ذهبية أفضل عمل كوميدي، أفضل سيناريو، أفضل إخراج، أفضل ممثل دور أول، أفضل ممثل دور ثانٍ) في «مهرجان القاهرة للإعلام العربي – 2008».

الجوائز:

– جائزة أفضل سيناريو عن مسلسل «أيام الولدنة» في «مهرجان القاهرة للإعلام العربي»، 2008.

البريد الالكتروني: hakambaba@hotmail.com

المحتويات